سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
قصر القبة، القاهرة فى ٣ ديسمبر ١٩٦٧

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر.. رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، زكريا محى الدين.. نائب الرئيس، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف والشئون الاجتماعية وشئون الأزهر، على صبرى.. نائب الرئيس ووزير الإدارة المحلية ووزيرا مقيما لمنطقة القناة، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالى، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، كمال رفعت.. وزير العمل، عبد المنعم القيسونى.. وزير التخطيط، عبد المحسن أبو النور.. للدولة ، محمود يونس.. للنقل والبترول والثروة المعدنية، ثروت عكاشة.. للثقافة، سيد مرعى.. للزراعة والاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، عبد العزيز السيد.. للتربية والتعليم، محمد النبوى المهندس.. للصحة، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمد طلعت خيرى.. للشباب، لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، نزيه ضيف.. للخزانة، شعراوى جمعة.. للداخلية، عصام حسونة.. للعدل، عبد الخالق الشناوى.. للرى، نور الدين قره.. للتموين والتجارة الداخلية، أمين هويدى.. للحربية، محمد فائق.. للإرشاد القومى، هنرى أبادير.. للمواصلات، أمين شاكر.. للسياحة، عزيز أحمد يس.. للإسكان والمرافق، عزيز صدقى.. للصناعة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- عبد المنعم القيسونى.. توصيات لجنة الخطة والاقتصاد حول اقتصاد الحرب	١
٢- عبد الناصر.. احتياجات ٣ فرق زيادة للجيش أو أكثر فى مواجهة اليهود، تصور المعركة القادمة فى سيناء	٨، ٦١-٦٦
مناقشة مع زكريا محى الدين وأمين هويدى وعزيز صدقى، حول إحلال الانتاج المحلى من العربات الحربية محل المستورد	١٠
توفير احتياجاتنا من البترول والبيتومين، وانتاج المدافع بمختلف أحجامها، والحصول على رخصها من روسيا ويوغوسلافيا وبلغاريا.	
لجنة عليا للتنسيق مع الانتاج الحربى، عرضت عليها كافة المطالب الحربية	١٣
٣- حسن عباس زكى.. ضبط الميزانية فى الحرب ومشاكلها	١٧-٩٧

قرارات مجلس الوزراء

- مناقشة التوصيات التى أعدتها اللجنة الخاصة، المشكلة من وزراء التخطيط والاقتصاد والتموين ورئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، والتى تناولت احتمالات الموقف الاقتصادى المختلفة وكيفية مواجهتها، وتعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها طبقا لأولويات محددة.
- بحث مذكرة للمهندس سيد مرعى وزير الزراعة، عن موقف المحاصيل الرئيسية وتطور أسعارها، وركز التقرير على محصول القطن بوجه خاص.

عبد الناصر: الإتحاد الاشتراكى مابعتليش حاجة لحد دلوقتى من اللى أنت بتتكلم عليها.. مابعتليش حاجة أبدا، هذا الكلام فارغ! (ضحك)

صوت: مشكلة جديدة.

عبد الناصر: إن أنا فعلا قبل الخطبة بثلاثة أيام.. أربعة أيام باجيب الجوابات.

صوت: تقرير عبد المجيد فريد.

عبد الناصر: تقرير القاهرة.. تقرير القاهرة بتاع عبد المجيد فريد ولا بيساوى نص قرش! (ضحك) اللى هو مبسوطين من كذا وزعلانين من كذا!

محى الدين: بتاع غرفة العمليات؟ لا.. مفيد برضه.

عبد الناصر: نسمع بقى على طول علشان مانطولش فى الأمور العامة، ناخد لنا ساعتين تلاتة كده نسمع على طول المواضيع الاقتصادية.

القيسونى: لجنة الخطة والاقتصاد كانت نظرت موضوع اقتصاديات الحرب بجلستين متتاليتين، وحولت بعض التفاصيل للجنة فرعية للتقدم ببعض المقترحات.

المشكلة فى جوهرها، إن اقتصاديات الحرب ماتختلفش عن اقتصاديات السلم، إلا فى الأولويات التى تقرر، والوجهات التى توجه اليها موارد البلاد. بينما إن فى اقتصاديات السلم توجه الموارد الى خدمة الاقتصاد القومى لدواعى المعيشة، ففى اقتصاد الحرب الأولوية الأولى بتكون لخدمة المجهود الحربى، ثم تأتى بعد ذلك خدمة الأغراض الأخرى المدنية والاستهلاك المدنى.. الى آخره.

كان أمام اللجنة الاقتصادية قبل ما تقرر المدى التى تواجه به الإمكانيات المتاحة، أو الموارد المتاحة الى الأغراض الحربية؛ ضرورة التأكد من الطلبات الاضافية للقوات المسلحة حتى تقرر لها الأولوية الأولى، وتستخدم الرصيد أو الباقى للأغراض المدنية، وكان عليها أيضا أنها تقرر مدى مانتوقعه من خسائر بشرية، ناجمة عن ظروف الحرب والغارات الجوية، وفى ضوء العاملين دول كان يمكن تحديد الإجراءات الاقتصادية الواجب اتخاذها لتحويل الاقتصاد من اقتصاد سلم الى اقتصاد حرب.

الموارد المتاحة لتوجيهها فى أوجه السلم أو الحرب، أو توجيهها وجهة اقتصاديات الحرب، أو خدمة الأغراض الحربية، كانت..

أولا: العمل على زيادة الإنتاج بتشغيل الطاقات المتاحة أقصى تشغيل، حتى لا تقل بقدر الإمكان الموارد المتاحة للأغراض المدنية.

ولكن فى اقتصاديات الحرب قد يرى فى بعض الأحيان إننا بدل مانشغل بعض الطاقات المتاحة أو للتشغيل، إننا نوقف كلية بعض خطوط الإنتاج التى لا تصلح للاستهلاك الضرورى الأساسى، أو لا تصلح للتصدير للخارج، واجتذاب عملات أجنبية.

فأولا: من الموارد المتاحة لزيادة الاحتياطات الخارجية، وتكوين احتياطيات خارجية.

أولا: زيادة الإنتاج.

ثانيا: خفض الاستهلاك. فى اعتقاد اللجنة ضرورى علشان خفض الاستهلاك المدنى، ضرورى علشان إتاحة نصيب من الموارد لاستهلاك القوات المسلحة، ولتكوين احتياطى لمواجهة الطوارئ المختلفة.

الباب الثالث: هو خفض الاستثمارات الجديدة إذا كانت بعض الاستثمارات ماهياش ضرورية أو عاجلة أو تساعد على زيادة التصدير، فأى استثمار يمكن الاستغناء عنه فى هذه المرحلة ينصح بتقليله أو الاستغناء عنه مؤقتا؛ حتى نمر من هذه المرحلة.

وفى اقتصاديات الحرب أيضا التنظيم الاقتصادى، يستدعى أن يكون الاقتصاد كله تحت سيطرة الدولة سيطرة كاملة، وأن تملك الحكومة الحق بتوجيه الاقتصاد توجيه مباشرا وكاملا نحو الأغراض اللازمة للمجهود الحربى.

ومن حسن الحظ.. أن الاقتصاد المصرى منذ عدة سنوات، أصبحت الحكومة تشرف عليه إشراف مباشر أو غير مباشر، عن طريق سواء بالنسبة للإنتاج الصناعى، والى حد كبير فى الإنتاج الصناعى والإنتاج الزراعى، وكذلك تشرف الحكومة على التجارة الخارجية وعلى المصارف والأجهزة المالية والتأمينات الى آخره.

عبد الناصر: وده مش موجود؟

القيسونى: موجود النظرية العامة.. دى النظرية العامة، عندنا موجود وكانت توصيات اللجنة فى اجتماعها الأول.. أولا: ضبط الاستهلاك المدنى بما يتماشى مع الاحتياجات اللازمة للأغراض الحربية، وبما يتماشى مع حجم الخسائر المنتظرة.

التوصية الثانية: إن كان لازم تكوين احتياطى من النقد الأجنبى، لمواجهة أى طوارئ قد تستدعى السحب على الأموال الأجنبية، واستيراد المستلزمات المختلفة، ولهذا الغرض أوصت اللجنة بزيادة الصادرات، العمل على زيادة الصادرات بأسرع وسيلة وبكل الإمكانيات الممكنة، كذلك أوصت اللجنة بضبط الاستيراد الغير ضرورى، أكبر ضبط ممكن.

أوصت اللجنة كذلك بضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات، كل الإجراءات التى يجب اتخاذها، من رأى اللجنة أنها تتخذ بسرعة وبصفة مباشرة، وبصفة شاملة بقدر الإمكان، بدل من أن تتخذ الإجراءات تباعا كل ما ينشأ بصعوبة يتخذ إجراء لمواجهتها؛ لأنه يخشى من تأخير اتخاذ الإجراءات، لأنه يؤدى الى أن تكون الإجراءات غير منسقة فيما بينها، وأنها لا تؤدى الى الغرض المطلوب.

كان فيه بعض الآراء التى توصى بتحويل الاقتصاد الى الاكتفاء الذاتى، والتوسع فى إنتاج السلع اللازمة للاستهلاك المحلى، والتقليل من حجم التجارة الخارجية، لكن لجنة الخطة رأت أنه من صالح البلد، طالما إن أبواب التجارة الخارجية مفتوحة، أنها تستمر على نظام التجارة الخارجية والتوسع فى التجارة الخارجية والتصدير، والاستيراد وعدم التحول الى الاكتفاء الذاتى.

فى الاجتماع الثانى عرض على اللجنة، التقديرات الخاصة بتكوين المخزون الاستراتيجى، فالمخزون الاستراتيجى هو المقصود به المخزون من السلع المختلفة اللازم لمواجهة زيادة فى الاحتياجات، احتياجات القوات المسلحة، والزيادة المطلوبة لمواجهة النقص الذى قد يقع على الاستيراد بسبب تعطل الملاحة، أو لمواجهة أى احتمالات فى نقص الإنتاج، بسبب أضرار حربية أو خلافه.

قدم جهاز التعبئة والإحصاء تقديرات فى هذا الصدد، قدر إن المخزون الاستراتيجى لازم يكون حوالى ٦٨ مليون جنيه، منها ٢٩ مليون جنيه للمواد التموينية، ومليون ونصف للأدوية، و ١٧ مليون جنيه لخامات الصناعة الأساسية، ٥ مليون قطع غيار ومعدات رئيسية، و٧ مليون مستلزمات الإنتاج الزراعى، و٨,٥ مليون وقود.

بعد مناقشة هذه التقديرات، والاتصال بالجهات المختلفة، رؤى إن الغرض الذى يهدف اليه الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء؛ لتكوين مخزون يكفى لتغطية احتياجات لمدة شهرين مثلا أكثر من المعدل المعتاد، متوفر فعلا ومأخوذ فى الاعتبار فى الميزانية النقدية الأخيرة التى كانت أعدت ١١ نوفمبر.

واكتفى مثلا السيد وزير التموين بـ ٨,١٠٠,٠٠٠ من السلع التموينية بدل ٢٩ مليون، وفى اعتقاده.. إن المبلغ ده هو كافى لمواجهة الاحتياجات لمدة معقولة، ١,٥ مليون للأدوية أبقيناها زى ما هى، وبعدين خامات الصناعة الأساسية كان مطلوب ١٧ مليون، رؤى أن نزود الاستيراد من الخامات الصناعية، بمعدل شهرين فوق الميزانية النقدية.

فإذا كانت النقدية للخامات الصناعية الأساسية وقطع الغيار بتنص على ٦٠ مليون، رؤى إن المخزون الاستراتيجى يكون فى حدود ١٠ مليون، أى معدل استيراد شهرين، مستلزمات الإنتاج الزراعى ٤ مليون على نفس الأساس.

بعدين الوقود ومستودعاته ووسائل النقل: رؤى فى لجنة الخطة يمكن زيادتها فوق الأرقام المقترحة من لجنة الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء نظرا لأهمية الوقود من الناحية الإستراتيجية، وتداول السلعة عسكريا من الدرجة الثانية، باعتباره برضه أساس للصناعة واستخدامه فى الزراعة، فرفع من ٨ مليون الى ١٥ مليون، وبذلك أصبح المخزون الاستراتيجى، وقيمة المخزون الإستراتيجى المطلوب ٣٨,٧٠٠,٠٠٠.

انتقلت اللجنة بعد ذلك الى دراسة الإمكانيات المتاحة لتموين هذا المخزون، ونوقشت الميزانية النقدية الأخيرة فى صورتها الأخيرة، بعد الموارد الإضافية التى كانت جت نتيجة اجتماع لمؤتمر القمة فى الخرطوم، والقرارات المختلفة الخاصة بالاستيراد والتصدير، فوجد إن الميزانية النقدية كان فيها عجز حوالى ٥٨ مليون جنيه، وإنه لو كنا عايزين نكون مخزون إستراتيجى فرقه ٣٨ مليون جنيه، فيجب أولا إننا نتخذ الإجراءات لمواجهة هذا العجز، وبعدين لتكوين فائض لتكوين هذا المخزون الإستراتيجى.

تقترح اللجنة عدة اقتراحات لزيادة التصدير أو لخفض الاستيراد، معروضة فى الملحق المرفق فى المذكرة، وبعدين نتيجة لهذه الاقتراحات. ونتيجة لتخفيض أو لتأجيل بعض الالتزامات المستحقة علينا، يتحقق لدينا فائض قدره ١٨ مليون جنيه يمكن استخدامه لأغراض تكوين المخزون الاستراتيجى، ١٨ مليون جنيه دى.. فى الاجتماع الثالث للجنة الخطة، أبدى السيد وزير الاقتصاد.. إن من ١٨ مليون جنيه فيه ٦ مليون يجب استبعادهم؛ لأنهم خاصين بنقص فى كمية القطن عن المتاح للتصدير، عن التقديرات المبدئية لإنتاج القطن وتصديره، وإن ١٢ مليون جنيه محتمل الاضطرار الى تخفيضها أيضا نتيجة الى انخفاض قيمة الاسترلينى وانخفاض فى ٩٥ مليون جنيه اللى بناخدهم من البلاد العربية.

فى اجتماع اليوم، اللجنة الفرعية اجتمعت اليوم ثانى، فرؤى إعادة النظر فى ١٢ مليون واستبقائها فى الموارد المتاحة، نظرا لاتجاه الدول العربية لعدم خفض القيمة بالدولار أو بالذهب الى ٩٥ مليون جنيه، فيتبقى عندنا بعد استبعاد الـ ٦ مليون جنيه الخاصة بالقطن يتبقى لدينا ١٢ مليون جنيه متاحة حاليا بعد اتخاذ الإجراءات المختلفة لتكوين المخزون الاستراتيجى.

الإجراءات المقترحة مافيهاش فى الواقع إجراءات حاسمة أو شديدة أو إجراءات اقتصادية شاملة، تمس الشعب مسا شديدا ولكن من أهمها تخفيض المخزون، السحب على المخزون من جهة، والتوسع فى التصدير من المخزون المتوافر فى البلد من جهة أخرى، تخفيض استيراد بعض السلع زى السلع الأقل أهمية زى الفلتر والمركزات والزيوت العطرية والغزل والنسيج والصوف يعنى، والسلع الهندسية، تخفيض المواد اللازمة للإنتاج الحربى، تخفيض فى المبيدات لاستخدام المخزون برضه، تخفيض الورق لزيادة لحسن استخدام الورق المتاح سواء فى وزارة التربية أو فى الوزارات المختلفة.

تخفيض حديد التسليح على أساس إنه أيضا إن الخطة المتاحة انخفضت من ٤٠٠ مليون الى ٢٥٠ مليون، الخشب انخفض ٢ مليون، والشاى انخفض ١,٨٠٠,٠٠٠، اللحوم ٨٠٠ ألف، البن ١٥٠ ألف، الزيت ٥٠٠ ألف، بعدين يمكن إن الاقتراح الوحيد من الجايز يكون فيه أى تأثير يحس بيه المواطنين، هو خفض الاستهلاك المحلى للأقمشة بـ ٣٧ مليون متر وتصدير غزل ومنسوجات.

وده يعنى رغم قلة الميزانية النقدية إنه من المنتظر إنه يوفر ٥ مليون جنيه، إلا إنه برضه يمكن فى اختيار الأقمشة اللى بتتصدر نختار الأقمشة اللى ماهياش شعبية، واللى ماتتأثرش بالاستهلاك الشعبى.

ده الاقتراحات المبدئية لتكوين احتياطى من النقد الأجنبى ليمكنا من تمويل المخزون الاستراتيجى.

فيه ملاحظات أو تحفظات أيضا على ذلك، منها: إن احنا عايزين نمول المخزون الإستراتيجى، مباشرة بينما إن الصادرات الإضافية المقترحة أو الواردات المقترح تخفيضها يعنى جايز ماتتحقش مباشرة، ففيه صعوبة التمويل المباشر وانتظار الموارد إنها تيجى بعد كده، فيه تحفظ تانى اللى أبداه برضه السيد وزير الاقتصاد وبعض الإخوان اللى هنا إن الكمية المقدر تصديرها، يمكن السيد وزير الصناعة كمان إن تصدير المنسوجات الإضافية يمكن مايتحققش فى ضوء الهدف المرسوم بالفعل فى الميزانية النقدية، ولكن من المعتقد إن فى الإمكان ببذل الجهود المطلوبة إننا نكون الاحتياطى اللى هو ١٢ مليون جنيه علشان تكوين المخزون الاستراتيجى.

الاحتياجات الإضافية للقوات المسلحة السيد وزير التموين على اتصال بالفريق فوزى علشان تقديرها تفصيلا، والى هذا الحد توصلت لجنة الخطة والأمر معروض على المجلس، علشان يتقرر إذا كنا نكتفى بهذه التوصيات، وبهذا القدر من المخزون، أو إننا نقترح إجراءات أخرى وتوصيات أخرى، لزيادة الاحتياطى من النقد الأجنبى اللى يمكن استخدامه لتكوين مخزون استراتيجى إضافى.

وفيه اقتراحات إضافية، ولكن أى اقتراح إضافى هيمس على طول الإستهلاك الشعبى، يعنى الاقتراحات الإضافية تنصب أساسا على الوسائل الكفيلة بالحد من الاستهلاك، وإتاحة سلع إضافية للتصدير أو الحد من الاستيراد، يعنى فيه اقتراحات للتعبئة النهارده قدمت عن تجميد العلاوات، وتجميد الأجور وإعادة النظر فى بعض الأسعار، يعنى الأمر معروض.

محى الدين: أنا باضيف نقطة للإيضاح.. بالنسبة لشرح دكتور قيسونى، إحنا لما ابتدينا فى اللجنة للدراسة الاقتصادية فى الحرب، كان من الضرورى إن احنا نصور شكل المعركة ومدة هذه المعركة. وإذا اتكلمنا على اقتصاد الحرب، لا يمكن بحال من الأحوال أن نقارن معركتنا مثلا مع معركة بريطانيا مع ألمانيا.. اللى امتدت لمدة أربع سنين أو خمس سنين، وكان القتال فيها مستمر، وعمليات الضرب الجوية مستمرة! فى تقديرنا إحنا إن ظروف المعركة بتاعتنا بتختلف الى حد كبير.

وإحنا بنينا تقديراتنا على أساس إنه إذا فتحت المعركة القادمة، يعنى مدة هذه المعركة لن تستمر لسنين طويلة، لكن تقديرها إنها معركة هتحسم فى خلال شهور؛ وعلى هذا الأساس فى خلال هذه المدة إذا اتقفلت الموانى أو إذا حصل عطل للمواصلات، فإحنا لازم نواجه هذا الموقف بمخزون سلعى. ومانقدرش نتطرف فى تقديراتنا ونقول: إن احنا لازم نخزن لمدة سنة أو لمدة سنتين.. لأنه أولا: ده فوق طاقتنا. وثانيا: مسألة غير عملية.

لما حولنا الموضوع للدراسة الى الجهاز المركزى للتعبئة، فهو قدر المخزون بحوالى المطلوب لمدة شهرين أو ثلاثة بحوالى ٦٨ مليون جنيه. إحنا فى اللجنة وجدنا إن هذا الرقم رقم كبير وإن فيه ازدواج فى كثير من النواحى، وإن هذا الرقم يحتاج الى تنقية! حولنا الموضوع الى لجنة فرعية مع جهاز التعبئة، وصلت الرقم من ٦٩ مليون جنيه الى ٣٨ مليون جنيه!

وأنا فى تقديرى إنه ممكن أيضا تنقية ٣٨ مليون جنيه بالتخفيض الى حد ما، لكن ده كله بيكون على أساس الصورة اللى أنا باتكلم عليها؛ إن المعركة إذا اتفتحت فهذه المعركة بتقعد مثلا شهرين أو ثلاثة بالكتير بالنسبة للموقف اللى احنا بنواجهه.

وضعنا فى الاعتبار أيضا احتياجات المجهود الحربى، والمجهود الحربى ذو شقين.. جزء طبعا بييجى بطريق تسهيلات من دول مختلفة، والجزء الآخر القيادة العامة محتاجة لتمويل مباشر لبعض الاحتياجات الضرورية والملحة والعاجلة. وطبعا إحنا اتصلنا بالقيادة العامة ووزارة الحربية، وقدموا لنا الاحتياجات المنتظرة بالنسبة للفترة القادمة، فى خلال ستة أشهر وفى خلال سنة.

عبد الناصر: أنا كنت فى تقديرى إن احنا هنحتاج لثلاثة فرق جداد، غير قوات الصاعقة الجديدة اللى بتتعمل. وأنا من فترة كنت اتكلمت مع القائد على هذا الموضوع، وبحثت قوات اليهود وقواتنا، الحقيقة الـ minimum علشان نضمن المعركة؛ إن احنا لازم نعمل تلات فرق جداد، إنتوا عندكم كام فرقة دلوقتى ياأمين؟

هويدى: إحنا دلوقتى الموجود ستة مشاة واثنين مدرعة.

عبد الناصر: ليه مش سبعة؟

هويدى: السبعة المفروض إنها كانت تتحل، علشان نكمل بيها بعض اللواءات وبعض المراكز، لكن هو فيه النية طبعا.

عبد الناصر: لكن ما اتحلتش؟

هويدى: لا يافندم.

عبد الناصر: إذاً مانحلهاش، إذا حلينا فرقة موجودة، فمن الصعب الحقيقة نعمل فرقة! فأنا فى تقديرى لقوة اليهود وبحثى.. عندهم ٣٠ لواء، وأنا حطيت الناحال واللواءات الموجودة بهذا الشكل. فى عملية هجومية.. لازم يكون الوضع الطبيعى واحد الى اتنين أو واحد الى ثلاثة، لكن مانجيش بست فرق ونهاجم عشر فرق!

هويدى: لا قطعا، هذا العدد لا يكفى.

عبد الناصر: فإذاً عمليتنا بالنسبة للهجوم لازم على الأقل بيبقى عندنا عشر فرق، على الأقل علشان نهجم. وأنا اتكلمت على سنة – إحنا بنعوز سنة – إذا كنا مش جاهزين فى سنة مانقدرش نبتدى عمليات!

القيسونى: اسمحلى استوضح نقاط، ولا سنة استعداد!

عبد الناصر: لا سنة استعداد، وبعدين لا تتصوروا إن الحرب هتحسم فى أيام قليلة؛ لأنه فى تصورى أيضا إن طبيعة الحرب اللى هتكون موجودة؛ إحنا أخدنا درس من اللى حصل فى الفترة اللى فاتت، وإحنا خلصنا فى ثلاثة أيام! فى رأيى إن احنا مش هنخلص فى ثلاثة أيام، ولا اليهود هيخلصوا فى ثلاثة أيام؛ هتبقى حرب.. ده هيرجع وبعدين ده هيرجع.

فى تصورى إن العملية سينا هتاخد معارك رايح جى؛ لأنه أيضا مش من السهل إن واحد بيضرب طيران الثانى ويخلص عليه فى الأول!

محى الدين: هو علشان برضه أوضح النقطة دى، لو إحنا لو كنا بندرس..

عبد الناصر: هو أنا باقول على إن احنا عاوزين فلوس علشان عمل الثلاث فرق.. هو ده ملخص كلامى يعنى.

محى الدين: هى فيه نقطة برزت من كلام سيادتك دلوقتى، فى موضوع المدة اللى هنقعدها قبل مانبتدى المعارك، فإحنا دى فى الحقيقة إحنا مش حطينها فى التقدير فى حسابات اقتصاديات الحرب.. لأنه من خلال هذه المدة إحنا بنمشى بالطريقة العادية بتاعتنا؛ اللى هى تقريبا ظروف السلم العادية أو الإجراءات اللى كنا عايشين فيها فى الفترة الماضية، بنضيف عليها بعض الأعباء اللى غير تكوين المخزون السلعى، بنضيف عليها بعض الأعباء اللى تقتصر على المجهود الحربى، واللى تحتاجها القوات المسلحة بصورة لازمة. وقلت: إنه فى الاحتياجات دى بتنقسم الى شقين.. قسم بييجى بشكل تسهيلات بتندفع فى المستقبل..

عبد الناصر: بالنسبة للسلاح؟

محى الدين: فدى إحنا مش عاملين الحقيقة حسابها، ودى تدخل فيها مسألة فرقتين أو تلاتة أو أى عدد من الفرق، ولكن فيه حاجات هم محتاجينها من جهات أخرى بدون تسهيلات. فإحنا لازم نوفر المبالغ دى؛ علشان يقدروا يستوردوا الاحتياجات بتاعتهم بسرعة. هم قدموا بيان بهذه الاحتياجات، وهذه الاحتياجات موضوعة فى التقدير فى الميزانية النقدية المعروضة.

عبد الناصر: قطعا هنعوز عربيات أكثر.. لما نقول: تلات فرق جداد قطعا هنعوز عربيات أكثر.

محى الدين: طبعا أنا مااعرفش الحساب بتاعهم إيه، ولكن فيه حاجات متوقعة أيضا فى التقدير.

هويدى: هو يافندم بخصوص الاحتياجات بتاعتنا الإضافية العاجلة، إحنا تقدمنا بيها فعلا، وإن كنت ناقشتها مع السيد النائب زكريا، ودى بتواجه المطالب بتاعتنا اللى تم الارتباط عليها أو الجارى الارتباط عليها أو الحاجات المتوقعة.

بخصوص العربيات، إحنا مازلنا حتى الآن بنسد احتياجات القوات المسلحة من العربات اللى فقدت فى سيناء، ومازال تلبية احتياجتنا فى حدود المطالب الدفاعية.وإحنا أيضا ماشيين فى هذا الموضوع، وعملنا صفقة جديدة مش بطالة – أنا كنت بتكلم فيها مع الأخ حسن عباس زكى – ومتهيألى فى بحر فترة بسيطة بيتم الاتفاق عليها. لكن بتكوين الثلاث فرق الجداد إحنا هنحتاج فعلا عدد كبير من العربيات؛ لأن احنا بنسد دلوقتى فى العجز اللى احنا خسرناه فى سيناء.. اللى هو بيقدر بـ ١٣ ألف عربية ومركبة!

عبد الناصر: يعنى ممكن اللى فى مصنع السيارات يدخل فى هذا.

هويدى: داخل يافندم فى الصفقة بتاعت الاتحاد السوفيتى.. داخل.

عبد الناصر: الى أقصى..

صوت: ممكن.

عبد الناصر: لأنه بيوفر لنا النص ٥٤٪، ففى سنة مثلا بنقول له: اعمل لنا كذا.

هويدى: هو العرض الجديد فعلا يعنى مدخلين فى الاعتبار شركة النصر للسيارات، ولما بييجى بالكامل – وهو الأخ عبد المنعم رياض اتصل بالدكتور عزيز – ولما بتجيلى معلومات إضافية أكثر، هاقعد مع الدكتور عزيز علشان نكمل الموضوع، لكن إحنا دايما مدخلين شركة النصر للسيارات فى الاعتبار عندنا.

عبد الناصر: بتوفروا ٥٠٪ من اللى بتعملوه عملة صعبة.

صدقى: نقدر نعمل وردية إضافية، إذا كان إحنا عندنا فترة سنة، زى ماسيادتك قلت دلوقتى، يبقى ممكن إن احنا خلال سنة نقدر نقلل فى خلال السنة، نقدر نعمل حسابنا من الإنتاج على ٢٥٠٠ مثلا.

عبد الناصر: أو أكثر.

صدقى: أو أكثر.. حسب توفير الأجزاء اللى فى الاتفاق مع ألمانيا الشرقية.

هويدى: وهو من ناحية توفير العملة الصعبة، ما أفتكرش يافندم؛ لأن نفس اللورى اللى بيخش فى ١٣٠٠ مثلا عملة صعبة، بنجيبه هنا بـ١٣٠٠، وشركة النصر بتاخد عن كل لورى بتعمله نفس العملة الحرة، ولكن داخل فى الاعتبار فى الصفقة الجديدة إنهم بيعملوا لنا ألف.. يجمعوا ألف لورى وممكن زيادة هذا العدد.

عبد الناصر: الألف لورى المجمع، هل الألف ده زى الألف لورى الجاهز؟

هويدى: بيزيد ٥٠٠ حنيه فى الصفقة الجديدة.. المحلى بيزيد عن دوكها بـ ٥٠٠ جنيه!

صدقى: الاتحاد السوفيتى.. استيراد الاتحاد السوفيتى جاى بالعملة الحرة ١٣٠٠ جنيه، مع حوالى ٤٠٠ وشوية بحساب الاتفاقيات؛ ده على أساس دمج الأسعار، وعلى أساس ٣٪ تخفيض. أما فى صفقة loris اللى هتيجى من ألمانيا، فالقطعة اللازمة للتصنيع عندنا تصل الى حوالى ٥٥٪ أو ٦٠٪ من ثمن اللورى الجاهز!

هم هيحتاجوا لعدد كبير؛ لأنهم بيتفقوا على ٣٠٠٠ و ٣٥٠٠ لورى، فهيجيبوا لنا قطع وبنفس شروط الدفع الجاهز. فإذا كان عندنا الوقت الكفاية، نقدر نقعد معاهم ونشوف العدد اللى هم يطلبوه مننا، وأى موقف نقدر نمشى عليه، والفرق إحنا الأولى بيه.

هويدى: دى مطالب العربيات، إحنا أيضا لينا مطالب بترولية؛ وده اتناقش مع مؤسسة البترول لأن هى اللى بتبقى مكلفة لتوفير الاحتياجات بتاعتنا. وأنا كنت اتصلت بالأخ محمود يونس، وأفتكر مافيش أى صعوبة بخصوصها، حتى بنجيب بعض المواد من روسيا، والاتحاد السوفيتى وافق على أنه يسرع الفترة.

هو بس فاضل حاجة الـ bitomin، وده علشان المطارات، وأنا كنت النهارده باتصل مع الأخ محمود يونس بخصوصه، وأفتكر جالى، أو هو اتخذ ترتيبات علشان توفيره؛ بحيث إنه قصر استخدام المواد المتيسرة حاليا على القوات المسلحة، وهيشغل المصنع بتاع الـ bitomin الموجود فى السويس ويخصصه للقوات المسلحة، وبرضه هيستورد الجزء الباقى؛ علشان تلبية هذه الاحتياجات. فإحنا أغلب الاحتياجات بتاعتنا نوقشت، وقدمت اللى هى باينة لنا حتى الآن، وطبعا الظروف بتتغير ما بين وقت وآخر، وطبعا بنحتاج دايما الى إعادة نظر فى المبالغ المخصصة له.

عبد الناصر: يبقى بالنسبة للمصانع الحربية، هل رخصة الـ akak؛ لأن مافيش فايدة الروس هيدونا!

البشرى: هو إحنا اتفقنا مع الأخ أمين فى لجنة السياسة على إنه المدفع الـ ١٤,٥ نبتدى بيه، والـ٣٠ ملم، والـ akak.

عبد الناصر: هتبدوا فيه إزاى؟

البشرى: يعنى نبحث عن license يعنى.

عبد الناصر: تقدروا من license تعملوه؟

البشرى: لا.. صعب خالص.. صعب يافندم، فإحنا فيما يختص بالـ license الـ ١٤,٥، اتصلنا ببولندا، والأخ أمين اتصل بروسيا أثناء ما كان فى روسيا. فيما يختص بالـ ٣٠ مل اتصلت..

عبد الناصر: وصلتوا لإيه؟

البشرى: هو لسه، وأنا بعت مندوب من عندنا.

هويدى: لا.. روسيا ماكانش مطلوب فيه license مضاد للطائرات؟ هو كان الـ license بتاعه فيه شوية خاصة..

عبد الناصر: لا.. أنا كنت طلبت license للـ ١٤,٥.

هويدى: لا.. ماكانوش.

عبد الناصر: بتسأل السفير.. والله طلبت منه يوم ما قالوا لى على ٣٧، طلبت منه license للـ١٤,٥.

هويدى: حاضر.

البشرى: هو إحنا عندنا دلوقتى حاليا فى بولندا مندوب خاص بهذا الموضوع، وكلمت السفير بتاعهم هنا، وخليته يقابل السفير بتاعهم هناك، ولا زال موجود فى بولندا. لأن بولندا عملت المصنع بتاع الرشاش الخفيف – الدكتاروف والـ Granov – وإحنا بنقول الـ ١٤,٥ يربط على طول مع هذا المصنع؛ لأن العملية هتبقى المعدات موجودة

والأدوات موجودة، ومن السهل فى الأجزاء المشتركة اللى هى فى حدود المقاسات المعينة نبدأ فيها فورا. وأنا بعت رئيس شركة الذخيرة بتاع مصنع ٢٧، خصوصا لهذه العملية، وإن شاء الله منتظرين ييجى رد.

عبد الناصر: هم اليوغسلاف واخدين license من الأسبان؟

البشرى: هم لسه، أنه كان فيه محاولات إنهم ياخدوا license الـ ٣٠ ملم من أسبانيا.

عبد الناصر: واخدين ٢٠.

البشرى: هم كانوا كلموا عبد المنعم رياض على الـ ٣٠ ملم.

عبد الناصر: هم اللى هيوردوه لنا يبقى إيه؟

البشرى: ٢٠ ملم يافندم.

عبد الناصر: الـ ٢٠ اللى أخدوه اللى هو double.

هويدى: الـ double.

عبد الناصر: واخدين license ، لما كنا هنا تيتو قال لى: إنهم أخدوا license من أسبانيا.

البشرى: هو الطلب بتاع القيادة مننا كان ٣٠ ملم.

هويدى: كان ٣٠ أيوه.

البشرى: الـ nts craft، وده كان موقفه إن يوغسلافيا فى سبيل إنها تتفاوض مع أسبان سويزا على أساس إنها تاخد الـ license بتاع الـ ٣٠ ملم. وإحنا اتفقنا مبدئيا أنه لو خدوا الرخصة هيتعمل نوع من التعاون المشترك؛ على أساس هم يسبقوا من ناحية المدافع. وده على أساس إن الذخيرة بتاعت الـ ٣٠ ملم عندنا، فاهنديها لهم وهنديهم الـ license، ونوردلهم ذخيرة. ده الاتجاه الثانى، وفيه عندنا واحد هيسافر قريبا – سعد الدين يوسف – هيسافر قريبا لهذا الموضوع ليوغسلافيا.

عبد الناصر: والـ RBG؟

البشرى: ال RBG اتصلنا فيها أظن.

هويدى: بالاتحاد السوفيتى، ولسه محل دراسة يافندم.

عبد الناصر: أيوه.

البشرى: وفيه بديل للـ RBG، الـ B11 مع يوغسلافيا، وفيه برضه سلاح تانى مشابه مع بلغاريا؛ كل الاتصالات دى تمت فى وقت واحد، وإن شاء الله نتعشم إن احنا بنبعت ناس وراء هذه العملية.

هويدى: هو يافندم بخصوص تنسيق العملية مع الإنتاج الحربى، فى الواقع يتعمل لجنة عليا، وفعلا عرضت كافة المطالب من شهر واتفق على كافة الترتيبات. وهانديهم – إن شاء الله – فى فترة بسيطة احتياجاتنا فى خلال المدة، وبرضه موضوع الرشاشات والمدافع م/ط إحنا ماشيين فيها، وإذا تمت صفقتين ماشيين معاهم باقول: إن موقفنا هيكون كويس.

عبد الناصر: تبين من عملية أول إمبارح إزاى الـ م/ط له فائدة كويسة.

هويدى: أيوه يافندم.

عبد الناصر: كون إنه يدخل الأربعة طيارات وتنضرب ٣ بالرشاشات بتاعت الوحدات، الأول كانوا هم يدخلوا عندنا ويطلعوا مايحصلهمش حاجة، وإحنا ندخل عندهم ننضرب! والواحد كان يقعد يكلم نفسه؛ إحنا ندخل ننضرب وهم ييجوا ويمشوا! أول مرة يحصل هذا التحول حقيقة.

محى الدين: أيوه.. هو طبعا الحربية لما قدمت التقديرات، كانت الصورة بالنسبة لتوقعات زيادة القوات المسلحة فى تقديرى، ومع ذلك.. إحنا زودنا ٢٥٪ احتياط موجودة برضه فى الحساب.. وده الوضع. وهم قدموا مبلغ معين قالوا: ده اللى احنا متعاقدين عليه، واللى احنا لم نتعاقد عليه، واللى متوقع إن احنا نطلبه فى الفترة القليلة القادمة فده معمول حسابه. وبعد كده إحنا زودنا حوالى ٢٥٪ من هذا المبلغ الكلى، وكمان حطينا احتياطى تحت طلب القوات المسلحة.

النقطة الثانية اللى عاوز أقولها: إنه كأساس لكل الكلام ده، أولا: لازم نصل الى ميزانية نقدية متوازنة. وبعدين النقطة أو المرحلة الثانية يجب أن يكون عندنا الاحتياطى من فائض الموارد علشان نقدر نكون الاحتياطى الاستراتيجى؛ اللى هو هيقعدنا مثلا شهرين أو ثلاثة أو كده. والواضح من الشرح ده، هو إن احنا فى هذه العملية بالتقديرات الموجودة، إن احنا نعمل توازن للميزانية النقدية، وبعدين نكون إيراد قدره ١٢ مليون جنيه.. ده اللى قدرنا نعمله بنواجه طلبات قدرها ٣٨ مليون جنيه.

زكى: هو أنا بس هبدأ بالصورة عن الميزانية فى الحرب، اللى كانت عرضت فى مجلس الوزراء والوضع الآن.

عبد الناصر: عندك الفلوس قد إيه؟ فى الوقت ده بصدق يعنى! (ضحك)

زكى: حوالى ثلاثين، بس ده يعنى..

عبد الناصر: لا ما إحنا عارفين.

زكى: الميزانية التى قدمت فى المجلس كانت مقدمة بعجز حوالى ١٢ مليون جنيه، منذ ذلك الوقت حتى الآن طرحت؛ فحولت العجز ده من حوالى ١٢ مليون جنيه، الى ٥٠، لما عدينا الميزانية فى ذلك الوقت ماكانش فيه فى حسابنا.. إن القناة مش هتشتغل إلا فى ٣ أشهر من أجل الميزانية فى حوالى السنة، فده طبعا قلل مواردنا بحوالى ٣٣ أو ٣٥ مليون جنيه، أيضا كانت فيه التزامات عاجلة لم تؤخذ فى الاعتبار، من ضمنها حوالى ٢٩ مليون جنيه اتفاقيات.

الاستيراد السلعى زاد حوالى ٧٥ مليون جنيه عن الميزانية الأولى، منها ٢٣ مليون جنيه بترول، و٥ مليون جنيه زراعة؛ علشان السماد، والزيادة بتاعت الطوارئ حوالى من ٢٥ الى ٢٧ مليون جنيه، وماكانش فى الميزانية الأولى مقدم السلع الاستثمارية، فعندنا الميزانية قدمت فيها حوالى ١٥ مليون جنيه، يبقى فيه عجز فى المجموع حوالى ١٣٨ مليون جنيه، لما قدرنا الموارد الجديدة اللى جت لنا من مؤتمر القمة، اللى هو ٨٩ مليون، والمعونات التى جت لنا من الدول الشرقية ومعونات أخرى.

عبد الناصر: إحنا بنحسب على ٩٥، آه على ٨٩ ببقية السنة يعنى.

زكى: آه.. ده فى السنة، سنة عن الميزانية، فأصبح بعد كده الفائض ٩١ والعجز ١٣٨، فأصبح العجز ٤٦ مليون، علاوة على الـ ١٢ الأولى، لأن هى تأثر على العجز ٥٨ مليون جنيه.

عبد الناصر: كام؟ قدره كام؟

زكى: الحر، هو اتفاقيات فى الحقيقة إنه أكثر العجز فى الاتفاقيات، حوالى ٤٤ فى الاتفاقيات والباقى فى، يعنى هو العجز كثير فى الاتفاقيات.

عبد الناصر: إحنا اتكلمنا إن احنا نؤجل الاتفاقيات.

زكى: ماهو ده بعد ما كان فى الاعتبار.

عبد الناصر: كمان.

زكى: كمان، بس إحنا بقى فى الموازنة الجديدة دخلنا فى احتمالات أخرى، وهى فيه ١٠ مليون جنيه اللى علينا بتاعت صفقة القمح اللى السنة اللى فاتت مع الروس، بنقول نحاول نتكلم معاهم إننا نأجلها، دى كانت بالعملة الحرة، فإحنا نحاول نضغط عليهم فى العقود اللى جاية، ونستفيد من الـ ١٠ مليون، وده داخل فى تقدير الحالة.

لكن اللى أنا باقوله فيما يختص بالبرنامج بتاع ضغط الاستيراد..

أولا: بعض القطاعات اعترضت على أفكارنا، وبعضها ترى أنه يمكن الأرقام دى يمكن ماتحققش أكثر من ثلثينها، دى نقطة يصح نبت فيها هنا، علشان نلتزم بالميزانية، وإلا بنقول أرقام وبعدين القطاعات بتيجى تقول: لأ.. فلازم تعد نفسها على الميزانية بهذا الشكل، أو أن تعد الميزانية ونحط وضع جديد.

عبد الناصر: هم كلهم كانوا فى اللجنة ولاّ إيه؟

محى الدين: يعنى.. هو أغلب الاقتراحات الموجودة هنا نوقشت مع القطاعات المختلفة فيما عدا..

زكى: الإنتاج الحربى مثلا.

محى الدين: أيوه اثنين أو ثلاثة عارضوا فى هذا الموضوع، ويمكن وزارة الاقتصاد سلمت بجزء من رأيهم بالنسبة مثلا لوزارة الإنتاج الحربى، وبالنسبة لوزارة ثانية، والصناعة يمكن هى الثانية.

زكى: فيه كام نقطة أرجو أن ندرسها، وهو إنه علشان أحقق هذا لازم هذه الصادرات تبقى علاوة على الصادرات الثانية، ولازم هذه الصادرات لا توجه للدول الشرقية، برغم المديونية مع الدول الشرقية بسبب وهو الآتى: إن احنا مدينين للدول الشرقية، مثال ذلك روسيا مثلا، أنا على لروسيا مديونية ٢٠ مليون جنيه والحد من المديونية ٦ أو ٧ متجاوزينه خالص.

فلو أنا هصدر لهم قماش هنقص المديونية، ومش هاخد بيه حاجة ثانية، وهم مش مستعدين يطلعوا ثانى عن الـ ٢٠، فأخشى ما أخشاه إن أى زيادة فى الصادرات، ستوجه الى الدول وستعتبرها تخليص ديون، وده ليس عندنا مصلحة منه، فأنا عايز أوجه الصادرات لبلاد آخد عملة مقابلها، يا إما سلع مقابلها ودى نقطة أساسية علشان ناخدها فى الاعتبار، خاصة بالنسبة للغزل والنسيج.

النقطة الثانية: إن عقود الأقمشة بتبقى عقود سائلة فى إيدنا على مدار السنة أرصدة، وهى تكون فى إيدهم مش أرصدة بس بل تصدير فعلى يحقق نقد يمكننى إنى أشترى كاش بيها هذه السلع، علشان أخزنها مش بس على ورق حساب، جايز ده يبقى صحيح، لكن ده لا يحقق من ناحية السيولة إلا بعد ٨ أو ٩ شهور، لكن المطلوب فى خلال هذه الفترة إنه يكون حققت واشتريت فعلا من البضائع المطلوبة.

ودى النقطة الثانية اللى حبيت أبرزها.

صدقى: بالنسبة للجزء الأخير اللى أشار اليه الأخ حسن، الى إن أى زيادة فى أرقام التصدير لن يمكن تحصيل العائد منها خلال السنة، إن عادة العقود بتاعت التصدير بتبقى لآجال بعد كده، يعنى لو حتى مضينا النهارده عقود تصدير أقمشة، بالإضافة الى العقود الممضية هيبقى تحصيل النقد منها هييجى مع السنة النقدية الجديدة بعد يوليه، لكن التصدير مش هيتم لفترة بعيدة.

بالنسبة للأرقام الموجودة بالنسبة للخفض فى الاستيراد، حسبت مستلزمات الإنتاج الإضافية لتحقيق الفائض الاستراتيجى، على أساس إن الصناعة بتاخد ٦٠ مليون جنيه استيراد، بتبقى ١٠ مليون المخصصة كاحتياطى مخزون من مستلزمات الإنتاج الذى يقدر بشهرين، الواقع إن ٦٠ مليون لا تمثل الحاجة الكاملة للصناعة، والواقع إن فى هذه السنة الحالية هنضطر إن احنا نطلب اعتمادات إضافية للحاجات حتى الإنتاج الأساسى زى الصناعات الغذائية.

النقطة الثانية: إن المخزون الإستراتيجى الإضافى كان المفروض ييجى فوق المخزون الطبيعى، أنا ماعنديش مخزون طبيعى خالص، فالمصانع بتستنى بالأسبوعين تلاتة واقفة؛ لأنه مافيش خامات، فعلى الأقل نقول لو إحنا بناخد مبلغ علشان نوصل الى المخزون الطبيعى، وليكن مثلا شهر، فمش هنعتمد على إن ١٠ مليون تمثل لتحقيق مخزون استراتيجى لمدة شهرين، لمستلزمات الإنتاج فى الصناعة.

عبد الناصر: يبقى شهر يعنى.

صدقى: يعنى الحقيقة يافندم موقف الخامات سئ جدا، وكل المصانع اللى بتقف بتاعت القطاع الخاص أساسا علشان الخامات بتخلص فبيقف، يعنى إحنا محتاجين جرعة عاجلة من النقد الأجنبى، والأخ حسن نفسه كان قال لى: هيحاول يدرس منها شوية علشان يمشيها، فيبقى ١٠ مليون المخصصة للصناعة الحقيقة التقرير الأولانى، فكان التقرير الأول ١٧ مليون وخمسة، و٢٢ مليون جنيه نزلت لـ ١٠ مليون، فنفس التعبئة كانت مقدرة بـ ٢٢ مليون واللجنة نزلتها لـ ١٠ ومش عارف ليه!

لكن حبيت أدى هذه الصورة إن خفض الاستيراد للصناعة لن يتحقق بالقدر الوارد فى الكشف الأخير، فالتصدير ممكن إن احنا نزيد الصادرات، لكن حصيلة التصدير مش هتكون فى الستة أشهر الجاية، كان يمكن الاعتماد عليها فى السنة المالية الجديدة.

عبد الناصر: آه.. يعنى معلش، ويمكن فى الـ ٦ أشهر اللى بعديها.

محى الدين: هو عزيز دلوقتى بيعلق على كلام حسن إنه مايقدرش، أو اللى ذكره الدكتور قيسونى على لسان الأخ حسن، إنه مايقدرش يدفع النهارده لتكوين المخزون الإستراتيجى، إلا لما تيجى حصيلة الصادرات اللى بنتكلم عليها. فعزيز عايز دلوقتى المبالغ دى علشان يقدر يحقق الأهداف.

صدقى: يعنى إحنا مانقدرش نحققها دلوقتى.

محى الدين: هى دائرة مفرغة العملية.

زكى: لا.. فيه نقطة فالأخ عزيز فاهم إنه بيقول ماعندوش كفاية من الخامات، أنا باقول: يعنى النقد فى السلع اللى مافيهاش احتياطى، الاعتمادات اتفتحت، هو كان فيه إشكال نقد وفيه بضائع مدفوع ثمنها مش هادفعه؟ لأ.. إندفع؛ زى الصفيح مثلا، وده فيه إشكال، وفيه حوالى ١٤ ألف طن مدفوع ثمنه، وجاى من اليابان، ومدفوع ثمنه بقاله أكثر من شهرين ونصف، ولكن المشكلة كانت فى الشحن، ابتدت العملية تخف، فاللى أحب أعرفه إذا كان فيه سلع محددة فناخد بيان إيه هى السلع اللى مافيهاش عجز وتتفعل، واللى قفلت مصنع، يعنى أنا ماعنديش صورة فى حاجة تخص النقد قصر!

صدقى: أنا ماباقولش إن النقد قصر معانا.

زكى: لا.. مش أقصد.

صدقى: الميزانية النقدية هى المشكلة فى تشغيل المصانع، فى الواقع إن فى النص الأول إن احنا أخدنا الحصة النقدية المقررة لنا، بس هى ماكانتش كافية لتشغيل المصانع، وبعدين جت العقبات الخاصة بالشحن فكل مصانع القطاع الخاص اللى بتقف السبب الرئسى إن مافيش خامات، عايزة خامات مستوردة، فأنا باقول: إن احنا لما بنيجى نقول إن احنا عايزين ١٠ مليون جنيه تمثل شهرين أى سدس الـ ٦٠ مليون بتاع السنة، الـ ٦٠ مليون لما حسبت كانت أقل من الحاجة الحقيقية للتشغيل.

يبقى هى ١٠ مليون لا تمثل السدس، ودى أول نقطة، وبعدين حتى إذا أخدناها مش هتعمل لى احتياطى إضافى استراتيجى زى اللى أشير قبل كده، هتوصلنى إن هيبقى فيه احتياطى تشغيل عادى علشان شحنة مركب جاية، أشتغل أنا فى المخزون بتاع شهر مثلا لحد ما توصل علشان لما نوصل لمخزون استراتيجى إضافى شهرين، يبقى عايزين على الأقل كمان ١٥ مليون فوق الـ ١٠ مليون جنيه، هو ده اللى أنا أقصده.

محى الدين: هو عايز كحد أدنى دلوقتى الـ ١٠ مليون ده كلامه من النهارده علشان نمشى.

ده كلامه بغض النظر إنها تبقى استراتيجية، أو هى هتكمل علشان شغل المصانع، مش ده الموضوع لكنه عايز الـ ١٠ النهارده ده هو الكلام.

زكى: فيه نقطتين علشان أوضح بس المقصود، القطن موجود ومافيش تعب فيه، والمواد التموينية موجودة، وعندنا يمكن فائض منها، وده أكبر حاجتين ممكن أجيب منهم فى السلع التصديرية، فيما عدا ذلك إيه هى السلع اللى أنا هصدرها مش موجودة فيها المواد الأولية أو المواد المخزونة وده هو الرقم الكبير اللى احتاجه؟

صدقى: مابتكلمش على التصدير بس، أنا بتكلم على تشغيل المصانع، لأنه باقى.

زكى: تشغيل المصانع، يعنى الاعتمادات اللى اتفتحت هو النقطة إن الاعتماد اتفتح بالبضائع اللى كانت مطلوبة ومش مخزونة، لكنها موجودة فى الطريق فى خلال شهر أو شهرين، فالمخزون اللى كان تلات أربع شهور بقى شهرين تانى من غير ما أفتح اعتماد جديد دى النقطة اللى باقولها.

صدقى: سيادتك إن مخصص الميزانية النقدية الحالية بالنسبة لقطاعات الصناعات الغذائية ١٢,٥٩٥,٠٠٠ جنيه، فى السنتين اللى فاتوا كان هذا الرقم ١٩ مليون والـ ٢٤ بمعنى، إنه بالنسبة للسنة اللى فاتت نصف النقد الأجنبى اللى أخدته قطاعات الصناعات الغذائية هو اللى خفض فى الميزانية النقدية، تقديرات الميزانية النقدية كانت مخفضة الى مبالغ كثيرة وغير كافية للتشغيل، فلما نيجى ننظر الى مثل هذا، فى عقبات الاستيراد والمشاكل خلت المخزون يقل.

والأخ حسن بيشير الى إن الميزانية النقدية المقررة موجودة حقيقة. حقيقى لكن هى نفسها كانت غير حقيقية، وبعدين التقديرات اللى احنا هنوفر من الدخان ٢ مليون جنيه، إحنا جبنا البيانات ولقينا كل اللى نقدر نخفضه هو من الاستيراد الحصة اللى جاية هو ٥٠٠ ألف جنيه. العملات الحرة مانقدرش ننقص عن الموجود والمخصص من الميزانية، عايزين نطلب اعتماد إضافى، ومش هنقص ٣٠٠ ألف جنيه أو ٣٢٥ ألف جنيه، عايزين اعتماد إضافى ٢٠٠ ألف جنيه.

المركزات نفس الشئ عايزين إعتماد إضافى ١٠٠ ألف جنيه عن اللى جوه الميزانية وهكذا، وهيبقى معناها إن احنا مش هنقدر نوفر التزامات الاستيراد. المبالغ اللى موجودة هنا. فكان لابد من إن أبلغ علشان ما اعتمدش إنه هيحصل وفر، وبعدين نيجى نقول: ما أقدرش! نقدر على أساسه إن المصانع تقف عن الانتاج، أنا شايف إن كل إنتاج مطلوب.

البشرى: معلش هم كلمتين صغيرين يعنى، القطاع طبعا بتاع الإنتاج الحربى احتياجه للنقد قليل، وكان من سنتين ماضيتين كان باستمرار بيقل، فكان بيجى الأولوية الثانية باستمرار، موجود فى الملحق بتاع اقتصاديات الحرب خفض الاستيراد السلعى بـ ٣,٥ مليون جنيه، هو أنا عملت حسبة بسيطة، فلقيت إن لو أستبعد الحصة المخصصة للإنتاج الحربى، اللى تكفى المطالب اللى بينا وبين مطالب العقد بتاع الأخ أمين، يبقى اللى فاضل لنهاية السنة هو ٣,٥ مليون، معنى كده إن احنا من دلوقتى مانفتحش أى حاجة، طبعا حسبنا المخزون وحسبنا اللى جى فى الطريق، وحسبنا الاعتمادات المفتوحة ودرّجنا العملية، وعندنا صورة كاملة عن كل منتج هيقف امتى.

هتترواح العملية من دلوقتى لغاية أربع شهور لغاية إبريل، وبعدين هيحصل توقف كامل فى جميع العمل بتاع الإنتاج المدنى، وبعدين هنيجى الفترة بتاعت يوليو لغاية ماتيجى ميزانية جديدة ناخد حصة وتيجى دورة الاستيراد وتصلنا المعدات، أنا متهيألى حاجات بتاعت ٦ شهور فهيحصل نوع من التوقف بتاع الـ ٨ أشهر.

وبارجع أقول: إن الإنتاج نفسه لما عدلناه وجدنا إن ٨٠٪ منه عبارة عن سلع وسيطة تخدم الصناعة، وتخدم نواحى النشاط المختلفة، وبتجد طريقها للاستيراد بشكل أو بآخر سواء حاطيناها أو ماحطنهاش، لو ماجبناش مكن ديزل هتستورد ماكينات ديزل، ولو مجبناش مكن ورش هتستورد ماكينات ورش، حاجات كتير بهذا الشكل وأمامنا مشاهد وعندنا إحصائيات لذلك.

بند أو اثنين هم دول فعلا اللى بيعتبروا السلع الاستهلاكية اللى قد نقدر نضغط فيهم ضغط شديد على الأخص الحاجة الخاصة بالتليفزيون والراديو، ودى بنقدر نشتغل على المخزون فتلاقيا مع الرأى بتاع الاقتصاد، فخفضنا فى هذا المجالات، وقدرنا نصل الى مليون جنيه اتفاقيات بدل من الثلاثة ونصف.

فبنقول: رغم إن الميزانية كانت محدودة، ورغم أنها كانت واخدة أولوية ثانية، فقدرنا نخفض مليون جنيه تجاوبا مع الموقف، على أساس إنه هيبقى عندنا طاقة عاطلة فى بعض مصانع التليفزيون والراديو، والطاقة العاطلة فى الحقيقة ينتج عنها مشاكل إدارية كثيرة، معلش نقدر نتحمل هذه المشاكل الإدارية فى سبيل إن احنا نوفر المليون جنيه، ونرجو إن احنا نقف عند مستوى المليون جنيه، ومانتنزلش زيادة عن كده، وإلا الصورة هتكون زى ماشرحتها لسيادتك دلوقتى.

عبد الناصر: إنت قلت الميزانية كام؟

البشرى: ٣,٥ هم الفايضين، هم اللى فاضلى أنا دلوقتى فى ذمة الاقتصاد لى ٣,٥ النهارده، فيبقى معناها إن مافيش نقد من دلوقتى لغاية السنة الجديدة، إن شاء الله.

القيسونى: يافندم يمكن اللجنة الفرعية عند دراسة احتياجات، كانت متأثرة أولا بوضع الميزانية النقدية، واضطرت الى عمل النسبة والتناسب، التى أشار عليها الدكتور عزيز، وبعدين كان فيه قرار كان معروض على اللجنة أيضا اللى هو المخزون الموجود فعلا فى القطاعات المختلفة، وكان فيه بحث كان عمله الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بناء على ميزانيات الشركات عن المخزون الموجود وتراكمه عن الأغراض المطلوبة.

يعنى بان منه إنه فى قطاع الصناعة، إن المخزون فى المنتجات الجاهزة فى آخر ١٩٦٦ لآخر يونية ١٩٦٦، من المنتجات الجاهزة ٧٤ مليون، من المواد الأولية الرئيسية، ١٠٥ مليون من قطع الغيار، ٣٤ مليون، وكان فيه مخزون كلى ٢١٤ مليون.

طبعا كان المخزون ده كبير فيه احتياج جديد للتشغيل العادى، لكن كان فيه دليل على إن المخزون كان بيزيد، ماعندناش أرقام سنة ١٩٧٦ زاد، لكن بمحاولة استنباط الأرقام فى التخطيط يعنى بان إنه المخزون ماقلش فى يونية ١٩٦٧ لكن زاد بـ ١٠ أو ٢٠ مليون جنيه.

هى المسألة يخيل لى برضه محتاجة لإعادة نظر من القطاعات المختلفة، علشان نتبين إيه المخزون ده هو؟ وإيه طبيعته بالضبط وإيه إمكانياته؟ فهو إما مخزون من المنتجات الجاهزة يمكن التوسع فى تصديرها، فلو صدرناها ممكن نكون مخزون استراتيجى أو مخزون من المواد الأولية الرئيسية، أو قد يكون فيه إساءة فى توزيعه؛ بمعنى إن هناك بعض الشركات عندها مخزون أكتر من حاجتها، وبيان التعبئة والإحصاء بيدل على كده، وبعض الشركات الثانية ماعندهاش خالص.

فهل يمكن إعادة النظر فى توزيع المخزون، هل يمكن عمل إدارة مركزية للمخزون الرئيسى؟ إن يعنى تمكن الإدارة إنها تنقل من شركة الى شركة ومن قطاع الى قطاع.

عبد الناصر: وبعدين بدى أقول، إيه اللى حصل كنتيجة للحرب؟ قناة السويس اتقفلت، وبترول سيناء فقدناه، قناة السويس كانت بتجيبلنا ١٠٠ مليون جنيه أو ٩٥ مليون جنيه مصرى مش كده؟

صوت: أيوه كده.

عبد الناصر: ١٠٠ مليون جنيه مصرى، وبترول سيناء بيجيب ٢٠ مليون جنيه يبقى ١٢٠ مليون جنيه، معلش سيب السياحة؛ لإن السياحة أصلا ساعات بتجيب وساعات مابتجيبش، ساعات بتبقوا عارفين وساعات مش بتبقوا عارفين، النهارده الـ ١٠٠ بيساوى ١٢٠، الـ ٩٥ مليون استرلينى اللى احنا أخدناهم بيساووا الـ ١٢٠.

إذاً ماخسرناش شئ إلا السياحة، فالسياحة نقدر نقول إنها فيه كان بيقول بتجيب ٢٠ مليون، والكلام اللى كان بيطلع، إذاً فإحنا بنصلح أوضاعنا، الكلام اللى احنا بنتكلم عليه النهارده هى أوضاع أصلية بنتكلم فيها من أربع سنين.

محى الدين: إحنا أخدنا أكثر من ٩٥ مليون.

عبد الناصر: الـ ١٠ مليون.

محى الدين: فيه ٢٥ مليون تانيين.

عبد الناصر: التبرعات اللى جت، فيه ١٠ من ليبيا والمبالغ الأخرى يعنى كنقد أجنبى.

زكى: فيه نقطة سيادتك، إحنا النهارده ميزان البترول معجز بـ ٢٣ مليون، من نقد ميزان المدفوعات، الصادرات والواردات والميزانية العادية لو ماكانش فيه حرب كان هيبقى فيه فائض١٦ مليون جنيه، هنا دى حاجة إحنا ناسيينها فيه فرق كبير قوى.

عبد الناصر: دى نتيجة ضرب السويس.

زكى: طبعا، نتيجة الحرب يعنى، لو ماكانش فيه حرب ماكنش.

عبد الناصر: إذاً عشرين أنا حسبتهم بيبقى فاضل عشرين، يبقى إذا كل اللى علينا هو ٢٠ مليون، كل اللى اتأثرنا به فى الحرب هو ٢٠ مليون دولار. هو اللى أنت بتقول عليهم.

زكى: الميزانية فى الأصل اللى بنقول عليها.

عبد الناصر: لا.. لا ده موضوعك أنت مش موضوعى أنا.

زكى: يبقى ٢٠ و ٣٢ وظروف السياحة برضه بتعمل، أقله ٢٠ مليون يعنى.

صدقى: هل القوات المسلحة زادت طلباتها؟

زكى: آه.. ٢٤ مليون.. ٢٥ مليون.

عبد الناصر: أنتم عملتوا الميزانية النقدية وعملتوا، السنة اللى فاتت كانت كام؟

زكى: ١٧، وهى تطالب بـ ٧ حر، ١١ اتفاقيات ده كان الأول، دلوقتى ١٨.

عبد الناصر: السنة اللى فاتت كام؟

زكى: كان ١٠,٥، دلوقتى بقى ٣٧، يعنى ٢٧ مليون اللى كان بيقول عليها ٢٤ مليون.

صوت: اللى كان قبل دى.

زكى: اللى قبل دى برضه كان يعتبر كان ٢٣ بس كان ده للقوات المسلحة بس، أنا ماضفتلوش اليمن طبعا، كان القوات المسلحة لوحدها، ده كان كله كان ١٩، كان عشرين مليون فى السنة يعنى، بما فيه اليمن والطيران ٢٠ مليون، دلوقتى بقى ٤٦، يعنى فرق ٢٦، الـ ٢٦ على الـ ٢٠ بتوع فرق البترول على السياحة تعمل الفرق الكبير اللى احنا فيه.

عبد الناصر: ٤٦.

زكى: ٤٦ والـ ٢٠ بترول غير السياحة نقول ٢٠ على الأقل يبقى ٦٦. كنت اقترح اقتراح نحل مشكلة ٣,٥.

عبد الناصر: نسمع الحاجات كلها، وبعدين نقدر نحل.

قره: أنا كنت عاوز أقول يافندم فى موضوع التقديرات التى كانت مطروحة إضافية للاحتياطى، هو فى الواقع زى ما قال الدكتور قيسونى، دى نقطة هعمل عليها ضغط جامد، إنه أخذ فى الاعتبار المخزون السلعى لكل حاجة، وبعدين إيه هى الحاجات والمطالب، إيه هى المطالب الإضافية المطلوبة للقوات المسلحة أساسا، الاحتياجات الأساسية اللى كانت مطلوبة للقوات المسلحة من الداخل بتتمثل فى ٣ حاجات رئيسية، يا إما مهمات بدل، سرج، أو بطاطين أو ملابس، ده بخلاف حصة نقدية خارجية، يا إما تعيينات من نوع معين محفوظة، يا إما الحاجة التالتة الإنشاءات الإضافية التى بتتعمل فى المطارات أو التاكسيات، لما نيجى لتحليل الثلاث بنود دى، التلات بنود هى أخدت عند وضع الخطة الإنتاجية أساسا فيه مثلا الحاجات بتاعت المهمات للقوات المسلحة باستثناء الحاجات الثابتة اللى هدخل فيها دلوقتى.

الحاجات اللى قلتها الثابتة أنا كنت طلبت من الأخ فوزى أنه يدينا ويقدر يجمعها كلها، ونشوف قد إيه الفترة اللى هتاخدها لإنتاجها، وإذا كان فيه طاقة إضافية أو مطالب إضافية أو ممكن توفيرها من مخزون موجود فى السوق النهارده ومالهوش تسوية.

الجزء الثانى اللى بيخص التعيينات، أنا كنت واخده فى الاعتبار أساسا، من بداية العمليات كنت واخد فى التقدير على إن العدد بتاعنا أكثر من ٣٠٠ ألف كقوات مسلحة، فى تقديرى أنا كنت عملته كده وحاطط ٢٥٪ احتياط طوارئ، فيما يختص بالمعلبات كان اتعمل تقدير فعلا، على إن هيبقى فيه عمليات مثلا بتاعت ٢٠ يوم يضطروا فيها الى استخدام المعلبات، فده أخذ فى الاعتبار، لدرجة إن النهارده هم بيقولوا لى إن الحاجات اللى أنت عاملها زيادة عن المطلوب ونزله فى السوق، وأنا مش هنزله فى السوق، خصوصا بعد المنتجات اللى جت لنا من بعض البلاد كهدايا.

فيما يختص فى الحاجات بتاعت التاكسيات والحاجات المطارات والحاجات الإنشاءات، هى بتبقى أسمنت يا إما حديد أو خشب والتلات مواد موجودة، فمش مطلوب لها حاجة إضافية، علشان كده لما جينا حتى نراجع مع بيان التعبئة على الطلبات الموجودة لكل جهة، أخذنا مثلا بتاع الحاجات الغذائية، هو كان حاطط لها ٥,٥ مليون على ما أتذكر الرقم ونزلت نتيجة التقديرات اللى كانت موجودة، وبعدين الاحتياطى هو فى الواقع تقديم البرنامج الاستيرادى شهرين قدام، أكثر من كده مافيش.

هو البرنامج الأصلى الموجود مع تقديمه شهرين قدام، وأنا ماشى فى التموين، وعشان كده أنا قلت نزلت الـ ٢٩ مليون الى ٨، بسبب إنى عامل البرنامج بتاعى إنه يصل كان الى ثلاثة أشهر، وصلنا تقريبا الى هذا الهدف فى الحاجات الرئيسية، وكنت عاوز أوصله لـ ٤ وعشان أوصله لـ ٤ هو ده اللى ييجى فيه المبالغ.

الحاجة الأخيرة.. فيما يختص فى الحاجات بتاعة الصناعة: هو فيه مخزون كبير والسوق مش قادر يستوعبه حتى الإنتاج. البرنامج اللى كان موجود المخصص النهارده السوق مش قادر يستوعبه، فالتخطيط اللى اتعمل، وقلنا إن ده بداله ويبقى تصدير مش إنتاج إضافى هو إنتاج أصلا كان موضوع للبرنامج، بس بيعدل حسب الطلب للتصدير فى الخارج، مع إمكانية كمان تخطيط آخر إذا كان من المخزون، وأفرضه على السوق يبقى السوق مفرض عليه حتى لو كانت أنواع بديلة لأنواع مطلوبة ومافيش غيرها.

الحاجة الأخيرة اللى كنت عايز أمسها اللى يمكن الدكتور قيسونى ماذكرهاش حاجة إضافية، وهى إجراءات يمكن تتطلب إجراءات سعرية، أو إجراءات امتصاص فلوس بتنزل فى السوق بتروح وبترجع، فيه حاجات هيبقى السعر فيها مقترح هنا، ودى بسيطة بالنسبة للتموين الرئيسى، لكن فيه حاجات ثانية لازم يبقى ليها إجراءات سعرية أعلى شوية.

الحاجات الإضافية فيه يمكن الضرائب على العقارات وإعادة النظر فيه، بحيث أنها تتساوى مع الملكية الزراعية، دى حاجات فيها رصيد اتعمل وكل وسيلة ممكن أمتص بيها فلوس من السوق، بيع الأراضى الحكومية بطريق أو آخر حاجات زى دى فى مجموعها هياخد من السوق مبلغ كبير هيقوم يخلى الإنفاق فى الداخل يقل، يقوم بالتالى هيخلى العملية يمكن فيها نوع من التوسع.

إيه هى السلع بقى اللى مطلوب لها، إحنا كنا مقدمينها فى التموين كسلع معينة وبمقترحات، وفيه حاجات إضافية بتتعمل ببطاقات، مثل الإطارات بتاعت السيارات الملاكى بالذات، إحنا ممكن نقول: إن مصر بتتسهلك حوالى ١٨٠ ألف، عدد العربيات الملاكى حوالى ٩١ ألف، باقول مازودش عن ٩٠ ألف وتبقى بطاقة، وتبقى فى وقت الحرب معمولة وهيبقى للعربية واحدة، وهيبقى فيه تشجيع للتجديد بتاع الكاوتش، وفيه شركات لكن مابتخدش الدور بتاعها الرئيسى، فيه حاجات كنا بنقترح إنها تخفض إضافة عما هى مخفضة.

عبد الناصر: هل فيه واحد ممكن يغير فردة الكاوتش الخربانة أو الخسرانة؟

قره: ممكن، يافندم إن سيادتك هتجد إن مافيش غير هى واحدة بس برضه هاتردد، وهعملها زى ماكنا بنعمل وقت الحرب، ويتحط لها الحتة الإضافية علشان تتصلح أكثر من الأول وعمل لها المسحة، مش ضرورى لما تبدى كده تروح هيبقى فى، لازم أشعر إن فيه حالة حرب فعلا، وإن الجميع يشعر إن احنا فى حالة استثنائية ومش عادية، دى كلها إجراءات بتدى إمكانية للتصدير، لأن الكاوتش بيتصدر بمبلغ كبير وممكن يجيب لى نقد أجنبى كويس يعنى، وعاملين حتى فيه احتياط، فبدل مانقول إن نصدر ٩٠ ألف نصدر ٥٠، والباقى بقى احتياط داخل يمشى مع..

عبد الناصر: الكاوتش ده داخل فى الحساب؟

قره: نعم. أقصد إن فيه إجراءات إنه من الضرورى تتخذ إجراءات، وماتبقاش إجراءات بمدة، هى نبدأ بالإجراءات فى أقرب فرصة ممكن.

الشافعى: والشاى كمان.

قره: والشاى والحاجات دى أنا مدخلها فى الإجراءات، فيه فى الشاى والبن والعيش الفاخر، وفى الزيت هقلل الكمية من المطروح بتاع الفائض، لكن لازم نشعر إن فيه حالة استثنائية.

عبد الناصر: لازم الكلام يبقى فيه دراسة، مش بتقديرنا إحنا لازم نعرف تفاصيل ياقره برضه.

قره: التفاصيل موجودة يافندم، لا.. لا يافندم التفاصيل موجودة أول المذكرة.

عبد الناصر: ما هو لازم يعنى.

قره: لا.. لا اتقدمت مذكرة بالتفاصيل.

عبد الناصر: وريهانى طيب الصورة إيه اللى هيتعمل ماهو لازم.

قره: فيه نقط قالها الدكتور القيسونى.

عبد الناصر: فيه حاجات.. القيسونى قال حاجات.

قره: أنا هاخش فى الحاجات التطبيقية: الأخشاب.. قلنا نخفض ٢ مليون جاية جات فى البتاع، الورق بيقول نخفض ٢٠٪ وجت فى المليون جنيه الخفض، فيه فحم بترولى ممكن أنزل من الاستيراد إذا استخدمت الفحم البترولى الموجود فى السويس، وهو حصل تجربة فعلا له وده ينزل مبلغ برضه، الأقمشة إحنا حطينا بتخفيض ٤٠ مليون متر، هو ٣٧ بكل نوع، وراعينا إن المنتجات الشعبية ما تتخفضش بنسب كبيرة؛ لإنها ضرورى إنها تكون متوفرة، آخذين فى الاعتبار إن يكون فيه مخزون كبير فى الوقت الحاضر سواء فى القطاع العام استهلاكى أو فى المصانع.

وبعدين الحاجات التانية نزلناها بنسب مختلفة، فالأقمشة ٣٧ مليون متر، الإطارات دلوقت الكمية المفروض إنها مخفضة، المصنوعات المعدنية والهندسية، ودى اتكلم عليها الأخ البشرى لما قال فى التليفزيون والراديو والحاجات دى. الخزف والصينى إحنا كنا بنقول كل الإنتاج الموجود بعد كده يكون للتصدير، لأن المخزون الموجود حاليا يكفى لسنة أو ٩ أشهر كاستهلاك عادى، الشاى بنقترح إعادة النظر فى المقررات اللى كانت موجودة وأرجع للمقترح الأولانى، إنه كان يبقى أنا كنت فى الأول كنت باقترح إنه ٣٠ و٤٠ و٥٠ على حسب المحافظات، وبعدين اللجنة والمجلس رأى إنه تبقى كله موحدة، أنا باقول: لا.. إنه يبقى ٢٥ و٣٠ و ٤٠ بالطريقة دى هنزل ١,٨٠٠,٠٠٠ فى الاستيراد.

صوت: ٢٥ و٣٠ و٤٠.

قره: أفندم؟ ٢٥ فى بعض المحافظات، ٣٠ للفرد فى بعض المحافظات الأخرى، و٤٠ فى بعض المحافظات التانية، وجاية بالتفصيل وأسماء المحافظات من واقع الصرف الفعلى يعنى أنا نزلت بـ ٤٠٪ من المقرر لجميع المحافظات، على متوسط الصرف لكل شهر.

اللحوم هى ماحطتش غير جزء منها صغير اللى هى لحوم بقرية مطلوبة للقوات المسلحة، يجب إن يكون لدينا رصيد بصفة مستديمة لأى عمليات لو كانت يبقى فيه تقدم، اللحوم الضانى برضه أنا شلت كل تقريبا باقى ماعدا الجزء المتعاقد عليه وهنزل لها من ١٧ ألف طن الى كام؟ ٨ باقول ننزلها كمان الى ٥.

البن باقول أرفع سعره بـ ٣٠ قرش.

عبد الناصر: يعنى أول إجراء هو الشاى وتانى إجراء هو البن؟

القيسونى: والزيت.

قره: لسه ماجاش.

عبد الناصر: البن هيوفر لك قد إيه؟

قره: ٥٠٠ طن. بييجى ٤٠٠٠ و٥٠٠٠.

عبد الناصر: قد إيه فلوس؟

قره: ينقص لى دى عملة حرة يوفر حوالى ١٥٠ ألف جنيه، وبعدين هيجيب لى دخل من السوق مليون جنيه إضافى، يعنى هامتص مليون جنيه من السوق، وهيوفر لى ١٥٠ ألف جنيه من الاستيراد.

الدقيق الفاخر أرفعه ٥ مليم، وبالتالى أرفع المكرونة ٥ مليم، ده يجيب ٣ مليون جنيه على طول، وأخدت فى الاعتبار إن الكمية هتقل عما هو بيصرف حاليا، نتيجة الرفع لـ٥ مليم، وهتبقى خفض الـ ٧٪ فى وزن الرغيف اللى بينزل دلوقتى.

فيه حاجات للمستقبل ولكن نمشى فيها هى بس ذكرت لأنها جايز على حسب الفترة الزمنية هتجيب عائد، الدقيق الفاخر كل المطاحن اللى بننتجها اللى بننشئها حاليا جديدة هاستخدمها لاستخراج دقيق محلى مع زيادة نسبة الاستخراج بدل ٧٢ هوصلها لـ٧٨ مع الوقت. لكن دى هتاخد فترة.

الزيت هنزِّل من الكمية المطروحة فى السوق الحر، وأوفر نص مليون جنيه فى السنة. حر دى كلها عملة. دى الحاجات المحددة.

هو كان فى رأيى النهارده قدمته التعبئة بإنها ترفع سعر كمان الكبريت لكن يعنى.

عبد الناصر: الكبريت عايزين نحسنه بس قبل مانرفع سعره.

صدقى: عايز مكن يافندم المكن بتاعة مستهلك ومحتاجين الاستيراد مثلا بحوالى ٣٥ ألف جنيه، وده ماكانش وارد فى فترة الاستثمارات.

فيه إمكان نحسن. لكن علشان المصنع نفسه يقدر ينتج بالمستوى المطلوب عايزين مكن بـ ٣٥ ألف.

قره: فيه بندين تانيين.. السمسم والعدس أنا باديهم دعم دلوقت من خط تكاليف المعيشة حوالى ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه، وأنا شايف إن العدس حتى الطريقة اللى عملناها خلت إن العدس اللى كان المفروض إنه ينزل السوق خارج الحيازة ماهواش ظاهر وبيتباع بطرق ملتوية، وباقول: يجب إن أنا أصحح سعره للوضع الطبيعى، وده يمكن يدى فرصة لطرح الكميات المخزونة الغير موجودة.

عبد الناصر: هو إحنا عندنا مخزون من العدس؟

قره: هو العدس إحنا بناخد كل اللى دخل لى حوالى ٥ آلاف طن، فالمفروض إننا نستورد ١٥ ألف، فيه صعوبة إننا نقدر نستوردها، وكانت سوريا قالت: إنها هتدينا، وبعدين قالت: مافيش غير ٢٠٠٠ طن! المساحة نزلت والاستهلاك ٦٠ ألف طن، السنة دى

الإنتاج حوالى ٣٣، وده كل الموجود زائد ٢٠٠٠ كلهم المحتمل انه هييجى بنشوف عروض فى الحبشة وفى تركيا لكن يعنى فيه صعوبة إننا نقدر نوفر كل الكمية، وعشان كده فيه شكوى فى جميع المحافظات بإنه غير متوفر وفى السوق كمان.

فباقول: لو رفعنا سعره هخلى كمان المخزون عند الناس يطلع بدل مابيتوزع بطرق ماهياش مضبوطة ويوفر كمان للدولة حوالى ٥٠٠ – ٦٠٠ ألف جنيه، اللى هو الدعم اللى باديه، ولما بنزله فى السوق بالسعر الواطى بيتسحب بواسطة تجار أو بواسطة ناس وبعدين بيعاد بيعه.

السمسم كذلك إحنا بندعمه بـ ٦٠٠ ألف جنيه، فلو رفعت سعره، إحنا كنا بنقترح الحلاوة الطحينية تترفع تانى بقرشين صاغ، بالطريقة دى مش هيبقى فيه دعم من..

عبد الناصر: يبقى كام؟

قره: أفندم.. الكيلو المعلب بـ ٢٠ قرش، السايب بـ ١٦، أنا كنت باقول إننا خصوصا بعد يوليه، ممكن إن أنا أخلى يبقى بـ ١٨ بدل من ٢٠، وأرفع السعر قرشين لأن ماكانش فيه جلوكوز أقدر أعمل كل الحلاوة بالجلوكوز بعد يونيه، فالمصنع مش هيبقى عنده إمكانيات زيادة يبقى يقدر يديها كل الكمية بالجلوكوز يبقى كله بالجلوكوز، بدل مافى دلوقت باديله سكر وهو مخلوط ماهواش سكر حقيقى، فيبقى سعره ١٨ قرش بدل من ٢٠ .

وبالطريقة دى أوفر الـ ٦٠٠ ألف ونقدر بالعملية ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه.

عبد الناصر: ليك تعليق على كلام قره؟

المهندس: هو الحقيقة إحنا كنا بنفترض إن أساس الدراسة.. إن استهلاك الـ ٣ أشهر اللى فاتوا بعض الإجراءات اللى احنا اتخذناها والإجراءات الاقتصادية اللى احنا اتخذناها فى الظروف اللى احنا عايشينها يعنى الاستهلاك فى يوليو، وأغسطس، سبتمبر على مستوى السلع، وعلى مستوى مضمون السلع باعتبر هو ده المؤشر اللى احنا المؤشر

الاقتصادى اللى نقدر نمشى بيه هل إحنا المخزون الاستراتيجى يبقى ماشى بنفس الأسلوب ده ولا الاستهلاك، لما قال إنه بيكفى كمخزون استراتيجى هل ممكن نزود الأسعار والا مش ممكن؟

يعنى أنا عارف إن الاستهلاك قل فى المدة دى بنسب كبيرة جدا، يعنى مثلا فى يوليو حتى ١٦٪ على ده يعنى على السنة اللى فاتت فى المنسوجات قل فى المواد الاستهلاكية، عموما قل أوى الاستهلاك، بل باعتبر إن الدراسة بتاعتنا للأساس بتاعها يكون استهلاك فى الـ ٣ أشهر اللى فاتت، وبناء عليه نقدر نعرف إيه الخط الأساسى اللى احنا بنمشى فيها، وهل ده أخذ فى الدراسة ولاّ ما نفذش، يعنى ده هيورينا المخزون هل نقص الاستهلاك بيكفى كمخزون استراتيجى فى معظم الحاجات دى، هل بنضطر نتخذ إجراءات اقتصادية تانية سريعة.

الحقيقة العملية دى وأنا أرى ألا نبت فيها، لزيادة الأسعار بالشكل ده فى بعض الحاجات إلا لما نعرف الصورة الكاملة.

صدقى: الدكتور القيسونى أشار الى زيادة المخزون السلعى للصناعة، وأظن الرقم بتاع ٦٦ كان كام يا دكتور عبد المنعم؟

القيسونى: كان ٢١٤ بزيادة ٤٤ مليون بس، ده شامل المنتجات الجاهزة والمواد الأولية.

صدقى: لا.. لا شيل المواد الجاهزة. هى تنزل لحوالى ١٠٠ مليون أظن أو حاجة زى أو ١٢٠ أو حاجة زى كده.

القيسونى: المواد الأولية ١٠٥ أى بقطع غيار ٣٤.

صدقى: يبقى الباقى حوالى ١٠٠ مليون اللى هى المنتجات الجاهزة، أنا بس حبيت أدى الرقم إن الإنتاج الصناعى فى سنة ٦٦ – ٦٧ كان مجموع ١٢٦٧ مليون، لو شيلنا الـ dubel count الموجود فيه، نقول: يبقى ١٠٠٠ مليون فيبقى الـ ١٠٠مليون دول، عبارة عن الإنتاج بتاع ٤٠ يوم، وده أقل من الدورة العادية للتخزين، يعنى مثلا لما تيجى تنتج كستور مثلا بتفضل تنتج كستور ٣ –٤ أشهر، وتخزن الإنتاج علشان تبقى جاهز بالكمية المطلوبة فى أول الموسم، وهكذا من عصير الزيت وغيره فى موسم العصير بتاعه.

وبعدين بتوع القصب بتنتج السكر وبعدين بتقف، وهكذا فيبقى المخزون ده لا يمثل إن فيه فائض فى المنتجات حصل فائض فعلا فى بعض السلع نتيجة إن احنا قدرنا احتياجات السوق من أصناف معينة بأكثر من حاجتنا، ودى حصلت بالذات فى المنسوجات والحقيقة ٣٧ مليون هم أكتر من ٣٧ مليون، لكن هى نتيجة؛ لإن احنا يعنى قدرنا احتياجات الاستهلاك من أصناف معينة بأكتر من حاجتنا، ودى هنحاول إننا نحجزها من الإنتاج السنة الجاية وبنصدر مقابله.

لكن أنا باقول: إن المخزون السلعى بالنسبة للخامات وللمستلزمات هو غير كافى للتشغيل المستمر للصناعة فى الصناعات الأساسية اللى بيحتاج لها الاستهلاك المحلى، حتى لما نتكلم عنه الآن مثل الصناعة فى بعض المنتجات التموينية محتاجين لمستلزمات إنتاج.

أنا الأهداف اللى جت لى لمؤسسة النصر الغذائية، إن أهداف الانتاج السنة دى هتنقص ٥ مليون عن المقدر فى الميزانية؛ نتيجة لعدم حصولها على المستلزمات، وفيه نقص فى التصدير من قطاع الصناعات الغذائية، حوالى ٢ مليون جنيه ونص نتيجة برضه لأنهم ماحصلوش على المستلزمات.

فباقول: إذا نقصنا المستلزمات عن حد معين، هينعكس أثره بقيمة أكثر من هذا الوفر، نتيجة لعدم الإنتاج نفسه، وبعدين فيه نقطة ثانية الحقيقة أنا عايز أثيرها من الناحية العامة، إن احنا فى هذه الظروف لا يجوز أن نستورد إنتاج يمكن إننا ننتجه فى الداخل، يعنى إذا كان عندى مصنع بيعمل اللوريات باعمل اللورى محليا وماأجيبش

اللورى جاهز من بره، خاصة إذا كان النقد الأجنبى هحتاج له. وبالتالى باشغل المصانع وطاقات المصانع وأستفيد منها، وهكذا أمثلة كثيرة عن هذا.

دى عايزة تنسيق يافندم فى وضع برنامج بالاحتياجات، إحنا عايزين مثلا عدد ١٠٠ سلعة معينة فى خلال شهرين، طبعا طاقة الإنتاج ماتلحقش فى الشهرين إذا لو إن الاحتياجات مخطط لهم مسبقا، بحيث إن أنا أقدر أرسم برنامج الإنتاج بتاعى بما يوفى الاحتياجات، كونى مابنفاجأش باضطرارنا لاستيراد أشياء كثيرة، أنا أعرف إن احنا اضطرينا نستورد مكن، اضطرينا نستورد لوريات، اضطرينا نستورد أتوبيسات، غير معقول! وأنا مصانعى واقفة، وأقدر أنتج هذه السلع بأقل من القيمة المستوردة بها السلع. وهذا نتيجة لعدم التنسيق بين تحقيق الاحتياجات وتحقيق الإنتاج، ففى ظروف الحرب أنا باعتبر إن احنا يعنى كل ما نقدر حاجة نستغنى بيها بالإنتاج المحلى لازم نعملها.

عبد الناصر: طبعا المفروض كلام قيل مرات كتير، إن الصناعة يؤخذ برأيها بالنسبة للاستيراد لهذه العمليات، لذلك رأيى الصناعة لازم يكون موجود.

صدقى: هو زى ماقلت سيادتك فيه بيانات يسجلها خلال شهرين، طبعا خطوط الإنتاج عايز أرتب ٦ أشهر عدد من الحاجات المطلوبة، وبالتالى فيقال مانقدرش نستنى. إذاً بنستورد فأنا باقول قرار معمول به سيادتك زمان مازال موجود لا يسمح باستيراد سلع تنتج محليا إلا بموافقة وزارة الصناعة، الغرض من هذا إيه؟ إنه إذا كنت أنا بانتج ١٠٠ وحدة والمطلوب للبلد ٢٠٠ يبقى بنقول لهم إحنا هننتج الـ ١٠٠، واستوردنا الـ ١٠٠، إذا كان أنا بأقدر أنتج الـ ١٠٠ كلهم أحظر الاستيراد.

دلوقتى العملية دى غير مطبقة، أنا باقول: يعنى ممكن إن أنا أقطع بإن الإنتاج الصناعى إذا شغلناه بمبدأ إن احنا مانستوردش إنتاج من الخارج، له مثيل فى الإنتاج الصناعى، هنوفر فى النقد الأجنبى مبالغ كبيرة.

زكى: موجود النظام ده وأنا قلت لك ومازال.

صدقى: عايزين نطبقه.

زكى: القرار مطبق مع مندوب الصناعة، ومندوب الإنتاج الحربى له حق إنه يلغى أى سلعة يعنى من غير حتى مانناقشه، ويقول: دى غالية ولا رخيصة بدون ماتذكر، هذا مشكلة يعنى، لا يمكن سلعة يقول المندوب: إحنا حتى أحب ما علينا نقول له: لا.. يتفق بقى مع الوزارة ماتمشيش أبدا، الكلام ده مطبق من أربع خمس أشهر.

البشرى: تتمة للموضوع هو طبعا فيه إجراءات اتخذت بلا شك، إنما هى العملية متهيألى أكبر من قدرة المجلس السلعى، دى عملية بتاعة سياسة، لأنها مجلس سلعى برضه بيحده مستوى إدارى معين، فى حين إن فيه أعمال بتمشى كسياسة مقررة ولا تقوى المجالس السلعية على إنها توقفها أنا ماباقولش إنها تعرضت لهذه الخبرة.

إنما تتمة لحديث الأخ الدكتور عزيز فى السنتين الماضيتين، أقدر أقول: إن حصل استيراد بما لا يقل عن ٤٠ مليون جنيه معدات لها شبيه فى الإنتاج هنا بدعاوى كثيرة أولها: عاوزين ده فى بحر ٦ أشهر، مايمكنش يبقى طيب نستورد، عاوزين ده بمواصفات معينة، طيب المواصفات اللى هنا تفرق فى القليل أو الكثير، حاجة نص متر زيادة، ربع متر زيادة، لا هو المواصفات اللى هى تكون بالشكل ده فنقول نستورد!

فحصل كثير فعلا ولو حسبنا هذه العملية، أنا فى تقديرى وعندى يعنى كنت حصرتها لا تقل عن ٤٠ مليون جنيه فى السنتين الماضيتين، أذكر ١٤,٥ مليون جنيه لوارى وأتوبيسات، وأذكر حاجة اسمها ١٢ مليون جنيه عبارة عن صنادل نهرية، وخلاف حاجات كثيرة.

وأنا متهيألى برضه المجالس السلعية، لا.. هى خطوة مايجبش إن احنا نحجمها، يعنى المجالس السلعية بتمشى مع الاحتياجات النقدية وتنسق هذه العملية، أنا أفهم من كلام الدكتور عزيز إن احتياجات القطاعات الرئيسية يجب أن تعرض على لجنة خطة كمقايسة، يعنى مانقولش الميزانية النقدية عاوزين ٤ مليون جنيه حر و٥ مليون اتفاق دخل، نترجم الـ ٤ مليون جنيه عبارة عن لوارى وأتوبيسات ومقطورات وبتاع وحاجات من هذا القبيل بالشكل ده وتبحث على مستوى policy مستوى لجنة

خطة لها authority، يبقى فى هذه الحالة هيبقى فيه قوى فصل، لا والله دى نجيبها أو مانجيبهاش وبعدين فيه قول فصل برضه فى القطاع، لا مش لازم تاخدها السنة دى، ما أنت عايش بيها خدها على سنتين، أو خدها على ٤ سنين، بهذا الشكل.

عبد الناصر: أو نقول إن الواحد يقدم طلباته قبل الاحتياج بسنة.

البشرى: بالضبط يافندم.

عبد الناصر: يعنى أنا لما روحت الاتحاد السوفيتى.. كل واحد بيدى order.

البشرى: بالضبط.

عبد الناصر: المفروض على هذا الـ order كل المصالح يخش فيها.

البشرى: بالضبط.

عبد الناصر: أو كنا ممكن نعمل لجنة فرعية من لجنة الخطة.

محى الدين: الموضوع ده إحنا بنتكلم فيه المرة العشرين، يمكن أو يعنى الحقيقة بنكرره باستمرار، لكن علشان نصلح من شأنه متهيألى بنخش فى إجراءات عملية، وأول حاجة بنجيب الحقائق يعنى إيه الموقف مش كفاية إن احنا بنقول هذا الكلام فى اجتماع عام، ولكن بنجيب تفاصيل، وأنا باقول وباقترح يعنى، إنه تجيبوا بيانات عن الـ ٤٠ مليون دول.

إحنا طبعا مانقدرش نرجع لعشر سنين فاتوا تقول دول أكتر من عشر سنين فاتوا يعنى الحقيقة، عايزين نشوف مثلا فى السنتين أو السنة ونص اللى فاتت حصل إيه، ونقدر من واقع هذه الحقائق نقدر نعالج الموقف معالجة حقيقية، فى حالة معينة أنا

أعرفها بيترتب عليها الاستيراد السريع لبعض البضائع اللى لها مثيل فى الداخل، بأنه حالة الميزانية النقدية لا تسمح بالدفع النقدى، والبلد بتدى تسهيلات.

يعنى مثلا زى موضوع العربيات اللى اشتريناها من فرنسا إدونا إيه؟ إدونا تسهيلات بالكامل كذا سنة، بحيث ما تندفعش فى نفس السنة. الميزانية النقدية لا تسمح بإن أنا أستورد، المجاميع علشان مصنع النصر، وكانت الحالة ملحة لاستيراد هذه اللوارى واضطرينا أنا فاكر ده من سنتين تلاتة، يعنى أنا بدى إيه إن احنا نخش فى تفاصيل موضوع ونجيب حقائق ونعالجها، زى ما سيادة الريس بيقول إن احنا نشكل لجنة فرعية من التخطيط.

عبد الناصر: يبقى فيها عزيز والبشرى.

محى الدين: آه.. وتجيب لنا الحاجات دى كلها إذا كان فيه مشاكل.

عبد الناصر: لا.. ويوضعوا نظام.. توضع نظام حل هذه المشكلة نهائيا، بحيث إن اللى ليه طلبات بيقول عليها قبلها بسنة، يعنى بحيث نتلافى المشاكل اللى هم بيتكلموا عليها، وهم بيكونوا أدرى فى هذا الموضوع.

محى الدين: أنا باقول: نتيجة دراسة هذه اللجنة يبقى المجلس هنا، ولو فى عشر دقايق إيه النتيجة اللى وصلنا يعنى مايجراش حاجة.

القيسونى: هو أنا باقول: يعنى حتى فى بعض الحاجات، يعنى إحنا ممكن نحط تخطيط لمدة ٣-٤ سنين، إحنا عندنا دلوقتى خطة إنجاز اللى هى بتمتد لغاية سنة ٧٠.

عبد الناصر: آه.

القيسونى: آه.. خطة الإنجاز كانت سبقتها الخطة السبعية اللى بتمتد لسنة ٧٢، ففى شئ من الرؤية لغاية ٧٢، يعنى ممكن مسائل الاستيراد مش بس السلع الوسيطة، لكن السلع الاستثمارية أصبحنا قادرين على المساهمة فى إنتاجها، يعنى كان مثل ضُرب من شهر أو شهرين مسألة المطاحن أو المضارب المطلوبة من ألمانيا الشرقية، وبعدين سألنا الصناعة والإنتاج الحربى، يعنى هل إنهم قادرين على المساهمة فى إنتاج بنسبة ١٥ أو ٣٠٪.

اتصلنا بالألمان قالوا: إنهم مستعدين يساهموا معانا يعنى فى إنهم يوردوا ٧٠٪ وإحنا نورد الـ ٣٠٪، ولكن المساهمة فى الإنتاج بنسبة عالية وعلى نطاق واسع يستلزم وجود الرسومات ويستلزم كل الاستعداد والتصميم والحاجات دى، التى قد تحتاج مش بس للخبرة ولكن للإعداد لمدة سنة أو سنتين، فأنا باقول: إذا اللجنة الفرعية يعنى عملت حددت الاحتياجات الاستثمارية الاحتياجات الوسيطة لمدة الـ ٤ سنين، بقدر الإمكان من دلوقتى ونديها للصناعة والإنتاج الحربى، ويقولوا لنا: إيه اللى يقدروا يعملوه من الحاجات دى، وبعدين على أساسها يتقرر إيه اللى يستورد، وإيه اللى يساهم به الإنتاج المحلى.

صدقى: لو سمحت سيادتك إحنا الميزانية النقدية وميزانية الدولة بيبدأ إعدادها فى الشهرين اللى جايين، مع الميزانيتين دول نناقش هذا الموضوع، اللى هو بيشترى حاجة جاهزة، ماهو لازم يبقى لها إعتماد فى الميزانية وهو بيدى الاعتماد فى الميزانية على أساس إنه عارف إنه محتاج الجزء مستقبليا فى الميزانية.

يبقى إحنا إذا جبنا هذه البيانات نقول: إيه من هذه الاحتياجات يمكن تصنيعه، وبالتالى بتتوضع ميزانية الإنتاج بحيث إن اللى نقدر ننتجه بنشيله من الميزانية للاستيراد الجاهز، وتبقى الثلاث ميزانيات مع بعض، ميزانية الانتاج والميزانية النقدية وميزانية الدولة مكملة لبعضها.

عبد الناصر: ممكن نطلع من كلام قره الحقيقة، بإن المطلوب حتى فى المذكرة اللى قدمها الدكتور القيسونى تخفيض المقررات الشاى وتخفيض الزيت الحر ورفع سعر الدقيق كام بنقول؟

قره: ٥ مليم الكيلو.

عبد الناصر: ٥ مليم، والمكرونة؟

قره: المكرونة ٥ مليم.

عبد الناصر: والدقيق.

صوت: البن.

عبد الناصر: البن؟

قره: والبن ٣٠ قرش فى الكيلو، هو بقى بتسعين قرش دلوقتى، الحلاوة، لا ..

زكى: داخلة الحلاوة.

عبد الناصر: ده اللى أنا فاهمه، وبعدين السمسم والعدس والكلام ده، مواضيع إنت زودتها فى السكة!

قره: ما زودتها النهارده فى الاجتماع بتاع الصبح.

عبد الناصر: حد له رأى فى الكلام بتاع قره؟

صبرى: الكلام اللى قاله الدكتور النبوى يمكن برضه نقطة بداية، لأن الحقيقة مش عارفين الصورة فى الفترة اللى فاتت شكلها إيه؟ وما هو حتى انخفاض الاستهلاك فى الدور اللى فات والجلسة اللى فاتوا، قيل الكلام يعنى تقديرى، إنه ١٤٪ بتقول فى القطاع العام و٢٥٪ فى القطاع الخاص، وبعدين أنا يعنى حتى فى الجمعة اللى فاتت دى باتكلم فى

موضوع فرعى فيما يختص بالتخزين الموجود فى السويس، باقول له: شيلها من الثلاجات اللى هناك فى السويس ٧٠٠ طن، يقول لى: ماعنديش ولا حتة فى أى تلاجة فى القطر كله والدنيا كلها مليانة.. مشحونة سلع!

قره: بس أنا قلت لسيادتك: أنا جالى ٣٦٠٠ طن.

صبرى: فإذا كان.

قره: من روسيا مرة واحدة جالى ١٠٠٠ طن. من بولندا جالى ٦٠٠. من يوغسلافيا، ودى كلها حاجات من الهدايا اللى جت.

عبد الناصر: ودى نزلتها فى رمضان؟

قره: لا يافندم نزلت جزء يافندم ماأقدرش أنزل كل ده.

عبد الناصر: لا.. قصدى يعنى.

قره: بانزل طبعا يافندم، وعملنا أول مرة سيحنا سمن، علشان أنزله غالى وحتى برضه القوة الشرائية عليه مش واصلة، فأخذت الفراغات الثانية أنا كنت مفضى بورسعيد والسويس وعتاقة، فاضطريت إن يا إما أبنيها الحاجات دى، يا إما أفضى لها حتة، فاضطريت إنى أودى اللحمة اللى بتاخدها القوات المسلحة فى السويس، فى السويس تانى، وعاملين ترتيب خلال الشهر ده هتكون اتسحبت، فأقل من كده علشان كده قلت ماقدرش أسحب.

صبرى: أنا ماباقولش على موضوع اللحمة الحقيقة يعنى، باقول ده مثل بيدل على إن ثلاجاتك مليانة كلها وماحدش بيسحب.

قره: لا.. فيها إيه أكتر من كده يافندم مافيهاش غير السمك اللى بيجيلى، اللحوم اللى بتجيلى وبتجيلى.. من غير انتظام، يعنى هو فيه..

صبرى: وبعدين عندى أخبار فى الريف إن اللحمة مرطرطة.

قره: مرطرطة!

صبرى: وعمال سعرها ينزل والناس ما بتشتريش.

عبد الناصر: فى القناطر قعدوا يومين الراجل من البر الثانى فى النيل ينادى على اللحمة بـ٣٠ قرش.

صبرى: ٣٠ قرش الكيلو.

عبد الناصر: المشفى.

قره: والبتلو دلوقت بالذات نزل عن الكندوز، أول مرة لأنه بيعرض العرض الكبير.

صبرى: هل إنتاج اللحم زاد يعنى؟

صوت: مش مشكلة. ما زادش.

عبد الناصر: النقطة اللى أثرها النبوى وبيعلق عليه على صبرى فيها، إن معدل الاستهلاك الناس فى هذه الفترة، وإنتوا بتحسبوا على قديمه.

قره: لا.. أنا عايز أنقص فوق اللى نقص.. الشاى عايز أنقص فوق اللى نقص، وأنا مريت فى الوجه البحرى، كل الوجه البحرى عنده فائض فى الشاى بالذات، لدرجة إن أنا النهارده عامل لبتوع مباحث التموين علشان ياخدوا الفائض من الشاى وبيتهرب ويتباع فى السوق السودا، يعنى بيتباع بالسعر الأعلى، فأنا ليه أديله زيادة عن مقرره، وبعدين ليه أنا ما أقللش الشاى أكتر من الكمية اللى قللتها فى الظروف دى؟!

صبرى: الفائض الحر ولا البطاقة؟

قره: فى البطاقة، فى البطاقة أنا عايز أقلل اللى فى البطاقة.

صبرى: والفائض اللى بتتكلم عليه فى الحر ولا فى البطاقة؟

قره: فى البطاقة لا.. لا.. لا فى البطاقة فى الوجه البحرى فى البطاقة.

القيسونى: والناس مش قادرة تشتريه.

صوت: مش قادرة تشتريه إزاى.

القيسونى: ٢٥.

قره: لا.. لا ده فيه زيادة.. فيه زيادة، البن أنا الغرض من رفع سعره هو تقليل الكمية اللى بتستهلك، الدقيق الفاخر أنا فى وقت كنت باعترض عليه، لأنه ماكانش عندى إمكانية طحن، دلوقت إحنا زودنا ٢٠٠ ألف طن، الـ ٢٠٠ ألف طن أقدر النهارده أواجه أى طلب إضافى من الدقيق التانى، حقيقة بابقى فى الحدود أوى لكن ممكن تمشى.

القيسونى: يمكن وزارة التموين أخدت فى الاعتبار برضه الخفض فى الاستهلاك اللى حصل أخيرا، بدليل.

قره: الخفض فوق الخفض يافندم.

القيسونى: إن تقدير التعبئة للمخزون الاستراتيجى اللى لازم لشهرين أو لـ ٣ أشهر، كان ٢٨ مليون جنيه، وزارة التموين خفضتها لـ ٨ على أساس معدل الاستهلاك اللى ماشى بصفة خاصة فى السلع الرئيسية، زى القمح والدقيق، لكن مأخوذة فى الاعتبار إن حصل المخزون allready، وبعدين المخزون اللى لازم علشان شهرين إضافيين، ما يستهلكش أكتر من ٨ مليون جنيه.

قره: حتى ٨ يوصلنى لكل حاجتى الرئيسية الى ٤ أشهر.

ياسين: الحقيقة إن زيادة ٥ مليم بسعر الدقيق أو المكرونة لم تؤثر فى الاستهلاك، إنما هتؤثر فى الضغط والشعور إن احنا زودنا مرة أو اتنين ونزود مرة ثالثة، يمكن هو الزيادة اللى باين إنها كبيرة أوى زيادة فى البن، وأفتكر برضه إن يعنى وأفتكر يعنى إحنا برضه شايف إن النقطة اللى بيثيرها الأخ نبوى، يعنى نقطة مهمة للناس زاد عليها وأصبح ماعندوش قدرة شرائية.

فأنا خايف إن الإجراءات دى سيزيد الضغط، وهو مش قادر يشترى على أى حال، فيمكن لو تأنينا شوية وشفنا الاستهلاك الفترة اللى فاتت، يمكن مانشعرش إن فيه بس هنعوز ضغط أكتر من غير مبرر ومالوش نتيجة.

صدقى: هو فيه أرقام من المذكورة هنا أنا متهيألى برضه التموين تمشيا مع الكلام اللى بيقوله السيد وزير التموين دلوقت إن احنا لما ننزل الأرقام المقدرة للاستهلاك شوية ٣٧ مليون متر بتاع الأقمشة، فى اعتقادى إن تقديرات التموين عن السنين عن السنة اللى فاتت بالذات، نتج عنه إن فيه عندنا حوالى على الأقل من ٥٠ – ٦٠ مليون متر فايضين

معانا من السنة اللى فاتت، فأنا باقول: لو نزلنا بأرقام الاستهلاك الى الرقم اللى احنا بنقدره أنه حوالى ١٨٠ مليون أو ١٩٠ مليون. فيدينا فائض أيضا مرة أخرى نقدر نوجهه للتصدير.

وفيه طلب إما كغزل أو كمنسوجات برضه لابد منها يروح للدول الشرقية، ومنها يعنى أنا برضه باسأل، هل التصدير للدول الشرقية مش برضه مفيد؟ يعنى الأخ حسن عباس لما قال إن الميزانية بـ ٥٢ أو ٥٨ مليون جنيه، قلت إن الجزء الأكبر منها بـ٤٤ فى حساب الاتفاقيات طب لو أمكنا إن احنا نزود التصدير اللى فى الدول الشرقية، وده بالذات بالنسبة للقطاع الصناعة فيه إمكانيات أكبر، ماهو برضه بيحسن ميزان المدفوعات.

زكى: هنقص من كده مش هيجينا مقابل . بيقولوا كله تحت حساب المديونية.

هو موجود دلوقت باستمرار بيقولوا عاوزين، وصلت لـ٢٠ و٢٢ أنا باقول لهم مانجمد العشرين ونشتغل من جديد، يقول: لأ. أنت بتنقص العشرين بترجعها لـ٦ أو ٧ أو ٨، ولكن مش هايديلى مقابلها.

صدقى: كون النهارده يبان معانا فى النسيج مليون متر، معناه إن فيه تشبع.

عبد الناصر: عايز بس تأكل اللى عليك، وهو يصفى طبعا، فهذا الكلام يسبب لك مشاكل ويقابلك مايديكش، ده ما ينفعش.

زكى: محتاج أولوية.

عبد الناصر: آه.

زكى: يعنى بيقول لى أطرحه من اللى عليك.

عبد الناصر: تبقى قللت ديونك يعنى.

زكى: آه.. بس ما اتحلتش بقى المشكلة، بس يعنى نقدر نقول اللى ما أقدرش أصرفه خالص، ياأديله تانى ياأرجع أكلمه تانى إنه يعلى شوية فى الحد.

صبرى: هو بالنسبة لروسيا بالذات دلوقت استيراد السلع الاستهلاكية وخصوصا اللى احنا بننتجها سوق مفتوحة على الآخر، وبكميات لا حصر لها سواء منسوجات، جزم أى حاجة، بياخدوها دلوقت ويستوعبوها فى السوق، وبعدين أنا رأيى يعنى السياسة دى قصيرة النظر، لأنه أنا لما آجى وأقول له: أرفع selling من ٦ مليون الى ١٢ مليون، طيب، إذا كنت أنا باجمد له ٢٠ مليون هيرفع selling إيه؟ يعنى لازم يعنى نمشى برضه الشغل على أساس باديله أمل إن أنا أسدد الديون اللى على وأنا أقول له: إرفع selling لـ ١٢ مليون يقوم يقبل، إنما بالشكل ده يعنى السياسة دى اللى اتبعناها حتى زمان فى موضوع القطن، وسعرين ماجابتش نتايج معاهم أبدا؛ لأن هم مش عبط، فاهمين طبعا هذا الكلام.

مانقدر نعيد توزيع الديون ونتكلم معاهم.

عبد الناصر: فيه عندنا منسوجات مانقدرش نعملها؟

زكى: آه.

صدقى: بنحاول نتيجة للضغط عليهم إن نخليهم سلع دولارية إذا كان زمان مابيرضوش يدوهالنا فبنقول له: إذا كنت عايز تأخذ حصة إضافية من الغزل أو من المنسوجات إحنا عايزين منك صادر فده وفر، يعنى كأنى صدرت بالعملة الصعبة، يعنى بعض السلع اللى كنت باستوردها بالعملة الصعبة ابتدينا ننجح دلوقت، إنهم يقبلوا يوردوها لنا من الدول الشرقية.

وبالتالى التصدير للدول الشرقية هنا فى حقيقة الأمر كأنى صدرت للدول الغربية، طالما يقابله بند إضافى ماكانش بييجى من الدول الشرقية، وبعدين النقطة

الحقيقية بالنسبة للسلع المصنوعة يافندم فى سوقنا فى الدول الغربية، تقريبا جامد يعنى الدول ما بتاخدش سلع زيادة.

عبد الناصر: الاتحاد السوفيتى مثلا بيستورد خمور ونبيذ.

زكى: آه.. بيطالب بمليون جنيه.

عبد الناصر: ١٠٠ مليون جنيه سنويا.

صدقى: سيادتك هنوصل لأربعة مليون جنيه الاتحاد السوفيتى.

زكى: أنا ماباقولش: أجمد الصادرات.

قره: هو فيه بس تصحيح لكلمة اتقالت مرتين التقدير بتاع وزارة التموين للمنسوجات إحنا السنة اللى فاتت كنا مستهلكين ٥٢٠ مليون، وكانت معمولة السياسة فى شهر مارس على الـ ٥٢٠، نزلناها فى شهر يوليو الى ٤٠٠، نزلناها ثانى الى ٣٣٥، وأنا باقول: إن ده فيه فائض، الفائض إن أنا أحطه هو لمقابلة احتياج القوات المسلحة، لكن إحنا بنحدد بس الحاجات الشعبية والشعبية فى شهر مايو، وفى شهر إبريل كان فيه عجز فى الحاجات الشعبية، وكنا بنبعت للصناعة نقول لها الحاجة دى والحاجة الفلانية السنة دى دلوقت مع الزيادة فيه عجز فى الكستور، لكن فيه إضافات فى حاجات أكتر فى السوق من الحاجات الغير مسعرة، يعنى بس للتوضيح.

شقير: اسمح لى يافندم.

عبد الناصر: أيوه.

ضيف: أنا شايف المناقشة يمكن بعد كلام الأخ نور، يمكن تولد لدى شعور إن حل المشكلة فى رفع سعر الشاى والبن، فى الواقع إن لو بصينا هنوقف استيراد ١٥٠ ألف جنيه.

عبد الناصر: أنا على اعتبارى راجل من اللى بيشربوا قهوة مابيشربوش شاى مانيش موافق على رفع سعر البن الى ٣٠ قرش أبدا، ١٢٠ قرش. (ضحك)

ضيف: ١٥٠ ألف وبعدين الشاى مليون.

عبد الناصر: لأنه هو البن.

صوت: الشاى مش مرفوع.

عبد الناصر: لأن البن هو.

شقير: الواقع الإجرائين دول الأثر بتاعهم مش هو اللى يحل المشكلة أنا شايف إن الحلول المعروضة فى الصفحة الأخرانية مبنية على أساس سحب مخزون من الإنتاج، ومبنية على أساس توفير من الاستيراد على سلع معينة فى حديد التسليح، وزى ورق الصحف الى آخره، وده كان باين من المناقشة اللى فيه وجهات نظر مختلفة فيه.

الحقيقة يعنى أنا الواضح إن ورا المذكرة دراسة كبيرة، إنما مش بادينا نقدر نحكم؛ لأن الواقع لكى نحكم يبدو لى إن فيه بيانات تفصيلية كبيرة شوية..

أولا: عامل الميزانية النقدية. إن أنا شايف كده فى المذكور صفحة ٦ إن الميزانية. ١١/ ١١. كان العجز بتاعها ٥٨ مليون منهم ٢ مليون حر، و٥٦ مليون اتفاقيات، عايزين نشوف إيه التطور وده كان مبنى على أساس إن قناة السويس مغلقة ثلاثة شهور.

زكى: لا.. على الوضع الأخير بقى.

شقير: لا أنا باتكلم لازم أشوف التطور ماشى إزاى.

زكى: التطور هى فيه فائض.

شقير: إحنا ما قدمناش الحقيقة صورة بنقدر نحكم على التفاصيل فيها..

النقطة الثانية يافندم: اللجنة بانية تقديرها عليه إن فيه إنتاج هيكتر فى بعض الجهات، ودى مذكورة صراحة فى السياسة المقترحة، وفى أسس السياسة بتاعة اقتصاد الحرب. باين قطاع الصناعة بعضها مش واضح لها الصورة إيه، لذلك برضه إيه اللى هيتوقف وإيه اللى هينقص تشغيله، يبدو لى لازم نبت فيها، لأن هى دى اللى هتأثر على العملية.

بعدين عايز أشيل نقطة أثيرت فى أكثر من تعليق اتقال، كل هذا الكلام مبنى باعتبار ده إجراءات إضافية على إجراءات سابقة بحجم معين للتصدير، لازم التصدير بتاعها يتم، الواقع برضه إحنا بدنا نعرف الصورة هل التصدير فى الستة شهور أو الخمسة شهور الماضية تم ولاّ لأ؟

لذلك يمكن لو شوية تفاصيل شوية، هتدينا للمجلس طبعا الصورة زى اللى موجودة لدى اللجنة.

عبد الناصر: طيب نوافق على موضوع الشاى لقره ، لحد يعنى موضوع الشاى؛ لأنه بيقول: إن ده عملية موجودة، بس.

قره: وهيبقى فيه زيادة فى الطلب على البن على طول.

صوت: لا.. إزاى؟!

عبد الناصر: اللى بيشرب شاى غير اللى بيشرب قهوة، يظهر أنت مانتش كييف يعنى! (ضحك) يعنى أنا أعرف الناس فيه ناس بتشرب شاى وفيه ناس بتشرب قهوة، وفيه ناس بتشرب قهوة وشاى، لكن عادة يعنى الاتنين أنا فى رأيى إن الموضوعين مختلفين خالص الشاى غير البن كلية.

أبو النور: لو سمحت لى سيادتك هو دون شك إن فى جميع المحافظات كلام على إن الشاى الموجود فى البطاقة أكتر من احتياجهم، وكلهم يعتبروا إن يقلل هذا الشاى ويتعمل عبوات صغيرة، يعنى الشاى مالوش دخل إنه هيأثر على البن فى حاجة هو زيادة مابياخدوهش.

عبد الناصر: هو كلامهم متناقض مع بعضه، يعنى لأنه الأول بيقول الناس ما بتاخدش الشاى وبعدين أما قلنا بنوافق على الشاى بس هو بيأثر على البن، هو بيناقض نفسه حتى!

قره: أنا باقول: إن أنا النهارده لو جالى واحد يمكن باجيب له كوباية شاى، لكن لما ألاقى البن أرخص هاجيب له فنجان قهوة.

عبد الناصر: ما هو أنا مش هاشربه! (ضحك) بس نسمع بس انت بتضحك علينا يعنى انت بتقول: الشاى زيادة والناس مابتشتريهوش.

قره: زيادة فى كل حتة. لا.. لا فى وجه بحرى، فى الصعيد المقترح الجديد هزود فى الصعيد وأخليه ٥٠ زى ماهو.

عبد الناصر: طب ماكويس.

قره: وبعدين فيه محافظات هاخليها ٤٠.

عبد الناصر: يعنى اللى أنا فاهمه إنك هتضبط الشاى فى كل المحافظات، بحيث إنه يبقى على قد الطلب، ده بقى مالهوش دعوة بالسعر ومالهوش دعوة بالبن.

قره: هيوفر.

عبد الناصر: ده خارج المناقشة موضوع التوفير ده، البن مش شايف إن فيه داعى نرفع البن ٣٠ قرش.

هويدى: الدقيق ممكن، مليم فى الكيلو.

عبد الناصر: خلينى أتكلم يا أمين، الدقيق والمكرونة دى نبحثهم بعد العيد.

قره: ما كل الإجراءات دى يافندم يعنى أنا باقترح إنها تبقى.

عبد الناصر: ماعلش نفكر فيهم أكتر وهنبحث موضوع الدقيق والمكرونة بعد العيد، وتشوفوا السوق فعلا نزل ولا يعنى شوف السوق أكتر شوفوا فعلا حالة الانكماش الموجودة تأثيرها ايه، ونشوف هل تستاهل نرفع ولا ماتستاهلش، يعنى الحقيقة، وهنا هيوفر لنا قد إيه هذا الموضوع.

القيسونى: ٣ مليون. هو الدقيق والمكرونة ٣ مليون، وأنا واخد فى الاعتبار إن الدقيق هينزل.

عبد الناصر: هينزل إيه يعنى؟

قره: إيه يافندم.

عبد الناصر: هينزل إيه؟

قره: استهلاك يعنى؟

عبد الناصر: آه.. فبعد العيد أول جلسة بعد العيد – إن شاء الله – نبحث الدقيق والمكرونة، مش موجود هنا الدقيق.

قره: لا.. موجود يافندم.

زكى: ما هو هنقلل المخزون الاستراتيجى هنخليها ٨ مليون بدل ٢٨.

قره: مالوش دعوة.

عبد الناصر: لا.. أنا باتكلم عن المذكرة.

قره: فيه مذكرة ثانية يافندم.

عبد الناصر: لا.. لا أنا مش عايز لسه المذكرة التانية دى نبقى نتكلم فيها بعدين، يعنى إذا كان عندكم مذكرة تانية ابقوا ابعتوا لنا المذكرة التانية، المذكرة دى فيها البن والشاى.

صوت: والزيت.

عبد الناصر: والزيت، الشاى allright بيمشى، البن يعنى مافيش داعى، بالنسبة للزيت يعنى تقدر تقلل الزيت وتنزل زبدة من اللى عندك.

قره: بنزلها.

عبد الناصر: إيه.

قره: بنزلها فى الصيام.

عبد الناصر: يبقى بعد العيد بنبحث الدقيق، المكرونة، إذا كان عندكم إجراءات تانية عايزين تقدموها.

زكى: فى البطاقات ماشية، البطاقة مش كده، البطاقة.

قره: أيوه أنا باقول إن كان الإطارات تبقى بالبطاقة.

عبد الناصر: أنتوا بتوزعوا إطارات قد إيه دلوقتى؟

قره: إحنا بنوزع ما بين ١٥٠ الى ١٨٠ ألف للركوب، أنا سايب بتاع النقل؛ لأن بتاع النقل فى حاجة إليه فباقول: بدل الـ ١٥٠ والـ ١٨٠ أنزلها لـ ٩٠ اللى هو عدد العربيات ويبقى فيه احتياطى.

عبد الناصر: برخصة العربية يعنى يأخد إطار فى السنة.

قره: ياخد واحدة فى السنة.

عبد الناصر: يعنى تمشى.

محى الدين: هو أنا كنت عايز أقول: هو الموضوع مش رفع أسعار، يعنى إحنا يصح نتجاوز عن هذا الشق الخاص برفع الأسعار، لأنه هو ده بيتصل بامتصاص قوى شرائية معينة، يصح إن احنا يتجاوز عنه ونقول زى بعضه يحصل سوق سودة فى حاجة معينة، ممكن لكن هى المشكلة فى ايه؟ إن احنا عاوزين نستورد أقل ونصدر أكتر يعنى نجيب حصيلة، وبعدين إيه الحصيلة أو خلاصة هذه الحصيلة فى النهاية، هل إحنا عاوزين مثلا نوازن الميزانية النقدية؟ هل عاوزين مثلا ١٠ مليون جنيه زيادة، أو ٢٠ أو ٣٠ أو كذا؟ يعنى هو ده الموضوع، وده بيتوقف على الإجرائين دول هو زيادة الصادر ونقص الاستيراد، فى النهاية.

فمكن أوى إن احنا لما بنقول نرفع أسعار إن احنا ننزل الاستيراد بالنسبة للمواد المذكورة، بالنسبة مثلا للدقيق، الدقيق الفاخر مثلا ممكن نقلل شوية، طبعا الشاى نقلل شوية، وهكذا وممكن أيضا إذا كان البن يساوى ننقصه أو مانقصوش خالص يعنى نسيبه وبعدين بنشوف المواد المختلفة.

عبد الناصر: لا.. ما أنا برضه عايز هنا صورة، أى حاجة هنا هتعملها لازم يعنى بتقول لى عليها حاجة.. حاجة بحيث أعرف يبقى عندى الطوابير فى البلد قد إيه؟ وأقدر أنا وضعى فى البلد قد إيه؟ ماأبصش ألاقى الدنيا فلتانة منى، وإن أنا مش لاقى الشئ الفلانى ومش لاقى الشئ العلانى!

محى الدين: هو فى الاقتراحات دى.. اقتراحات مبدئية وهى محل مناقشة، باين يعنى من القطاعات المختلفة.

عبد الناصر: لا.. مع الزيادة.

محى الدين: مش موافق على يعنى كل.

عبد الناصر: عشان كده سألت قرة، عايز أطلع منه هترفعوا أسعار إيه، وهتحددوا إيه ملخص الموضوع أما الباقى بتزودوا التصدير، وتقللوا الاستيراد، والكلام ده عايز أطلع من الآخر هيبقى عندى نقص فى السوق إيه؟ وعندى ارتفاع فى الأسعار إيه؟

قره: هيبقى فيه نقص يافندم.

عبد الناصر: وهتعمل بطاقات إيه، بالضبط ده اللى أنا عايز أعرفه، لا.. بحيث زكريا بيقول: إن أنا ماعنديش مانع إن أنا أنقص حاجات وأعمل سوق سودة، عايز أعرف هتعمل سوق سودا بإيه.

قره: أنا مش هاقدر أنقص الدقيق أبدا، يعنى هو النهارده فيه طلب إضافى على الدقيق الأبيض، أنا مابديش فى الطلب العام، إحنا كنا بنصرف لـ ٦٠ ألف، أنا وصلته ٥٠ عارف إنه فيه طلب إضافى عليه، مابديش لبتوع الحلويات بالكمية اللى كانوا بياخدوها، غير مثلا فى شهر رمضان. دلوقتى زودت الكمية علشان الكنافة والحاجات دى اللى هى استثنائى، لكن فيه حتت مابادیهاش، بتوع البسكوت مابادیهمش بالكميات الكافية، بادى بس المخابز، بادى لبتوع المكرونة وده بأفرض عليه رقابة علشان مايبيعهوش بره، فهذه العملية اللى خلت فيه نوع من الموازنة الفعلية للحاجة، أنا باقول: الإجراء بتاع السعر ده، هو علشان بس أخلى إنكماش إضافى لكن ماهواش الغرض منه..

عبد الناصر: الدقيق ده هنشوفه بعد العيد ده.. ده هنشوفه بعد العيد إن شاء الله.

قره: الشاى هو إذا كان فيه طلب عليه، وأنا حاطط فى المذكرة حاطط فى الاعتبار إن هيبقى عندى ٢٠٠٠ طن تحت الطلب. للسنة احتياطى للخبز علشان مايبقاش فيه طوابير، لكن بأنزل من الكمية.

محى الدين: هو أنا يعنى عايز أقول: إن المناقشة دى بتاعت المذكرة بأرجو من إننا نعمل بعد كده يعنى صورة عامة للموقف، ومناقشة مبدئية وهو إحنا ممكن نعمل دراسة أخرى للجدول النهائى يعنى بمعنى..

عبد الناصر: زى كلام شقير.

محى الدين: مش عايزين نطلع مثلا الشاى أو بأى مواد فرعية ونقول دى نتيجة اقتصاد حرب مثلا أو حاجة، الحقيقة، لازم إجراءات كلها تنزل مرة واحدة.

عبد الناصر: لا.. هو الشاى مش اقتصاد حرب، الشاى هو بيقول إن عنده فائض يعنى هى عملية..

محى الدين: هو عاملها داخليا ممكن يعنى، فإحنا ممكن نعمل اجتماع تانى وندرس هذه المذكرة ونقول الآثار المترتبة على كل إجراء من هذه الإجراءات، وإيه يعنى البدائل اللى ممكن نفكر برضه وناخد وقت، ونفكر فى بدائل أخرى، ممكن يعنى إنها، وبعدين ممكن نقول حتى يعنى لو وصلنا الى رأى معين، حتى بالنسبة للصناعة، هنقول: إن أنا بنقص طاقة المصنع الفلانى قد كده، وبنتفق على هذا، فدى الصورة دى مش موجودة الحقيقة قدام المجلس حاليا، فيصح إن احنا ناخد فرصة ونعمل..

عبد الناصر: نشوف هذه العملية بعد العيد برضه.

محى الدين: ممكن.. ممكن.

القيسونى: هو لو سمحت لى سيادتك، بدى أرجع للنقطة التى ذكرتها سيادتك فى بداية الحديث، وهى حاجتنا الى إنشاء ٣ فرق جديدة ميكانيكية، يعنى أنا أعتقد إن دى نقطة مهمة يجب أن نأخذها فى الاعتبار، فى تقديرى يعنى إيه اللى نعلمه بالنسبة لاقتصاديات الحرب، يعنى إذا كان عندنا دلوقت سبع فرق يعنى فهمت أو ٦ فرق.

عبد الناصر: سبعة.

القيسونى: سبعة فهل.

عبد الناصر: إحنا عايزين نعملهم ١٠.

القيسونى: فالتلاتة دول هيستدعوا زيادة ميزانية القوات المسلحة.

صوت: طبعا.. طبعا.

القيسونى: بـ٣ الى ٧ بالأجور.

عبد الناصر: لا.. لا ميزانية القوات المسلحة جزء كبير منها فى القاعدة، والعمليات دى أيوه يا أمين.

هويدى: هو يافندم كان لنا فى الـ ٥٥ مليون ميزانية طوارئ خلاف الـ ٢٤,٦ المطلوبين دلوقتى فيه بالعملة الحرة، وطبعا زيادة الـ ٣ فرق، هى مش ٣ فرق بس، ده هتزيد فى النواحى الإدارية والقاعدة الى آخره.

عبد الناصر: اللى هى القاعدة تكفى.

هويدى: فبدون شك هيحصل تجاوز فى نفس الميزانية بتاعت الطوارئ أو المبلغ اللى كان مخصص.. فده برضه بيتحط فى الاعتبار. وأيضا قد يحدث فى نفس العملة الحرة المطلوبة زيادة؛ لأن فيه أشياء علشان تسليح. التلات فرق دول هيشتروا من غالبا أى سوق بنقدر نجد فيه هذه المعدات؛ فقطعا هيحصل تجاوز فى التقديرات الحالية، وإحنا بنعمل تقدير لهذه العملية وبنقدر نقدمها.

عبد الناصر: هو إحنا عايزين نعمل ٣ فرق؛ على أساس إن الـ ١٠ فرق لازم يكونوا mechanized.

هويدى: أيوه.

عبد الناصر: لأن أى فرقة مش mechanized يبقى قلتها أحسن، وبالذات فى أى عمليات هجومية. إذا كان الجيش مش ميكانيكى يعنى يبقى زى قلته؛ فإحنا بندى حتى الأفضلية لتكملة الوحدات الموجودة.

هويدى: أيوه.

القيسونى: نقول يافندم: إن هذا التقدير الأساسى للبداية فى إعادة النظر بتاعت المذكرة، يعنى من غير التقدير اللى هو مش عارف أنا حجم المشكلة بالضبط هتبقى إيه، غير إن حتى الاحتياجات دلوقتى، برضه الأخ أمين، أثار فى بداية الكلام، إن الاحتياجات اللى بلغها لنا إن دى الاحتياجات العاجلة.

هويدى: لا.. لا إحنا مقسمينها لعدة أقسام فى الجدول بتاعنا فيه حاجات تم الارتباط بيها فعلا، وفيه معدات جارى الارتباط بيها، وفيه حاجات يعنى متوقعة على الصورة الحالية للقوات المسلحة، على قدر، وحتى بعد كده عاملين جزء – زى ما قال سيادة النائب – احتياط من المبلغ لمواجهة أى مطالب غير منظورة.

وبعد كده جد جديد طبعا فى الموقف، اللى هو الزيادة العددية بتاع القوات المسلحة بنعمل التقدير بتاعنا، وهينعكس على نفس الميزانية اللى هو بند ٤٤ طوارئ، وعلى نفس الحاجات اللى احنا طلبناها فى الكشف بتاعنا، فحنعمل التقدير ونتقدم بيه علشان برضه يكون أساس للدراسة.

عبد الناصر: وأنا فى رأيى إن وحدات القاعدة ووحدات الخدمة كلها أكثر من اللازم.. كلها أكثر من اللازم، يعنى بالنسبة للمهمات بالنسبة للصيانة، وبالنسبة للخدمات يعنى، إلا يعنى أما بنشكل.. بنشكل الوحدات المدنية، وأنا كنت طلبت منك أول ما اتعينت وزير حربية، إن احنا نخفض وحدات القاعدة؛ لأن ده عبء كبير جدا.

هويدى: أيوه.

محى الدين: هو إحنا بنطلب من الحربية إنها تعيد التقدير على أساس الصورة الجديدة.

هويدى: أيوه.

محى الدين: وتبعت لنا يعنى الميزانية النقدية المطلوبة، وأيضا الميزانية العامة أى تعديل فيها.

هويدى: بس اللى بنرجوه التصديق طبعا على المبلغ الحالى اللى احنا بنشتغل فى حدوده؛ لإن احنا فعلا ماشيين فى تعاقدات، يعنى ده حاجة مفروغ منها زى ماانتاقش، وبعدين بنقدم طلبات جديدة، علشان نقدر بس نمشى حالنا فى الحاجات المعروضة علينا.

محى الدين: إحنا اتفقنا على إن القوات المسلحة إنها أساسية عن كل النواحى التانية، ولكن أنت دلوقتى ابعت لى جدول فيه بيانات، دلوقت بعت لنا جدول تانى فيه الجديد الإضافى المطلوب، وتقول لنا أيضا: إيه اللى ممكن يندفع لغاية شهر ٦، وإيه اللى ممكن يندفع لشهر ٧ وبعده يعنى.

هويدى: زى الجدول اللى عند سيادتك مش كده.

محى الدين: هو كله لغاية شهر ٦.

هويدى: أيوه يافندم.

محى الدين: يعنى لغاية السنة دى داخل فى الميزانية النقدية بتاع السنة دى، فإذا كان يمكن فى حاجات تخش فى الميزانية النقدية تبقى واضحة يعنى.

هويدى: بخصوص الطلبات الجديدة يافندم، يعنى مثلا يصدق على الطلبات الحالية وبنبتدى نتقدم فى الطلبات الجديدة، بس علشان الحاجات اللى فى إيدينا.

محى الدين: كشف شامل.

هويدى: يعنى فعلا فى سفر، وعلشان تعاقدات على طول.

محى الدين: الصورة دى موجودة فى الاقتصاد، والاقتصاد بتعمل ترتيبها لمواجهة الحاجات اللى أنت طلبتها، وبعدين إحنا طالبين الإضافة بقى الجديدة.

هويدى: الحاجات الجديدة، تمام.

عبد الناصر: لا.. وبعدين هو عايز ياخد كلمة من الكلام اللى اتفقتوا عليه ما لحستوش يعنى فى هذه الجلسة، ده اللى أنا متصوره. مش كده؟

هويدى: أيوه يافندم.

عبد الناصر: باعتقده إنه ما اتلحسش يعنى! (ضحك)

زكى: بنبحثه ككل؛ لإن احنا لما زودنا الحصة بتاعته ٢٦، كان نتيجة لذلك كان فيه عجز ٥٨ فلما نقدم الميزانية عايزين نوزن الـ ٥٨، فنقدر نعطيه على وضع على أساس الوضع ده كله ماشى، يعنى على أساس إننا نقدر ننقص الاستيراد وهنزود التصدير، بس يعنى.

القيسونى: وإحنا مخفضين هنا إن الطوارئ ٢ مليون.

فائق: بالنسبة يافندم الى بعض بجانب الإجراءات التنفيذية اللى ممكن تؤخذ بهذه النواحى، بيتهيألى ممكن عن طريق العمل السياسى وعمليات التوعية يمكن نقدر نوصل الى بعض النتائج، وخصوصا بالنسبة للسلع اللى بتستورد وبتحتاج الى عملة صعبة، زى مثلا البن والشاى، الأول قمنا بعمليات التوعية وقمنا بطريق الاتحاد الاشتراكي.

عبد الناصر: فى الاجتماعات هيشربوا شاى أكتر! (ضحك)

فائق: يعنى يمكن الناس فى الفترة دى يمكن يعنى تتقبل عملية زى دى، الواحد يمكن يجرب بالنسبة للسلعة دى ونشوف نتيجتها إيه.

محى الدين: هو إحنا كان عندنا طبعا لما ابتدينا الدراسة بمذكرات أكاديمية عن اقتصاديات الحرب، وجت لنا وذكر فيها؛ إنه مثلا البلد الفلانية نقصت استهلاكها بـ ٢٢٪ والبلد التانية ٢٥٪، وبيذكر فى الصحافة دلوقت مثل هذه الدراسات الأكاديمية، لكن الحقيقة أنا مش متصور يعنى بالنسبة لمجتمعنا إن احنا نفدر ننزل بالاستهلاك بالنسب الكبيرة دى، لكن.

عبد الناصر: عشان تنزل بالاستهلاك لازم ترفع الأسعار، يعنى باعتقد ده الحل الأساسى.

الشافعى: هو الدكتور القيسونى فى أول كلامه كان قال بالنسبة للإنتاج يعنى العملية مش عملية بس زيادة الإنتاج، بل أيضا بحث الحاجات اللى هى يعنى ماهياش ضرورية أو ماهياش محققة فوائد مباشرة، ويمكن برضه الحقيقة الميزانيات تبين إن عدد كبير من المشروعات يمكن فى هذا الوقت تتطلب يعنى إعادة نظر فى إيقاف البعض منها، وعلاوة على هذا، يمكن أيضا فى السياسات المختلفة تطلب يمكن إعادة نظر فى بعض الحاجات يمكن بنقبلها فى الظروف العادية، وجايز فى الظروف اللى هى بتاعت اقتصاديات الحرب، يمكن إنه يكون فيها وجهة نظر أخرى بالنسبة لها، يعنى مثلا فى الأراضى المستصلحة، جايز يكون هنا سياسية أخرى بالنسبة لها، بالنسبة للتعليم يعنى.

عبد الناصر: يعنى نقللها ولاّ نزودها؟

الشافعى: الأراضى المستصلحة يعنى مثلا جايز نسرع فى إن الناس بعض الناس تباشر عملية يعنى تقلل أو الالتزامات بالنسبة لتشغيل الأعمال، دى يمكن تقل بصورة أو بأخرى فعلاوة على إيقاف الحاجات الغير ضرورية، أو الحاجات اللى ممكن إنها تستنزف بعض إمكانياتنا فى هذه الفترات اللى احنا محتاجين فيها لكل قرش، أيضا بالنسبة للسياسات فى الوزارات المختلفة قد تتطلب إعادة نظر، لبعض وسائل يمكن تنظر بهذه الصورة، بحيث أنها تكون من العوامل المساعدة.

عبد الناصر: إذاً بتعيد النظر فى الموضوع بعد العيد نشوف الكلام كله. ونبحث فى أسعار الحاصلات الزراعية.

القيسونى: لجنة الخطة كانت بحثت فى الاجتماع الأخير موضوع سيادتك حولته اليها، وهو الحاصلات الزراعية، وكان أمامها مذكرة وزير الزراعة اللى بيطالب برفع الحاصلات الزراعية، مع التركيز بصفة خاصة على القطن.

وأوضح وزير الزراعة، إن بالنسبة للاقتصاد القومى دورة القطن، من دورة القمح والذرة ودورة القمح والرز، ولكن مع ذلك الزراع يعنى بيقللوا من زراعة القطن، نظرا لارتفاع تكاليف إنتاجه، فالسنة اللى فاتت فى سنة ٦٧، قلت المساحة المزروعة قطن من حوالى ١,٨٠٠,٠٠٠ الى حوالى ١,٦٠٠,٠٠٠.

لجنة الخطة رأت أنها تبدأ الدراسة بتحديد الأسس اللى تتبع فى السياسة السعرية للحاصلات الزراعية، فوضعت بعض اقتراحات لهذه الأسس، معروضة حاليا.. أهم هذه الاقتراحات: إن الجمهورية العربية يعنى لا تتبع سياسة الاكتفاء الذاتى، بل تتبع سياسة التصدير والاستيراد فى الحاصلات الزراعية، فبالتالى هى تسعى الى الوصول للنقد الأجنبى الناشئ من الصادرات الى أقصى حد، وهى لذلك يجب أن تراعى فى سياستها الزراعية إنها تزرع الحاصلات التى تؤدى الى زيادة التصدير، وإن أسعار الحاصلات دى تكون ماشية ومنسجمة مع أسعار الحاصلات المماثلة فى الأسواق العالمية.

بعدين النقطة التانية: إنه يجب الامتناع عن إعانة الحاصلات الزراعية إلا إذا أمكن تمويل هذه الإعانة من فائض فى حاصلات أخرى، على اعتبار إن الزراعة يتعذر يعنى فى دولة نامية إنها تعان من جهة أخرى، وإن الزراعة هى الأساس اللى جايز يعنى نعتمد عليه فى الوقت الحالى، يمكن لفترة مقبلة فيه مساهمة.. فيه تمويل مش بس زراعة، ولكن بعض القطاعات الأخرى.

وبعدين رأت اللجنة أيضا أن تضع كأساس لهذه السياسة، إن الحاصلات الزراعية عندما تحدد أسعارها يترك هامش للربح، يعنى قيمة سعر يدفع للمنتج بسعر اللى بيحصل من المستهلك أو المستورد الأجنبى، بحيث إن يستخدم هذا الهامش فى تكوين مدخرات إضافية، وهذه المدخرات تساهم فى عملية التنمية.

وبعدين فيما يختص بالقطن بالذات، وهو أهم صادراتنا الى الخارج تقترح اللجنة أن يراعى عدم ارتفاع أسعاره عن الأسعار العالمية؛ لأن ارتفاع أسعاره عن الأسعار العالمية يستلزم بالتبعية عاجلا أو آجلا تخفيض سعر الجنيه. لأ.. إذا ما كناش قادرين

نصدر أهم صادرتنا لسعر يعلو عن أسعار الإنتاج، وعن الأسعار اللى بياخدها المنتجين، فيعنى معناها إن العملة بتاعتنا قيمتها أعلى من اللازم، ويجب إعادة النظر فيها.

فى ضوء هذه الاعتبارات، يعنى قالت اللجنة: إنه ممكن برضه ترك مرونة لقطاع الزراعة فى التصرف فى الأسعار، بحيث إنه تبقى القيمة الكلية للحاصلات أو القيمة الكلية مثلا لمحصول القطن متماشية مع الأسعار العالمية، مع هامش التجارة أو هامش الربح اللى أشرت إليه، ولكن يمكن للزراعة إنها تتصرف فى هذه الحدود، وتساعد بعض الأصناف وتقلل من السعر الخاص بأصناف أخرى.

فى الدراسة التفصيلية رأت اللجنة: إن الأرباح اللى بتحققها مؤسسة القطن وشركات القطن ممكن أن تستخدم كمؤشر للفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، فإن زادت هذه الأرباح معناها إننا بندى المنتجين سعر أقل من الأسعار العالمية، وإذا قلت هذه الأرباح أو انقلبت الى خسارة، معناها إن المنتجين بياخدوا أسعار تزيد عن الأسعار العالمية.

كان تقدير مؤسسة القطن للأرباح المنتظرة سنة ٦٧و ٦٨، إنها هتصل الى ٧ مليون جنيه، منها ٥ مليون جنيه للمؤسسة، و٢ مليون جنيه للشركات، وهذه الـ ٧ مليون جنيه تمثل كل الفرق أو كل الزيادة بتاعت الأسعار العالمية عن الأسعار المحلية بتاعت القطن.

ولكن اللجنة لاحظت، فيما يتصل بـ ٧ مليون جنيه ملاحظتين..

أولا: إن الأسعار الحالية للقطن متضخمة بعض الشئ أو مرتفعة بعض الشئ بسبب النقص غير الطبيعى فى إنتاج المحصول الأمريكى؛ لأنه انخفض لـ ٨ مليون بالة، وهو متوسطه العادى من ١٣ و١٤ مليون بالة.

ولكن كانت الحكومة الأمريكية إتخذت بعض الإجراءات فى السنة الماضية؛ لتخفيض الإنتاج، وتخفيض المخزون إليها، وبعدين رجعت هذه الإجراءات، وينتظر أن يرتفع الإنتاج فى العام المقبل الى حوالى ١٣ و١٤ مليون بالة مرة أخرى.

فيعنى معنى هذا إن الأسعار الحالية للقطن أسعار أعلى من المعتاد، أو من السعر المنتظر أن تقوم عليه لو كان الإنتاج الأمريكى إنتاج عادى.

النقطة الثانية اللى لاحظتها اللجنة إن الأسعار، أو أرباح المؤسسة الأرباح التى بتحققها المؤسسة فيها شئ من التضخم، بسبب إن المؤسسة بتبيع فعلا الأقطان المصرية للبلاد بالاتفاقيات بأسعار أعلى من أسعار السوق العالمية أعلى من أسعار العملة الحرة، وبعدين بلاد الاتفاقيات بالتبعية ماتتقبلش هذه العملية بسكوت، ولكن بترفع أسعار صادراتها إلينا، فالجزء من الربح اللى هو بتربحه المؤسسة يقابله خسارة فى الجهات المستوردة اللى بتستورد من بلاد الاتفاقيات، وبتدفعها يعنى بتدفع هذه الخسارة أو هذه المبالغ فى شكل رفع أسعار السلع اللى بنستوردها من بلاد الاتفاقيات.

فالسبعة مليون جنيه اللى هى من وجهة نظر اللجنة، يعنى ربح أنا مانقدرش نعتبره ربح حقيقى، يمكن التعويل عليه، وممكن إننا ننصح إن اللجنة بتنصح قدامه رفع أسعار القطن، من ذلك فإن اللجنة لا تنصح باستخدام السبعة مليون جنيه زيادة فى أسعار القطن للأسباب دى.

وثانيا: إن فيه احتمال كبير، إن أسعار القطن تنتقل مستقبلا، إذا زاد المحصول الأمريكى.

وثالثا: لصعوبة إننا نرفع القطن السنة دى وبعدين نرجع فى السنة الجاية إذا انخفضت الأسعار العالمية للقطن، إننا نطلب التخفيض مرة أخرى حتى نتماشى مع الأسعار العالمية.

ولكن من جهة أخرى لاحظت اللجنة إن فيه بندين يجب إنهم يؤخذوا فى الاعتبار عند تقرير السياسة التى تتبع فى القطن وهى أسعار البذرة وأسعار السماد فيما يخص أسعار البذرة أثار السيد وزير الزراعة إن احنا بناخد البذرة من المزارعين بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار العالمية.

ووزارة التموين أيدت هذا الكلام وقالت: يعنى بعد ماتحققنا من الأرقام بعد يمكن اجتماع اللجنة، كمان راجعنا الأرقام مع الأسعار العالمية، فوجدنا إن فيه ربح فى البذرة ربح للحكومة فى البذرة حوالى ٣ جنيه فى الأردب، وإحنا بناخد ٥ مليون أردب من المزارعين، ففيه ١٥ مليون جنيه، يعنى بتحصل عليهم الحكومة، كان يصح إن يحصل عليهم المزارع لو كان أخدنا منه البذرة بالأسعار العالمية.

لكن الحكومة مابتحققش ربح من حصولها على البذرة بالأسعار المنخفضة، ولكن بتستخدم البذرة الأسعار المنخفضة لإنتاج الزيت بأسعار منخفضة، وبتخسر فى الزيت، وبتستخدم البذرة بأسعار منخفضة لإنتاج الكُسب أيضا بأسعار منخفضة.

كان أمام اللجنة يعنى أحد حلين إنها تنصح برفع سعر الزيت برفع سعر البذرة ورفع سعر الزيت علشان يتمشوا هم الاتنين مع الأسعار العالمية، برفع سعر الكُسب أيضا علشان يتماشى مع الأسعار العالمية، أو بالإبقاء على الأسعار أسعار البذرة وأسعار الزيت وأسعار الكُسب كما هى، وبعدين بالبحث عن طرق أخرى أو وسائل أخرى، لتعويض المزارع عن الخسارة بتاعته.

فيما يختص بالزيت.. رأت اللجنة أنه مافيش مجال بالتوصية لرفع أسعار الزيت، على اعتبار إنه سلعة استهلاكية رئيسية، فيما يتصل بالكُسب رأت اللجنة برضه إن ده ضرورى لإنتاج الماشية، والتوسع فى الثروة الحيوانية، ولكن ولما قدرت أسعار الكُسب، وقارنتها بالأسعار العالمية، وجدت إنه بيعطى المزارع الكُسب بسعر يقل عن الأسعار العالمية بما قيمته الكلية ١٤ مليون جنيه.

فاللجنة بتقترح إنه إذا أعطى المزارع الـ ١٥ مليون جنيه الخاص بفرق البذرة، يخصم منه من جهة أخرى الـ ١٤ مليون جنيه الخاصة بفرق الكُسب، فيتوفر مليون جنيه لصالح المزارع، مما يمكن النظر فى إنه يحصل عليهم المزارع.

علاوة على كده نظرت اللجنة فى أسعار السماد أيضا فوجدت إن أسعار السماد المحلية تزيد عن أسعار السماد الأجنبية عن الأسعار العالمية بمقدار معين، إذا أخذنا فى الاعتبار تكاليف التخزين والتوزيع، فيقدر الفرق بين أسعار السماد المحلية والأجنبية بحوالى ٤ مليون جنيه، فيما يختص بكمية السماد التى تستخدم فى القطن اللى هى حوالى ٤٥٠ ألف طن.

فالأمر معروض للنظر فى استخدام الـ ٤ مليون جنيه.. فرق سماد، والمليون جنيه فرق البذرة، أو حوالى ٥ مليون جنيه فى المجموع، لتحسين أسعار القطن، وتوزيع هذا الفرق بين الأصناف المختلفة والمناطق المختلفة، وفقا للدراسة التى تتقدم بها وزارة الزراعة.

لكن يجدر بنا أن نذكر هنا إن ال٥ مليون ماهواش متاح نقدا، لأنها سواء نظرنا الى أرباح البذرة أو أسعاره أو خسارة الزيت أو خسارة الكُسب أو أرباح السماد فكلها داخلة فى الميزانية فى الإيرادات والمصروفات، فبالتالى فإذا قلنا إننا هندى ٥ مليون جنيه للمزارع، فيجب أن نبحث عن موارد ندبر منها الـ ٥ مليون جنيه، يعنى الـ ٥ مليون جنيه هتكون تصحيح وضع بالنسبة للمزارع، ولكن ماهياش متاح حاليا، داخلة فى الميزانية فعلا.

من ضمن الاقتراحات التى طرحت اللى ترى اللجنة يعنى النظر فيها، رفع سعر الأقمشة الشعبية ١٠ مليم للمتر، إذا رفعناه ١٠ مليم للمتر، وفيه حوالى ٢٣٠ مليون متر، يعنى يبقى معناها يبقى إننا نوفر حوالى ٢,٣ مليون جنيه.

الاقتراح التانى رفع أسعار الأقمشة الأخرى غير الشعبية بحوالى ٢٠ مليم للمتر، ودى حصيلة هذا الإجراء حوالى ٢ مليون جنيه.

وبعدين ذُكر إن تكاليف التسويق التعاونى هى أكثر من اللازم، وإن ممكن بإعادة النظر فى تكاليف التسويق التعاونى توفير بعض هذه التكاليف، واستخدام الوفر لصالح المزارع – هذا البحث غير متوافر حاليا – ولكن السيد وزير الخزانة، بالاتصال بالجهات الأخرى بيبحث فى تكاليف التسويق التعاونى.

فخلاصة توصيات اللجنة..

أولا: أنها لا توصى باستخدام فائض المؤسسة لرفع سعر القطن ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، لا توصى باستخدامهم، لأنه أولا: هامش بسيط على مجموع عمليات المؤسسة وعلى قيمة القطن، وضرورى إنه يوجد هامش عمليات التنمية.

وثانيا: حتى هذا الهامش البسيط معرض للتلاشى أو الانخفاض، إذا ارتفع إنتاج القطن الأمريكى الى ١٣,٠٠٠,٠٠٠ بالة، كما هو منتظر فعلا.

ولكن توصى اللجنة برفع أسعار القطن، بما يعادل فرق البذرة ومخصوما منها فرق الكُسب، وبما يعادل فرق السماد من الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، وهو ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

وتوصى اللجنة بمواجهة هذا المبلغ – ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه – عن طريق رفع أسعار الأقمشة أو إعادة النظر فى تكاليف التسويق التعاونى أو الاثنين معا، وتوصى

اللجنة أيضا بأن تستمر وزارة الزراعة فى بذل كل جهد ممكن فى تخفيض تكاليف الإنتاج، التى هى أساس قوى من أسس الشكوى بتاعت المزارع فى الوقت الحالى، واستنباط البذور الجديدة أو البحث عن وسائل المقاومة الجديدة التى تساعد على تخفيض التكاليف.

بالنسبة للزراعة بصفة عامة، طرحت فكرة إن الأسعار المحلية للمحاصيل المختلفة قد تزيد أو تقل عن الأسعار العالمية، فقامت وزارة التخطيط ببحث مبدئى سريع عن الأسعار العالمية للمحاصيل المختلفة، تلك المحاصيل الرئيسية القمح الشعير والذرة الأرز والفول والعدس والحلبة والفول السودانى والسمسم، أسعارها العالمية أو قيمتها لو كانت كلها بتُصدر بالأسعار العالمية أو لو كانت بتقيم بالأسعار العالمية.

وبعدين شافت القيمة التى يحصل عليها المزارع فعلا، دخل المزارع من هذه السلع يعنى مثلا القمح قسمناه الى قمح حيازة يسلم بـ ٤ جنيه أو ٤,٥، وبعدين قمح يباع فى السوق الحرة جايز يصل الى ٦ أو ٥ جنيه، أخدنا سعره المتوسط ٥,٥. الأرز كذلك قسمناها الى أرز يسلم ٢٤ جنيه الشعير، وأرز بيسلم٤٢ جنيه. الأرز الشعير وقارنا قيمة الإنتاج باستثناء القطن فوجدنا إن قيمة الإنتاج بالأسعار المحلية فى سنة ٦٥- ٦٦ كان ٢٠٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بالمقارنة بالقيمة بين القيمة الأسعار التصديرية ١٩٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، يعنى يحصل عليها المزارع أو الدخل الذى يحصل عليه المزارع ٦٥ – ٦٦، كان أكثر بالأسعار المحلية بحوالى ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

سنة ٦٦– ٧٦ تأثرت بصفة خاصة برفع أسعار الأرز المحلية، وتأثرت أيضا بارتفاع أسعار الذرة وأسعار الفول، زائد الفرق بين الأسعار المحلية أو بين قيمة الإنتاج بالأسعار المحلية وقيمة الإنتاج بالأسعار التصديرية، فبلغ حوالى ٣٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه يعنى قيمة الإنتاج بالأسعار المحلية كانت٢٢٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه قيمته بالأسعار التصديرية١٨٨,٠٠٠,٠٠٠جنيه.

مرعى: مظهر التقرير اللى قاله د. عبد المنعم بيعطى مظهر تحليلى للحالة العامة الخاصة "بتسعير القطن"، بس أحب أبين هنا نظرتنا للموضوع، هى فى الواقع تلمس ٣ نقط أساسيه:

المسألة الأولى: خفض التكاليف، والعمل على زيادة الإنتاج وزيادة سعر القطن، أنا بنظر لهذه العوامل مجتمعة، وبشوف حصيلة الـ ٣ عوامل مع بعض، هى فى الواقع تساعدنا على إزالة الشئ اللى احنا حاسين به فى القطاع الزراعى بالنسبة لسعر القطن.

أنا مش عايز أخش فى تفاصيل كثيرة، وسبق أن بينت فى جلسات متتالية موقف زراعة القطن، إنما هدخل على طول فى النقط التى أثارها د. عبد المنعم القيسونى فى صندوق موازنة لأسعار السماد.

عندما أنشئ صندوق موازنة أسعار السماد كانت الفكرة الموجودة فيه إنه ثمن السماد المحلى يكون أزيد من ثمن السعر العالمى، على أساس إن هناك وفر معين فى حصيلة هذا الصندوق، كان هذا الوفر يجمع، وكان فى ذهننا فى وقتها إن الجمعيات التعاونية الزراعية تتملك بعض المصانع، وكان ده أول ميلاد نكون حصيلة معينة لدى الجمعيات التعاونية نشأت من مشاركة الفلاحين على مستوى الجمهورية، فى الزيادة وبتيجى حصيلة، وهذه الحصيلة ممكن استخدامها على أساس ملكية تعاونية لكل الناس، هذا الأمر لم يتحقق.

وصار الموضوع بتاع صندوق السماد متكرر، وإنه السعر المحلى للسماد زى ماقال د. عبد المنعم يزيد عن السعر العالمى. والسنة دى انخفضت الأسعار العالمية تخفيض أكثر، والحصيلة – على حسب ماهو مقدرها من صندوق السماد – إنه فرق السنة دى هيكون ٤,٥٨٤,٠٠٠ جنيه.

أنا مش مختلف مع د. عبد المنعم فى تقديره اللى هو قدره وهو ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وطبعا دى عملية متجددة فى كل سنة، طالما إن الأسعار العالمية أقل من السعر المحلى، طالما إن الأسعار العالمية بتكون بالشكل دا.

معنى هذا إن كل ١٠٠ كيلو يستخدمهم الفلاح عليهم مجعول معين، فلما ناخد الـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ دول ونديهم كتعويض فى زراعة القطن، بالشكل الذى قاله د. عبد المنعم إن احنا عملية داخلية موازنة بين العمليات القطن وبعضها يبقى الكلام دا متماشى.

النقطة الثانية: أنا موافق معاه فيها لتحليله بالنسبة للزيت والكُسب، وأحب أضيف نقطة كان غامضة على فى اجتماع اللجنة، وتبينتها بعدين إن أيضا إحنا بنحقق بالرغم إننا نبيع الكُسب للفلاح بسعر أقل من السعر العالمى، وهذا مفهوم لأنه لو زودنا سعر الكُسب على الفلاح معنى هذا إنها تنعكس على اللحمه، وعلى غيره، ودى موجه فى الواقع أنا مش عايز أخش فيها ومش بناصر رفع سعر الكُسب. خوفا من المضاعفات التى تطرأ من زيادة سعر الكُسب.

إنما وإحنا بنبيع الكُسب بسعر مخفض بسعر بنبيعه من سعر ١٢ لسه إحنا بنحقق منه ١,٦ مليون جنيه، وأنا عندى البيان بتاعه كان فى ٦١/٥/١ لـ ٦١/١٢/٣١، كان العلف بيطلع كُسب إنما العلف كان يباع بسعر أغلى من الكُسب، ومع ذلك كان أرباح بنك التسليف فى وقتها، والتى تحول الى وزارة الخزانة كان ١١٦,٠٠٠ جنيه.

فى سنة ٦٢ حتى ٦٥: رؤى أنه ثمن العلف يساوى ثمن الكُسب تشجيعا للناس على استعمال العلف حتى ٦٥ ثمن العلف يساوى ثمن الكُسب تشجيعا للناس على استعمال العلف، بالتالى بدأت تظهر خسائر متوالية فى عملية الكُسب.

فى سنة ٦٢ كانت ١١٤,٠٠٠ فى سنة ٦٣ كان ٢٨٣,٠٠٠ . سنة ٦٥ -٦٦ رؤى إن ثمن العلف والكُسب يبقى بين ١٢ و ١٣ جنيه، دا حقق ١,٦٧٨,٠٠٠ جنيه.

معنى ذلك أنه غطى جميع الخسائر فى موضوع العلف، ابتداء من سنة ٦١ وكان فيه فائض ٩٢٩ ألف جنيه، وكسر حُولت فعلا الى وزارة الخزانة، وأيضا هذا المبلغ حكمه حكم المبلغ المتجدد كل عام، يعنى فى كل سنة من السنين طالما إننا محافظين على سعر الكُسب ما بين ١٢ و١٣ جنيه، والعلف ما بين ١٢ و١٣ جنيه يبقى عندنا إمداد سنوى جاى من هذا ١,٦ مليون جنيه، وطالما أن أسعار السماد بتبقى فى السوق المحلى منخفضة عن السعر العالمى، دا بيدينا ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. علاوة على ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه التى أشار الدكتور القيسونى بيجى لنا ٦,٦ مليون جنيه.

الجزء الثانى اللى هو اللجنة اتجهت إليه وأشار له د. عبد المنعم فى حديثه، هو أرباح شركات القطن. هو إحنا لما استعرضنا قطاع شركات القطن فى ٣ سنين متوالية كانت ١١ مليون جنيه وكسر، و٩ مليون جنيه وكسر، والسنة دى ٥ مليون جنيه

وكسر، وبعدين يضاف ليها أرباح الشركات التجارية حوالى ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه أو ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه، يبقى فيه ١٢,٠٠٠,٠٠٠ اللى هى أرباح الشركات التجارية .

الاتجاه إن ١٢,٠٠٠,٠٠٠ يحفظوا كإحيتاطى بالنسبة لتخفيض الأسعار، أنا برضه متصور إن هذا المبدأ قد يكون مبدأ سليم؛ لأنه – زى ماقيل بحق – مانقدرش نخفض أسعار القطن.

إنما أقترح فى النقطة دى اقتراح آخر، طالما إن احنا معرضين ونسلم الآن بمبدأ إن أسعار الحاصلات الزراعية فى مصر ترتبط بالسعر العالمى، وطالما إن السعر العالمى بيتكيف وبيتغير طبقا لتغيرات إحنا لا نملك التحكم فيها هنا، وطالما نُملى دورة زراعية معينة مبنية على محاصيل معينة، وهى تمثل فى نهايتها اقتصاد عام ترتضيه الدولة لنفسها، اقتصاد عام لها من تشجيع محصول معين، الدولة سترى بصفة مستمرة إنتاج محصول قد يكون غير اقتصادى فى إمكانياته، زى الحالة التى نعانيها من الأصناف اللى هى بتجيب حصيله من الخارج، زى جيزة ٤٥، زى المنوفى، وزى بعض الأصناف الأخرى اللى هى بتجيب حصيلة كبيرة.

لما تبقى الظروف دى موجودة، أنا لازم أبقى آمن فى قطاع الحاصلات الزراعية بصفة مستمرة من تقلبات هذه الأسعار، وأبقى مرن.

على ذلك أنا باقترح إن احنا لا نمس أرباح شركات القطن السنة دى، إنما باقترح أن ينشأ صندوق موازنة لأسعار الحاصلات المصرية، صندوق الموازنه حصيلته بتيجى منين؟

عندنا عملية السماد بتمون فيه ونستمر فى السماد. عندنا عملية الكُسب بتمون فيه ١,٦ مليون جنيه، نسبة مئوية معينه من أرباح شركات القطن، على إنها تبقى محددة من الآن، إنها نسبه مئوية لا تتعدى ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من أرباح شركات القطن تتحط فى صندوق الموازنة.

بالشكل ده صندوق الموازنة يبقى موجود، الدولة تستخدمه صندوق تابع لوزارة الخزانة، طالما فيه أرصدة ما احتاجنهاش، فالدولة تستخدم هذه الأرصدة. إذا وجدنا فى يوم من الأيام عايزين نشجع زراعة العدس فى مصر بغرض التصدير فرضا، أنا أبالغ فى هذه العملية، ولقينا إن هذه الزراعة لهذا النوع من التكلفة زراعة غير اقتصادية،

إنما مورد للنقد الأجنبى أنا محتاجها، إذاً نقدر نقول على طول ندعم عملية العدس بالشكل الفلانى، علشان يزيد تصديره بالشكل ده يبقى عندنا مرونة كافية، ولا نتعرض للى إحنا بنتعرض اليه السنة دى.

خلاصة الكلام إننى بوافق على ١,٠٠٠,٠٠٠ بتوع الكُسب، وبضيف لها١,٦ مليون ١,٦ المتجددة، وعملية السماد وإذا كان الاخ حسن بيشوف إن أرباح الشركات التجارية نقدر ناخد حاجة أو مانخدش حاجة يقدر يقول لنا رأيه، وبضيف اقتراح خاص بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة، يعطينا نوع من الاستقرار فى العملية، وتبقى العملية مرنة لنفس الغرض مستمرة.

شكرا.

عبد الناصر: ماعرفناش عايز تزود الأسعار، ولا تقلل الأسعار؟

مرعى: عاوز أزود سعر القطن بالحصيلة اللى أنا هاخدها. النتيجه النهائية إن أنا متصور إنى أقدر آخد ٦,٦ مليون جنيه أو ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه دول هم اللى هازود بيهم سعر القطن، إنما مش هازود سعر القطن، فى جميع الأصناف، لأن زيادة خمسين قرش أو زيادة جنيه أو ٧٥ قرش، متدنيش التشجيع الكافى من الناحية الزراعية.

أنا عامل دراسة طويلة عن أصناف القطن وأرباحتها، فيه بعض الأصناف زى جيزة ٦٦ وجيزة ٦٧، وجيزة ٦٨، بتعطى فائض للفلاح ٣٠ جنيه أو ٢٨ جنيه، دى أنا مش هاعليها؛ إنما أنا هاجى للأصناف اللى هى التصديرية الهامة، أما آخد جيزة ٤٥ أجد الفلاح بيخسر على فدان القطن اللى بيزرعه جيزة ٤٥ حوالى ٧ جنيه أو ٦ بيخسر على هذا الفدان.

أما آجى أقول ألغى جيزة ٤٥ لابد من تصديره، وكذلك المنوفى نجد إن أرباح الفلاح من زراعة المنوفى لا تتجاوز ٢ أو ٣ جنيه. إذاً لما آجى أرفع الأسعار هرفع فى الجيزة ٤٥ هرفع فى المنوفى هرفع الى حد معقول إنما أقل من الشريحتين السابقتين فى الأشمونى والباقى أوازن بين الأسعار بعضها البعض.

القاعدة اللى احنا أخدناها فى رفع الأسعار ماجاتش اعتباطا، إن احنا نرفع جنيه أو ٢ جنيه مش دا الطريق اللى بحثت فيه.

بشكل آخر سألت فى نفسى سؤال ماهو الفائض اللى المزارع يجب إنه ياخده؟ حطيت أول حل إنه ياخد فائض فى نهاية السنة بعد خصم التكاليف وبعد دراسة تحليلية لها إن أنا آخد قيمة إيجارية. طيب لو الفلاح أخذ قيمة إيجاريه ماهو القدر الذى يجب أن يُرفع به سعر القطن؟ طلع قرب الـ ١٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه يعنى لازم كنت آخد١٨,٠٠٠,٠٠٠ علشان أدى كل فلاح قيمة إيجارية واحدة، لقيت هذا المنطق طبعا كبير طيب علشان ياخد نص القيمة إيجاريه يكفينى كام؟ لقيت يكفينى ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وهكذا.

فالأساس فى البحث كان مبنى على أساس، ما هو دخل الفلاح وبعدين هنترجم هذا الكلام الى توزيع الفرق على الأصناف الأخرى المختلفة اللى أنا كنت طالبه فى أول لجنة الخطة كان حول ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

النهارده بالاقتراح اللى باقوله، بالكلام اللى قاله د. عبد المنعم نوصل الى ٦,٦ مليون أو ٧ مليون جنيه. فيعنى بتبقى قريبة من بعض، وأقدر أنظم العملية على هذا الأساس.

صدقى: زيادة سعر القطن بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج إحنا نستهلك محليا ٣,٦٠٠,٠٠٠ قنطار على أساس زيادة متوسطة جنيه فى القنطار، على أساس الحسبة اللى عملها الأخ سيد، يبقى فيه ٣,٦ مليون عبء إضافى على تكاليف إنتاج الغزل والنسيج.

الدكتور القيسونى اقترح مقابلة الأعباء بزيادة الأقمشة الشعبية بقرش وغير الشعبية قرشين، وأنا أعتقد إن هذه الزيادة، بالإضافة الى الانكماش الموجود فى القوة الشرائية الحالية هيقلل المبيع فى السوق المحلى من إنتاج المنسوجات والحقيقة إنه الجزء اللى يباع محليا هو اللى فيه ربح شركات الغزل والنسيج، أما الجزء المصدر تقريبا العملية مافيهاش مكسب، يعنى يمكن فى الدول الشرقية يبقى فيه ٢ أو ٣ جنيه مكسب والدول الغربية مافيهاش مكسب.

على هذا الأساس أرباح شركات الغزل والنسيج نتيجة لزيادة أسعار النسيج اللى هيباع محلى هتقل بقدر آخر، بالإضافة الى ٣,٦ مليون جنيه، اللى هى عبء زيادة ثمن القطن إذا سلمنا متوسط الزيادة جنيه للقنطار.

القيسونى: لو سمحت لى بالنسبة لأسعار القطن اللى هيُسلم للمغازل المحلية، أنا أعتقد إن من ضمن الاقتراحات أو من الإجراءات التى تتخذ لتنفيذ السياسة، إن مايرتفعش سعر القطن الذى يسلم للمغازل المحلية، ولكن المؤسسة هى التى تتحمل الخسارة الناجمة عن ارتفاع أسعار القطن للمزارع، وبتعوض نفسها عن هذه الخسارة أو بتعوضها الخزانة، أو الخزانة بتاخد فى الاعتبار إنها هتعوض نفسها برفع أسعار الأقمشة، يعنى المفروض إن القطن اللى بيسلم للمغازل المحلية.

عبد الناصر: عايز تناقشوا الموضوع بدون رفع أسعار الأقمشة. لسه رافعينها من ٦ أشهر أو سنة!

القيسونى: يبقى لازم اقتراحات تانية، ولكن لو سمحت لى بدى أطمن عزيز مش هنرفع أسعار القطن.

عبد الناصر: وتطمنى إنك مش هاترفع سعر القماش!

القيسونى: لكن فى كلام الأخ سيد بيتفق مع الأرقام إلا ما يخص بالكُسب بيقول فيه ١,٦٠٠,٠٠٠ لصندوق الكُسب، وأنا بس بدى أنبه إننا واخدين الـ ١,٦٠٠,٠٠٠ دول فى الاعتبار؛ لأننا لما قلنا إن البذرة بنشتريها من المزارع بسعر يقل عن السعر العالمى بـ ٣ جنيه، وإننا بنعوض بـ ١٥,٠٠٠,٠٠ ماهو صندوق الكُسب يعنى ربحه ناشئ من انخفاض أسعار البذرة بانخفاض أكبر من انخفاض أسعار الكُسب، فإحنا بنعوض المزارع عن انخفاض أسعار البذرة بـ ١٥,٠٠٠,٠٠٠، يعنى إحنا ردينا له كل الفرق بين الأسعار

العالمية للبذرة والأسعار المحلية، وبعدين بنحاسب المزارع على الأسعار العالمية للكُسب، وعلى الفرق بين الأسعار العالمية للكُسب والأسعار المحلية.

مرعى: إذا سمحت لى إذا ماكنتش يظهر واضح فى النقطة دى.. أفسرها شوية..

الجزء الأول من كلام الدكتور القيسونى مضبوط فى الحساب العالمى، إنما دا فيه حساب تانى فيه عمليه خلفية ماشية فى غير الأسعار العالمية وغير دا كله. مثلا عملية الكُسب بتحسبوها على ٧,٥ اللى هو دخله زائد أجور نقل. إنما فيه رفع تم بعد سنة ٦١، والتسلسل بتاعها اللى اترفع بيه الكُسب واترفع بيه العلف وبقى فيه حصيلة جديدة مادخلتش ضمن اعتبار السعر العالمى، ولا التعويض اللى موجود اللى هو فرق الأسعار عن المبالغ اللى أنا قلتها، وأصبح هناك حصيلة محققة من بيع الكُسب وبيع العلف بتروح وزارة الخزانة، وهى ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه متجددة بصفة مستمرة.

قصدى أقول: بالرغم من إنك أنت بتبيع للفلاح الكُسب بسعر مخفض، وأنا مسلم بهذا إنك بتبيعه بسعر منخفض عن السعر العالمى، لو الكلام اللى سيادته بتقوله دا ماشى متماشى طبيعى إن مابيقاش لك حصيلة؛ لأنك انت بتديله مبلغ أكنه مُعان أو أكنه واخد منه البذرة بسعر رخيص وبتديله الكُسب بسعر رخيص؛ إنما لا.. دا إنت مديله أكتر من التقدير والوضع الطبيعى، مديله ١,٦٠٠,٠٠٠ اللى أنت بتسددهم سنويا لوزارة الخزانة، اللى بتاخدهم فعلا وزارة الخزانة. يعنى ١,٦٠٠,٠٠٠ انت قبضت ١,٠٠٠,٠٠٠.

القيسونى: أنا من دون حاسب ماباخدش فى الاعتبار الربح أو الخسارة. أنا باخد فى الاعتبار بس الأسعار العالمية للكُسب والأسعار العالمية للبذرة، وبعدين إحنا بنجد إن فيه فرق ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه اللى هو يمكن يتماشى مع ١,٦٠٠,٠٠٠ اللى بتحققهم وزارة الخزانة، ولكن يعنى سواء وزارة الخزانة حققت ربح أو خسارة، سواء كانت تكاليف الإنتاج المحلى للكُسب مرتفعة أو منخفضة مابدخلهاش فى الاعتبار خالص، أنا باخد فى الاعتبار بس..

مرعى: الحقيقة يعنى إذا سمحت لى سيادتك أنا المسألة بتقف على طريقة الحساب، أصل أنا ماشوفتش التقارير والبيانات اللى معاك طريقة الحساب إزاى؟ ماهو السعر اللى دخل فيه الكُسب لو إنت داخل على سعر الكُسب الفلاح بياخده بـ ١٤جنيه، هو والعلف خلاص، إنما لو داخل على سعر الكُسب الفلاح بياخده بـ ٩ أو ٩,٥ هنا يبقى ١,٦٠٠,٠٠٠.

عبد الناصر: كملوا بس المناقشة بتاعتكم.

القيسونى: هو فيه بس نقطة إضافية نبهنا إليها الأخ سيد دلوقتى فى سياق الحديث، هو إنه بيقول: الربح لصندوق السماد هو ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، فإحنا كنا واخدين الـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، دى كلها للقطن إنما القطن مابيستخدم غير تلت السماد اللى مستخدم فى الجمهورية، يعنى مستخدم ٤٥٠ ألف طن، من حوالى ١,٥ مليون إذا كان عايزين نصحح أسعار القطن حقنا ناخد تلت الـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ربح من صندوق السماد.

مرعى: أنا فى الحقيقة مابتجهش إنى أجيب المبالغ منين، أنا ببين نوع من الأعباء اللى واقع على الفلاح، لعمليات كان مفروض لها هدف النهارده الهدف دا موش موجود؛ لأن أنا بسأل نفسى ماهو هدف صندوق سعر السماد النهارده؟ هل هدفه إن يفرض على الفلاح سعر أزيد فى السماد هل دا هدف؟ إنما كان له هدف آخر وأصبح الآن مش موجود.

إنما صندوق السماد أنشئ بهدف معين وبعدين استمر فاستمر مورد الإيراد فأنا مابحاسبش على الوارد، ولكن باقول: إنه ممكن يتاخد منه، مابسألش أد إيه منها بيروح القطن مابسألس وأد إيه منها بيروح القمح، بس أنا بظهر بعض الموارد والأعباء اللى بتيجى فى القطاع الزراعى، واللى يصح إنها تكون مورد طالما لما بتيجى تناقشنى بتقول لى: لا.. أنا ماباناقشاكش إلا بالسعر العالمى.

أنا ماقدرش أنظر معاك الى سعر التكلفة، أنا عايز قطن مساحة كبيرة طيب أنا لازم أوجد حلول لأنه يعنى، أنا مع الجماعة بتوع الاقتصاد تماما، بأن مساحة القطن لا

تقل عن ١,٦٠٠,٠٠٠، لأنه بالحساب والأرقام بتضر اقتصادياتنا ضرر كبير، وبالعكس ١,٦٠٠,٠٠ مش رقم متفائل بسأل نفسى ماهى الوسيلة إنى أصل الى هذا؟

إيه الطريق اللى أصل بيه؟ وبعدين باعرف تماما إن زراعة القطن مابتديش عائد للمزارع بل بتنعكس فى نقطتين مش بتنعكس فى ناحية مساحة بس، دى بتنعكس فى متوسط إنتاج المحصول، يعنى إحنا بنسوق الناس سوق على إنهم يزرعوا القطن، بنسوقهم على إنهم ينقوا اللطع بنسوقهم.

ليه الناس زهدت فى العملية؟! مالهاش إنتاج اقتصادى، فإذا استمرينا فى هذا أنا شايفه وجه خطورة.. شايفه ممثل فى إنتاجية الفدان.

تعالى سيادتك شوف موسم شتل الأرز، الناس كلها بتسيب القطن، إن شاء الله، الدودة تعمل فيه اللى تعمله، وتروح تشوف الأرز.

تعالى فى موسم الذرة، الناس بتسيب القطن، طيب زمان ماكانش كده كان بيدى القطن الأفضلية. أنا بدى أعيد الصورة دى أضمن بيها راحة الفلاح نحو إنتاجية محصوله، أضمن فيها إنه هيعتنى بمحصوله عناية أكبر أضمن فيها وأنا ماباشوفش من ٦,٧ مليون دى أو ٦,٥ مليون اللى بطلبهم دول كافيين.

إنما باقول: يمكن ربنا يوفقنا السنة الجاية تيجى إصابه بدودة ورق أقل شوية من السنة دى، يترتب على كده؛ إن تكلفة المبيدات تبقى أقل شوية، يبقى عامل آخر مضاف الى عامل رفع السعر.

محتمل محصول ييجى أزيد من السنة دى، لأن السنة دى برضه الظروف مامكنتناش إننا نحصل على محصول أكبر كل دى عوامل مساعده بتساعد معانا إن احنا نعيد للمحصول الرئيسى ده المساحة بتاعته والمحصول بتاعه.

صبرى: هو فيه كلمه قالها سيد كده على الماشى، يمكن فاتت كده بتقول: إن الجيزة ٦٦ و٦٧ و٦٨ مش هتديله وهتدى بس للمنوفى ولـ ٤٥، والأشمونى بياخد، المنوفى، الـ ٦٦ هياخد محل الأشمونى.

مرعى: هيعمل إيه يافندم؟

صبرى: هياخد محل الأشمونى و٦٨ بياخد المنوفى. والجيزة ٤٥ وبعدين هتدى ٦,٥ مليون على ٣ مليون قنطار يعنى معناها إن المنوفى والأشمونى و٤٥ عليها ٢ جنيه على القنطار، هتزود فى الأقطان طويلة التيلة اللى بتتزرع فى شمال الدلتا، وانتاجيتها وحشة.

فى رأيى وحشة مش حاجة أكثر من إن الأرض لا تصلح وإحنا بنصمم على زراعتها. النهارده الـ ٦٨ اقتصادى ٦٧ اقتصادى و٦٨ اقتصادى ٦٩ طالع اقتصادى. ليه الفلاح مش عاوز تديله؟ لو ركزنا من الناحية الإيجابية إننا نعدل المحاصيل بتاعتى بمحاصيل انتاجية وانتاجيتها تبقى مجزية للفلاح، يبقى أجدى من إنى آخد ١,٥٠٠,٠٠٠ فدا يبقى دا يبقى الناحية الإيجابيه فى التخطيط، بتهيألى بالنسبة لإنتاج القطن.

مرعى: إذا سمحت لى سيادتك.. السيد على صبرى الأصناف اللى عندنا الجيزة ٦٨ والجيزة ٦٧، ٦٦، ٦٩. المنوفى صنف وحيد طويل التيلة اللى حل بالعافية محل الكرنك، لأن زمان كان الكرنك مع التدهور اللى كان حاصل فيه، برضه بنزرع الكرنك بناءا على طلب وزارة الاقتصاد. المنوفى النهارده مطلوب للتصدير كصنف ماقدرش أحله بصنف آخر إذا وزارة الاقتصاد بتقول لى استغنى عن المنوفى دا وضع آخر.

صبرى: بدى أتناقش فى النقطة دى.

مرعى : الأخ حسن موجود يدينا رأيه فيها.

صبرى: يعنى أنا أحسب ٦٨ بيتباع بره بكام؟ والمنوفى بيتباع بره بكام وانتاجية الفدان من ٦٨ كام؟ وانتاجية الفدان من ٤٥ والمنوفى كام؟ ونحسب. وماتقوليش الغزال بره عاوز المنوفى . لأ. دا أنا بديله الـ ٦٨ وبتتعود عليه. زى الكرنك ما راح وجه بديله المنوفى حيروح المنوفى ويجى بداله ٦٨ وهيجيلى بداله ٦٩ وغيره.. وغيره.

مرعى: الجيزة ٦٨ مش من الفصيله دى.

صبرى: دا هو أساسا معمول علشان ياخد محل ال ٤٥ والمنوفى.

أبو النور: لو سمحت لى سيادتك دون شك إن احنا محتاجين إن الفلاح يعنى يتشجع فى زراعة القطن؛ لأنه مشاكله بالنسبة لبقية الزراعات كثيرة جدا، ثم إنه سلعه هو بيزرعها مش عارف النتيجة بتاعتها مش مضمونة بالنسبة له فيحتاج الى التشجيع. بس نتيجة التشجيع، يمكن أنا باختلف مع الأخ سيد شوية فى عملية نتيجة التشجيع، وبرى إننا لو ركزنا على عملية زراعة الأصناف الجديدة اللى هى ٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩، دا بيدينا فروق مجزية جدا للفلاح تعوضه عن أى فرق بتديه له فى السعر.

الـ ٦٨ هو بديل للمنوفى الاثنين طويل التيلة المساحه اللى اتزرعت زادت الـ٦٨ بالنسبة للأراضى اللى اتزرعت زيادة السنة دى من الأصناف الجديدة، إدت حوالى ٩٠٠,٠٠٠ قنطار زيادة نتيجة بس لتغيير الصنف. يعنى فيه حوالى متوسط زيادة حوالى ٣ قناطير نتيجة تغيير الصنف.

إذاً على هذا الأساس لو قللنا من مساحة المنوفى وزودنا من مساحة ٦٨ وزودنا أيضا من مساحة ٦٧ وزودنا من مساحة ٦٦ على حساب الأشمونى، على هذا الأساس ممكن جدا إن احنا نقلل المحاصيل اللى تحتاج فى رأيى اللى بتحتاج الى subsidy علشان نجعل الناس تزرعها المحاصيل هى المنوفى هى الجيزة ٤٥.

إذا كانت وزارة الاقتصاد بتصر على إن الجيزة ٤٥ يتزرع والأشمونى مش محتاج الى subsidy، لأنه بيدى أكثر من ٥ قناطير، هو السنة دى حصل له حالة غير طبيعية مانقدرش نقول عليها إننا نقدر نحكم عليها على الأشمونى، لكن دون شك الأشمونى دون شك مازال محافظ على إنتاجيته المجزية.

هى الجيزة ٤٥ والمنوفى هى اللى بتحتاج الى subsidy، على إننا نقلل من مساحتهم الى أقل حد ممكن، ونتوسع فى المساحات بتاع الأصناف الجديدة.

ودى السياسة اللى احنا كنا ماشين عليها يعنى السنة اللى فاتت إحنا وسعنا على أساس ٣٠٠,٠٠٠ فدان يعنى ضعف المساحة من المحاصيل بتاع الأصناف الجديدة؛ على أساس إن السنة دى هيبقى الضعف أيضا بالنسبه لهذه المساحات يقوم يزيد إنتاجنا وتقل المساحة اللى نجيب منها نفس المحصول.

وعلى هذا الأساس، الفلاح أخد من الإنتاجية مايعوضه عن التكاليف إلا المساحة اللى هانزرعها منوفى أو جيزة ٤٥، وهنضطر نزرعها؛ لأن لا البذرة هتكفى المنوفى بالكامل أو جيزة ٤٥؛ لأن الاقتصاد بيحتاج للجيزة ٤٥، لأنه فعلا الصنف اللى هو يعتبر عندنا الصنف الممتاز بالنسبة للتيلة بتاعته واللى بتحتاجه بعض المصانع، وله أثمان أعلى من بقية الأصناف الأخرى، دا اللى يحتاج فعلا لإعانة؛ لأن إنتاجيته أقل فى المناطق الشمالية الى هو بيزرع فيها.

على هذا الأساس إننا ممكن نريح العملية بالنسبة للنقطة اللى قالها الأخ سيد بالنسبة للكُسب والسماد. هو فعلا سيادتك تفتكر لما جينا عرضنا بعض السياسات لزيادة بعض الأسعار؛ علشان نكون حصيله كدخل لوزارة الخزانة، فكنا عملنا صندوق وزودنا سعر السماد، وزودنا سعر الكُسب على أساس إنه يجيب حصيلة تاخدها وزارة الخزانة حوالى مليون.. ٢,٥ فى السماد، وحوالى ١,٦٠٠,٠٠٠ فى الكُسب دول حصيلة هتاخدهم وزارة الخزانة.

إذا رؤى وأعتقد أننا طالما هنزرع أى مساحة منوفى أو جيزة ٤٥، لابد أن تعامل.. ممكن أن تعامل هذه الحصيلة، على اعتبار إنها تتاخد أيضا من الفلاح أكتر من السعر اللى هو كان بياخد منه.

زكى: أولا: فيما يختص بأسلوب المناقشة، بالنسبة لإيه اللى يتباع سبق قبل كده قضينا إننا أولا نشوف إيه اللى لينا مصلحة نزرعه على أساس سعره فى الخارج، أنا لما بازرع بدائل أخرى، ولينا مصلحة فيه ونشوف هل هنزرع أرز ولاّ قطن ولاّ يعنى محاصيل أخرى على أساس نشوف الغلة قيمة الغلة من النقد الأجنبى كام؟ وبعدين أفاضل بين الأرز أو القطن أو غيرها من الأصناف.

وبعد كده فى هذه المفاضلة، ناخد فى الاعتبار إمكانيات التسويق، فأنا فى تصورى بالنسبة للقطن مثلا اللى هو محل البحث ده وبعدين نتكلم عن الأسعار، لابد إن يكون فيه محصول لا يقل ١٠,٠٠٠,٠٠٠ قنطار أو ٩ مليون ٩,٥. ليه؟ لأن أولا: القطن معروف إن القطن المصرى له استمرار والغزال اللى فى الخارج بيشترى نوع معين، وعايش عليه وعايش بقاله سنين، ودى ميزة فى قطننا، والدليل على ذلك وأنا أختلف هنا شوية مع المذكرة، إن أنا ماربطش سعر قطنى بالأمريكانى؛ لأن قطنى extra long مالوش دعوة، الأمريكانى متوسط، فدا سلعة تانية الدليل على ذلك العلاوة بينه وبين الأمريكى أحيانا بتكون ٣٠ وأحيانا ٤٠ وأحيانا ٥٠ وأحيانا ٧٠٪، مافيش علاقة أبدا.

الدليل الثانى على ذلك إن القطن الأمريكانى يظل كما هو أو ينزل دون أحيانا يرفع علاوة على هذا وذاك، إن القطن بتاعنا اللى مثيل له هو القطن السودانى قطننا زائد القطن السودانى، يمثل بالنسبة لطويل التيلة حوالى يمثل ٩٥٪ من المحصول العالمى.

معنى ذلك.. لو اعتبرنا القطن المصرى والسودانى وحدة واحدة نقدر نقول مع شئ من التحفظ إن ممكن للدولة المنتجة إنها تفرض سعر مناسب، لا أعنى بذلك إنها تحط السعر اللى عاوزاه لكن يعنى قدرتها على أن تأخذ قدر كويس من بيع القطن أحسن، ودا تحقق السنة اللى فاتت.

الدليل الثالث على ذلك: إن احنا أسعارنا قطننا القطن المماثل له السودانى المنافس له بيزيد سعر القطن عن السودانى بزيادة تتراوح بين ١٨ و٢٥٪ نتساءل إزاى الغزال بيدفع؟ بيدفع لسبب بسيط..

أولا: القطن السودانى، مافيش عليه سحب فى السوق العالمى.

ثانيا: القطن المصرى له ميزة عن القطن السودانى فى أنه موجود، يعنى هو عايز النوع الفلانى هيلاقيه لأنه قاعد هو مابيشتريش من الجيزة ٦٦ دى أصناف بتتزرع لكن إنه يشترى نوع اسمه مثلا xx شغلته هنا إنه بيعمل خلطة اللى تجعله باستمرار تجعله يجد هذا الصنف مستمر، كون بقى فالمحصول هنا هو بيوجد له التوليفة اللى

هتريحه هذه التوليفة لا تتوفر إلا بقدر معين من المحصول لما المحصول بيقل مايقدرش أبدا الغزال يشتغل فيه.

ولذلك معروف طبعا عن القطن المصرى، إن الميزة بتاعته إنه حافظ يعنى أى غزال فى العالم عارف إذا كان الغزال بيستهلك من القطن المصرى ٢٠٠,٠٠٠ باله فى السنة لو المحصول نقص، بحيث إنه هو وغيره مش هيقدر ياخد إلا ١٥٠,٠٠٠ مش مستعد يشتغل ١٥٠,٠٠٠ وبعدين يدور على ٥٠,٠٠٠ فى العالم مستمر كل إنتاجه واحد فمن هنا لو نزلنا عن قدر معين أنا باقول وباقولها والفارق كبير جدا على مستقبلنا فى القطن، ليه؟ لأن لازم القطن مايقلش أبدا عن قدر معين.

ودا موضوع بارجو إنه يكون يعنى محل تفاهم دائم بينا جميعا، ودا قلناه أكثر من مرة بالأرقام فى مناسبات عديدة، وبالمحصول العالمى وكل حاجة، وسهل إثباته، إننا لا يمكن أبدا نقدر نقل عن قدر معين، ليه؟ مش مسألة إنه يصح أو أنزل عن ستة مليون أو خمسة، لأ.

لأن الأول كان عندنا محصول ٧ مليون و٨ مليون، لكن ماكناش بنغلب، ومرة كمان عدينا محصول ٨,٥ مليون، ودا متوقع حاليا، مانقدرش نشتغل بمحصول ٤,٥ مليون، وبعدين ٤,٥ موازنة، فيه بلاد من الدول الشرقية بتاخد حصتها، أو البروتوكولات بتاعتها، هتبتدى الدول الغربية، والدول الاقتصادية تقلق.

فيه دليل عملى اللى حصل يوم الجمعة بس، إحنا بعد العجز اللى حصل مش قادرين ندى للهند كل كميتها، الهند المفروض تاخد حوالى ١٢٠ ألف باله، طيب.. فبيسأل هل دا يعنى قطنكم ليه بدأ ينقص كدا؟ ما هو هيبتدى يسأل، ونقول دى مسائل استثنائية، لأنه عايز يمول محالجه باستمرار، ومايقدرش ياخد غير نفس الخامة.

فممكن يترد على الكلام دا، فيقول ممكن يزرع صنف، يعنى ممكن يزرع ٤٥ وبعدين مثلا يزرع ٦٦ وينزل مثلا نص سنت، فأقول: لأ.. لأن فيه أصناف، يعنى كل ثلاث أصناف تمثل يعنى نوع معين متقارب، صحيح هما مايختلطوش على بعض، لكن ممكن الوزان ياخد منها ويكمل عليها فى انتاج نفس القيمة، وبالتالى نفس الأقمشة وبالتالى الخامة.

فالنقطة دى تقتضى إننا أقول أولا : لازم نقتنع إن القطن محدش حد قال إننا مايصحش نقل عنه، وأنا سألت المصدرين، مافيش واحد منهم بيستثنى هذا الرأى، يعنى لا فردا ولا فى المجموعة.

لأنه أبدا مايصحش نقل عن رقم معين، أنا كان فيه ١,٧ مليون، بعضهم قال ١,٨ مليون، فأنا لسه قدامى مذكرة جاية دلوقتى، اجتمعوا بشركات التصدير كتيرة عايزين ١٢,٥ مليون قنطار، طبعا مش هقول، يعنى دا بيقولوا يعنى علشان نشتغل، عاوزين ١٢,٥ مليون، حد أدنى عايزين ١٠ مليون، ١٠,٥ مليون، يعنى لازم نزرع ١,٧٥٠,٠٠٠ مثلا.

وبعدين لما نرجع للخطة، فيه أهداف إحنا بنشتغل على تحقيقها، بقالنا أربع خمس سنين مكتوب إن سنة ٦٧ و ٦٨ و٦٩ و٧٠، اتعملت الفكرة دى إن المحاصيل فى الدولة مبنية على إنها ١,٨٠٠,٠٠٠، طيب أنا هانتج ١,٦٠٠,٠٠٠ ليه؟

نرجع للبدائل، إذا قلنا حضراتكم، هنفترض جدلا إن كل كلامى دا يعنى مطعون فيه، ونقول إننا هناخد بدل القطن رز، طيب وأنا إمكانياتى فى تصريف الرز محدودة، ليه؟ أولا الرز النهارده لما أصدر رز؛ لأنه فيه عجز وحرب فيتنام موجودة. والمشاكل دى كلها إن مستقبل الرز على المدة الطويلة، أولا الرز بيتباع للدول الفقيرة فهى عايزة رز متكسر، مكسور فيه عجز، فدا رز يعنى مش عايز أبيع له ، نعمل ثلاثين وهكذا، يعنى مش هتدينى اللى أنا عايزه.

وبعدين إحنا لو عايزين من أول السنة الجاية ننزل السوق المشتركة مش هنقدر، هتضيع علينا النسبة مافيش تفاهم، إيطاليا والولايات المتحدة. والبلاد دى كلها مافيش تفاهم، وبعدين إمكانياتنا لما بنسأل الشركات، وبعدين امكانياتنا لما بنسأل تقول أيوه صحيح الـ ٦٠٠ ألف بدل الـ ٤٥٠ دول لكن يعني، هل دا فى القطن؟ طبعا لا، يعنى مانقدرش نصدر، وبعدين هل لما بيزيد الرز هل صحيح باصدره؟ ماقدرش أضمنه، القطن بيخش الدورة.

وهم بيبقى بـ ٨ صاغ أو ٦ صاغ فى السوق، وابتدى يتضاعف فى السوق وأخشى ما أخشاه، إن الإستهلاك المحلى هيزيد من الرز، وبعدين أبص ألاقى الرقم اللى أنا عاوزه أصدره مش مكفى المحلى.

فدى نقطة لازم ناخدها فى الاعتبار، لو نرجع للأصناف بتاعت القطن، أنا بسلم بكل اللى اتقال، ولكن يخش فى الإطار اللى أنا باقوله دا مانشيلش القطن ونروح لسلعة تانية، لأ.. نحط قطن بدل قطن.

فأنا باقول: آدى الإطار اللى احنا عاوزينه، نشوف وزارة الزراعة، وإذا ردت لقت إنه برغم ذلك تحتاج نوع من الدعم رأيى نعطى لها، إذا اقتضى الأمر تلاتة أربعة مليون جنية ٥ مليون جنيه. مايمنع؟

عبد الناصر: ستة.

صوت: كام؟

عبد الناصر: ستة. سبعة. (ضحك)

الشافعى: هو الحقيقة قبل مناقشة الأسعار وزيادة الأسعار بالنسبة للزراعة، ودا يمكن موضوع يعنى متكامل وكبير، لكن الحقيقة الواحد يعنى قبل كدا عايز يسأل سؤال وأساسى يعنى، زمان الواحد كان عارف يعنى إن الناس بتقبل على زراعة القطن، وتتجاوز المساحات وبيتوقع عليهم الجزاءات، لأنها تجاوزت المساحة، فالحقيقة الواحد بيسأل يعنى إيه الظروف اللى جدت، واللى خلت يعنى هذه الظاهرة ماتبقاش موجودة بالعكس يعنى، بنحاول إن احنا يعنى نشوف علاج للظاهرة دى، وأنا متهيألى العملية دى يمكن تقع لـ ٣ أسباب رئيسية:

إن النظام أصبح بيحمل كثير من الديون على القطن.

حملت خدمات فى مصاريف الزراعة خلت فعلا اللى مايقدرش يمكن بنتج خمس قناطير، يبتدى اللى طالع إن مايحصلش حاجة.

الحاجة التالتة: إن بعض الأسعار ارتفعت.

فالعملية مش عملية يعنى النظر فى زيادة الأسعار بتاعت القطن، أد ماهى يعنى إعادة النظر فى أكثر من إعتبار، سواء بالنسبة إن القطن مُحمل بجميع الديون يعنى فى عملية التحصيل، وبعدين تحميل الزراعة كثير من المصروفات الإدارية اللى خلت العملية ماتبقاش مجزية.

رفع بعض الأسعار خصوصا ممكن الرز كان متهيألى اليوم زراعة الرز زادت عن زراعة القطن، يعنى الواحد عايز يقول أنه دراسة هذه الإعتبارات يمكن هى اللى تساعد فى حل المشكلة، قبل ما نفكر فى زيادة السعر.

محى الدين: قبل ما نخش فى الجيزة ٦٦، والأصناف المختلفة، الحقيقة يعنى أنا عايز أشير لنقطة ونقطة هامة جدا فى أساس الموضوع، وهو هل السياسة السعرية فى توجيه الحاصلات الزراعية هل السياسة هتحقق الهدف أم لا؟ وما أثر هذه السياسة فى حدوث نوع من أنواع التضخم الاقتصادى الداخلى؟

يعنى أنا خايف أخش فى حلقة مفرغة، وسلسلة من زيادات أسعار المحاصيل، سعر القطن السنة دى علشان أزود المساحات وبعدين السنة اللى جاية هأُطالب بزيادة سعر القمح ولازم يكون فى حدود معينة وإلا هيترتب على هذا إن كل الحاصلات الزراعية هتزيد فى أسعارها الداخلية عن أسعارها العالمية. ومعنى هذا، إن فيه قطاعات أخرى هى اللى بتاخد الفرق بين السعر العالمى والسعر المحلى، هذه القطاعات هتكون يا إما فى قطاعات الإنتاج كالصناعة، ويعنى شركات الإنتاج وشركات الغزل، أو قطاعات الإستهلاك يعنى المستهلك نفسه هو اللى يتحمل هذا النصيب.

الواضح من البيان والدراسة اللى اتعملت، والجدول مرفق بالمذكرة هو؛ إنه فى أغلب الحاصلات الموجودة بيربط النهارده فيه فلاح بيحصل على سعر فوق السعر العالمى.

وبعدين إحنا بنيجى فى القطن، وبعدين بنزود وبعدين بعد كدا هنيجى نزود تانى فى القمح، هل صحيح أنا لو زودت سعر القطن النهارده بخمسة مليون، بستة مليون بأى رقم نتفق عليه، هل دا فعلا هيوجه السياسة الزراعية؟ أنا خايف إنه مايكونش

أساس؛ لأنه لو إحنا نظرنا لصورة شوية مش بعيدة أوى قريبة بالنسبة للمستقبل فنجد أنه الوضع الطبيعى للفلاح إن هو هيتجه لزراعة الحبوب أو الخضار.

فإذاً مش هيتجه لزراعة القطن، ليه؟ لأن أنا النهارده لما أحدد القمح سعره بأربعه ونص، أو بأربعة وربع أو حاجة زى كدا، هو بيبع بأكتر من كدا، بيبيع القمح بسعر خمسة أو خمسة ونص أو ستة وهو بيوصل ساعات لسبعة، ليه هو اللى بيقدر يرفع السعر؟

معنى هذا إن احنا استيرادنا من القمح علشان نعادل الأسعار الداخلية، لا شك إنه أقل من احتياجات السوق، يعنى لما بنستورد ٢,٧٠٠,٠٠٠ طن، أو نص مليون من الخارج سنويا دى يعنى ماتكفيش الإستهلاك الداخلى ولذلك نلقى الفلاح بيبيع الأردب بتاعه بأكتر من السعر المُحدد للسوق، أنا يعنى بشجع الإقتراح بتاع سيد اللى ذكر فى حديثه فى الأول وهو عمل صندوق لموازنة أسعار الحاصلات الزراعية، بحيث إنه قطاع الزراعة يدعم نفسه منه، ولكن ده موضوع، أنا يعنى محتاج الى دراسة تفصيليه وإزاى يتحقق لأن أنا مابستولاش على كل المحاصيل.

ده فيه جزء كبير من هذه المحاصيل موجودة فى السوق الحر، والناس بتبيعها وتشتريها زى ما هى عاوزة لكن برضه هو اقتراح يعنى مفيد علشان مانصلش فى النهاية سنة بعد سنة على إن القطاعات الأخرى حتدعم الإنتاج الزراعى وتديله subsidy زى مافى بعض قطاعات الصناعة بتاخد subsidy برضه.

فكمان قطاع الزراعة بياخد subsidy طب وبعدين النتيجة النهائية إيه؟ أنا مابتكلمش فى ٥,٠٠٠,٠٠٠ و ٦,٠٠٠,٠٠٠ أنا بتكلم فى موضوع، يعنى الحقيقة أكبر من هذا.

وبعدين نتساءل البيانات المبدئية بتاع وزاره الزراعة، بتقول: إنه الفلاح زرع ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان قمح المعلومات الأولية الله طب ماهى دى تتناقض مع الكلام على إنه هو عاوز يتجه للحبوب وعاوز يتجه للخضار طب إزاى يزرع ١,٢٠٠,٠٠٠، بس إيه السبب؟ لأن ده برضه يحتاج الى تساؤل، يعنى هو فايدته حسب تقديرات وزارة

الزراعة، إنه هيزرع حبوب النهارده، فالكلام على إنه زارع ١,٢٠٠,٠٠٠ والسنة اللى فاتت كان زارع ١,٣٠٠,٠٠٠ وكسر الانخفاض ده حصل فى إيه؟

هى الحقيقه دى كلها يعنى تساؤلات محتاجة الى يعنى دراسة.

عبد الناصر: هو نتيجة المناقشة فيه نقطة واضحة بصرف النظر عن كل النقط الفرعية، إذا كنا بنقول للفلاح إزرع شئ ومابيكسبش منه يبقى لازم نخليه يكسب. إذا كنا بنقول إن المنوفى مابيكسبش منه والأشمونى مابيكسبش منه، والجيزة ٤٥ مابيكسبش منه، وبنقول له: إزرعه وبنجبره! يا نغير هذه الأصناف ونجيب له أصناف يكسب منها يابندى له ربح عادل فى هذا الموضوع.

بيجى هنا هذا السؤال التانى: هل نقدر نغير وده يقدر يرد عليه سيد هل نقدر نغير يا سيد السنة دى؟

صبرى: أنا مختلف معاك فى أشمون يعنى إذا كانت السنة دى كانت سنة استثنائية طول عمر الأشمونى، بيجيب محصول كويس ومجزى.

مرعى: والله يافندم يعنى أنا عندى.

صبرى: وبيطلبوا زراعته فعلا الفلاحين كمان.

مرعى: أنا عندى إحصاءات الأشمونى يعنى من تاريخ ما اتزرعت المنيا وخصوصا فى المنيا وأسيوط والواقع إن..

عبد الناصر: هو بعدين أنا برضه بدى أقول: إن ده كلام يعنى مايمشيش، مع إن أنا بدى subsidy للمحاصيل الزراعية كلها الكلام اللى بيقوله زكريا، لأ أنا باقول: إن أنا بأجبر الراجل على إنه يزرع حاجة مايكسبش منها؛ لأن دى أنا بصدرها إذاً لازم أديله ربح.

مرعى: هو بالنسبة للأصناف، أنا برحب بأنه الأصناف الجديدة تحل محل الأصناف القديمة، إنما يعنى أنا متوقع إنه وزارة الاقتصاد لها رأى فى هذا، وأنا عارف أيوه يعنى أنا عارف يعنى ماهياش مسألة مطلقة؛ لأنه أنا متذكر تماما لما الكرنك تدهور بقينا نرجو الأخ حسن عباس ذكى إنه يلخبط لنا الكرنك، يقول لى: لأ.. فيه ضرورات عاجلة إذا كان الأخ حسن بيقول إلغى المنوفى.

صبرى: يستسهل طبعا أسهل فايدة ده لشركات التصدير إنه يستمر على تيب type معين، بدليل يعنى إنه الكرنك قال: مافيش فايدة. ده يتغير وجه اللى أحسن منه وتصدر بأسعار أحسن منه، والمنوفى هيتدهور .

مرعى: المنوفى لما حل محل الكرنك برغم إن أنا كنت بطلب هذا من الناحية الزراعية، إنما فقدنا سوق طويل التيلة بمعناه يعنى لولا الجيزة ٤٥ بيلعب دور فى طويل التيلة ماهى شهرة مصر بإيه يافندم؟ شهرة مصر تروح وتتعب جدا لو بعدنا عن أصناف طويلة أو الطويلة الوسط، تروح خالص لأنه ماحدش بيطلع صنف القطن بتاعنا فى العالم إلا إحنا، وورانا السودان إذا فقدنا هذه الميزة لسبب أو لآخر، بأصناف بديلة، ونظرنا الى المحصول أنا موافق من الناحية الزراعية، أنا موافق بس أنا مابقدرش إنى أبعد عنى ناحيه التصدير.

عبد الناصر: طيب يعنى إذاً نعمل subsidy ونغير.

مرعى: طيب موافق.

صبرى: لا مش هنقدر نغير.

مرعى: أنا موافق هخش الجيزة أقصى مساحة ممكنة واخش ما أنا عندى علم بالمساحات وأنا موافق على الكلام ده، يعنى أنا عندى جيزة ٦٨ يافندم المزروع السنة دى ٢٠٩,٠٠٠ فدان، المنوفى مزوع ٤٣٥,٠٠٠ فدان فأنا على الرأى اللى نستقر اليه النهارده إن يبقى عندنا دعم معين، هذا الدعم هستعمله فى حدود الأصناف اللى هى اقتصادية.

إذا زودت جيزة ٦٨ أنا مابديش subsidy للجيزة ٦٨، أنا موافق، إنما جزء من المنوفى بديله، وبديله أحيانا فى إيه هو حد منوفى وحد جيزة ٦٨ يعنى أنا برضه إن احنا نعطى فرصة مع الأخ حسن يقول لنا: إذا قال لى: نلغى للمنوفى نهائيا أنا من الناحية الزراعية ماعنديش مانع إطلاقا.

زكى: هو الموضوع ده مش جديد يعنى وبحب أرد على نقطة إن احنا إحنا مش بنبيع الكرنك إحنا بنبيع تيلة معينة، أما الكرنك مايتغير طب ماإحنا بنرتبط بهذا مش مثلا هنبيع باسم الصنف، لا يعنى لو عمل صنف تانى زى جيزة ٦٤، أو صنف حل محل الكرنك مش أى صنف يقدر يعمل كده طيب تيل ونعومة ودرجة معينة مش عارف قوة بَرم وشد، وحاجات من دى بتتحق فى صنف معين بنبيعه، وهو إحنا إيه الصنف اللى موجود فى البلد يعنى مخزون مافيش مخزون عندنا عمر ماجينا إحنا، بقى لنا كذا سنة مافيش مخزون، وأى صنف بيتباع لكن النوع اللى بيبع أحسن فمثلا علشان يعنى نبين إن احنا ماشيين برضه فى الخط.

أنا باقول إيه: الجيزة ٤٥ كان بيتزرع ٦٣٠,٠٠٠ سنة ٦٥، بقى ٤٩٠,٠٠٠ اللى اتزرع ده بالقنطار يعنى بيتزرع قدر بيجيب ٦٣٠,٠٠٠ قنطار، بقوا ٤٩٠,٠٠٠، فإحنا بنقول هاتلى ٣٢٠ بس ماقدرش أقول له ماتجيبش.

مرعى: ما زى السنة دى يا حسن. ٦٧ – ٦٨ يعنى واخد ٣٣٠ .

زكى: باقول: ٣٣٠ بدل ٤٩٨.

مرعى: هيبقى عن الجيزة ٤٥ السنة دى.

زكى: بتكلم عن ٦٧ – ٦٨ اللى هو ٣٢٠. يعنى نزلت من ٦٠٠ لـ ٥٠٠ لـ ٣٠٠ جيزة ٦٨ كانت ٣٢٠، وقلنا: ٦٥٠. دلوقتى بيقول: هات مليون. عاوزين اللى هو بتقول عايزين نزود فيه عاوزين نزود وإحنا ماشيين.

عبد الناصر: هو قطعا مش ممكن تعمل تلغى.

زكى: لا.. لا ده حتى بالعكس إحنا حتى وزاره الزراعة إنه يجدد أصناف. بنقول مادام التيلة قريبة؛ لأن المستورد هو بيقلق لما يلاقى صنف جديد يقلق.

عبد الناصر: طيب يبقى اذاً ننقل بعد كده لنظرية الصندوق وتبقى ماشية وبتقعدوا بتشوفوا.

محى الدين: لو مستعجلة يعمل لنا مذكره بيها.

مرعى: صندوق موازنة مش مستعجل بس هو المستعجل عملية القطن علشان زرعته لأن القطن هو دلوقتى..

عبد الناصر: ماهو لازم هاندى.

مرعى: يعنى بس تحدد لى.

عبد الناصر: والجيزة ٤٥ والمنوفى والأشمونى.

مرعى: أنا أقول لسيادتك أنا حاسبها إزاى يعنى أنا تصورى الجيزة ٤٥ اللى موجود منه كله عبارة عن ٩١ ألف فدان فأنا اقتراحى.

عبد الناصر: الأشمونى بيجيب كام قنطار ياسيد؟

مرعى: الأشمونى السنة دى جايب ٤ وكسر ٤,٧ محصول السنة دى وحش.

عبد الناصر: طب إذا حسبنا على المنوفى.

مرعى: والله يافندم يعنى الأشمونى تعبان؛ لأن أنا هاقول لسيادتك: يعنى بالحساب بالتكلفة بالضبط الجيزة ٤٥ بيخسر على المزارع مابين ٣ جنيه يعنى مابين ٤ جنيه الى ٧ جنيه فى الفدان، وأنا حاسبها ومراجعها مضبوط، المنوفى المزارع يكسب فيه ١,٨ جنيه، الأشمونى المزارع يكسب فيه هاقول ١٠ جنيه فى الفدان، على اعتبار إن محصوله ٤,٨ اللى هو محصول السنة دى يعنى.

بس بقى فيه ميزة بتهمنى أوى فى الأشمونى، يعنى يهمنى تشجيع الأشمونى إيه هى إن المساحات اللى تزرع من الأشمونى فى المنيا وأسيوط ماشية على دورة بتاع يمكن ٥٠٪ .. ٥٥٪، بيتزرع قطن يعنى من المحافظات اللى تعتبر القطن محصولا رئيسى لها.

إذاً أنا بشجع هذا المحافظات بزيادة إيراد قطعا بيعكس لى الغلة كانت بتبقى أكتر، يعنى دى النظرية اللى أنا بانى عليها تشجيع الأشمونى.

فيعنى اللى أنا باقترحه إن صندوق الموازنة اللى يريحنا خالص فى المستقبل بنتكلم كلنا على حصيلة وحصيلته تيجى منين وأنا مستعد أقدم مذكرة.. فيه نمرة ٢: إن بيجلنا مبلغ حوالى ٦,٠٠٠,٠٠٠ الى ٧,٠٠٠,٠٠٠. نمرة ٣: إن توزيع هذا المبلغ يتم مع السيد وزير التخطيط، مع السيد وزير الاقتصاد، مع وزير الخزانة، نقعد مع بعض ونوزع الموضوع ده.

آدى الـ ٣ اقتراحات اللى أنا باقترحهم.

عبد الناصر: اقعدوا وشوفوا الموضوع.

مرعى: حاضر.